القسم الأول

حياته وعصره

حياة الشافعى

٩ — مولده ونسبه : أكثر الرواة على أن الشافعى قد ولد بغزة بالشام ، وعلى ذلك اتفق رأى الجمهرة الكبرى من مؤرخى الفقهاء ، وكاتبى طبقاتهم ، ولكن وجد بجوار هذه الرواية التى اعتنقتها هذه الكثرة من يقول[١]: إنه ولد بعسقلان وهى على بعد ثلاثة فراسخ من غزة ، بل وجد من يتجاوز الشام إلى اليمن ، فيزعم أنه ولد باليمن ، ولكن الكثرة قد علمت مارجحت . ولقد حاول بعضهم الجمع بين هذه الروايات ، فذكر أن معنى رواية ولادته باليمن أنه ولد فى أحياء اليمن ونشأ بعسقلان وغزة ، وعسقلان كلها من قبائل اليمن ، وبطونها ، وقال فى ذلك ياقوت : « وهذا عندى تأويل حسن ان صحت الرواية » .

وقد اتفقت الروايات على أنه ولد سنة ١٥٠ ، وهى السنة التى توفى فيها الامام أبو حنيفة ، ولقد زاد بعضهم فقال إنه ولد فى الليلة التى توفى فيها أبو حنيفة ، وما كانت هذه الزيادة إلا ليقول الناس مات إمام ، فجاء فى ليلة موته إمام آخر ، وما لذلك فضل جداء .

والرواية التى تعتنقها الكثرة العظمى من مؤرخى الفقهاء بالنسبة لنسبه أنه ولد من أب قرشى مطلبى ، وتقول تلك الكثرة فى سلسلة نسبه إنه محمد بن ادريس ابن العباس، بن عثمان، بن شافع، بن السائب، بن عبيد، بن عبد يزيد، بن هاشم، بن المطلب ابن عبد مناف، فهو يلتقى مع النبى ﷺ فى عبد مناف .

والمطلب الذى ينتهى إليه الشافعى أحد أولاد عبد مناف الأربعة ، وهم المطلب، وهاشم ، وعبد شمس جد الأمويين ، ونوفل جد جبير بن مطعم ، والمطلب هذا هو الذى ربى عبد المطلب ابن أخيه هاشم جد رسول الله ﷺ ، ولقد كان

---

(١) الروايات الثلاث رويت على لسان الشافعى ، فقد روى أنه قال : (ولدت بغزة سنة خمسين ومائة ، وحملت إلى مكة ، وأنا ابن سنتين ، وروى أنه قال : (ولدت بعسقلان) ، ويقول ياقوت : عسقلان من غزة على ثلاثة فراسخ، وكلاهما من فلسطين ، وروى أنه قال : (ولدت باليمن فخافت أمى على الضيعة، فحملتنى إلى مكة).

بنو المطلب وبنو هاشم حزبا واحداً ، يقاومه بنو عبد شمس فى الجاهلية ، وكان لذلك أثره فى الاسلام فى أمرين :

أحدهما — أن قريشا لما قاطعوا النبى ﷺ ومن يناصره من أهل بيته انضم إلى نصرته بنو المطلب، مسلمهم وكافرهم فى ذلك سواء ، وقبلوا الأذى معه عليه السلام.

ثانيهما — أن النبى ﷺ جعل لهم فى سهم ذوى القربى المنصوص عليه فى قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شىء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، ولم يجعل ذلك لبنى عبد شمس وبنى نوفل .

« روى جبير بن مطعم أنه قال : لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوى القربى من خيبر على بنى هاشم وبنى المطلب ، مشيت أنا وعثمان بن عفان ، فقلت يارسول الله : هؤلاء اخوتك من بنى هاشم لاينكر فضلهم ، لأن الله تعالى جعلك منهم ، إلا أنك أعطيت بنى عبد المطلب ، وتركتنا ، وانما نحن وهم بمنزلة واحدة ، فقال ﷺ : « انهم لم يفارقونا فى جاهلية ولا اسلام ، انما بنوهاشم وبنو المطلب شىء واحد » ، ثم شبك رسول الله ﷺ يديه فى الأخرى ». (١)

هذا مايعتنقه الجمهور بالنسبة لنسبه ؛ ولكن بعض المتعصبين ضده من المالكية والحنفية فى الوقت الذى ساد فيه التعصب للمذاهب إلى درجة التنافر بين مقلديها — زعموا أن الشافعى لم يكن قرشيا بالنسب ، بل كان قرشياً بالولاء ، لأن شافعا جده كان مولى لأبى لهب، ولم يلحقه عمر بموالى قريش ، ثم ألحقه عثمان من بعد عمر بهم ، وهذا الزعم باطل ؛ وهو يخالف المشهور الذى ذكره الشافعى عن نسبه ، ولم يكذبه فيه أحد من مخالفيه فى عصره ، وان الثقات من الرواة قد نقلوه وتناقلته كتب الأخبار، واستفاض، وعلى من زعم خلاف المشهور المستفيض أن يأتى بحجة أو سند صحيح يثبت دعواه ، وليس لهؤلاء حجة (٢) .

---

(١) ومن أجل ذلك طلب الشافعى أن يجعل له نصيب فى سهم ذوى القربى فأجيب طلبه .

(٢) قد رد الفخر الرازى قول المتعصبين من المالكية والحنفية من ثلاثة وجوه : (أولها) أن المخالفين له من المالكية والحنفية وغيرهم فى عصره كانوا يجادلونه ، ومنهم من كان يحسده وينال منه ، فلو كان غير قرشى لطعنوا فى نسبه ، ولو طعنوا لاشتهر ذلك عنهم ، ولم ينقل عن مجادليه شىء من ذلك . (ثانيها) أن الشافعى ادعى ذلك النسب فى حضرة الرشيد عند اتهامه مع العلوية الذين خرجوا عن الرشيد ، فلو كان من —

١٠ — وأما أمه فهى من الأزد، وليست قرشية، ولكن زعم بعض المتعصبين للشافعى أنها قرشية علوية، ولكن الصحيح أنها أزدية، وذكر الفخر الرازى أن رواية أنها قرشية شاذة تخالف الاجماع، ولقد قال فى هذا المقام: وأما نسب الشافعى من جهة أمه ففيه قولان: الأول وهو شاذ رواه الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وهو أن أم الشافعى رضى الله تعالى عنه هى فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن الحسن ابن على بن أبى طالب كرم الله وجهه، والثانى المشهور أنها من الأزد».

وكل الروايات التى رويت عن الشافعى فى نسبه تذكر على لسانه أن أمه من الأزد وانعقد على ذلك الاجماع، وفى نسب الشافعى بأبيه غناء يغنيه عن ادعاء القرشية لأمه بغير حق.

١١ — تبين من هذا السياق الذى سقناه أن الشافعى كان قرشيا، وقد نشأ من أسرة فقيرة كانت مشردة بفلسطين، وكانت مقيمة بالأحياء اليمنية منها، ولقد روى عن الشافعى عدة روايات تدل على أن أباه مات صغيرا، وأن أمه انتقلت به إلى مكة، خشية أن يضيع نسبه الشريف، فلقد جاء فى معجم ياقوت فى إحدى الروايات عن الشافعى أنه قال «ولدت بغزة سنة خمسين ومائة، وحملت إلى مكة وأنا ابن سنتين»، وروى عنه أنه وصل إلى مكة وهو فى العاشرة، فلقد قال الخطيب فى تاريخ بغداد بسند متصل إلى الشافعى أنه قال: «ولدت باليمن فخافت أمى على الضيعة، وقالت الحق بأهلك فتكون مثلهم، فإنى أخاف أن تغلب على نسبك، فجهزتنى إلى مكة فقدمتها وأنا يومئذ ابن عشر أو شبيه بذلك، فصرت إلى نسيب لى وجعلت أطلب العلم»، ولا شك أن بين الروايتين تعارضا فى الظاهر، وقد يمكن الجمع بينهما بأنها كانت تتردد بين مكة وأحياء قومها اليمن بفلسطين، وأن الانتقال

— الموالى ما ادعى أنه ابن عم الخليفة، وقد جىء به مكبلا خائفا يترقب، ولو لم يكن النسب مما يظهر كالشمس ما ادعاه عاقل كالشافعى فى مثل هذا المقام. (ثالثها) أن أكابر العلماء شهدوا بهذا النسب: «قال محمد بن اسماعيل البخارى فى التاريخ الكبير عند ذكر الشافعى: محمد بن ادريس الشافعى القرشى»، وقال مسلم بن حجاج: «عبد الله بن السائب والى مكة» وهو أخو الشافعى بن السائب جد محمد بن ادريس». ولا نزاع فى أن عبد الله بن السائب قرشى اهـ ملخصا من مناقب الشافعى ص ٨٧.

الأول كان ، وهو ابن سنتين لتعرف أهله به ، وتنسبه إليهم ، وأن انتقاله ، وهو ابن عشر ليقيم بين ذويه يتثقف بثقافتهم ، ويعيش بينهم ويكون منهم .

والأخبار تتفق بعد ذلك على أنه عاش عيشة اليتامى الفقراء ، فالشافعى إذن قد ولد ذا نسب رفيع شريف ، هو أشرف الأنساب فى زمانه ، ولا يزال أشرف الانساب على مر الدهور ، ولكنه عاش عيشة الفقراء إلى أن استقام عوده .

والنشأة الفقيرة مع النسب الرفيع تجعل الناشىء ينشأ على خلق قويم ، ومسلك كريم ، إن انتفت الموانع ،ولم يكن ثمة شذوذ ؛ ذلك بأن علو النسب وشرفه يجعل الناشىء منذ نعومة أظفاره يتجه إلى معالى الأمور ، ويتجافى عن سفسافها ، ويترفع عن الدنايا، فلا يصيب الفقر نفسه بذل ، ولا يتطامن عن ضعة ، ولا يرضى بالدنية ، ويسعى إلى المجد بهمة وجلد ، ليرفع خسيسة الفقر،وذل الحاجة ، ثم إن نشأته فقيرا مع ذلك الطموح بنسبه ، يجعله يحس بإحساس الناس ، ويندمج فى أوساطهم، ويتعرف خبيئة نفوسهم ، ودخائل مجتمعهم ، ويستشعر مشاعرهم،وذلك أمر ضرورى لكل من يتصدى لعمل يتعلق بالمجتمع ، وما يتصل به فى معاملاته وتنظيم أحواله ، وتوثيق علائقه ، وإن تفسير الشريعة ، واستخراج حقائقها ، والكشف عن موازينها ومقاييسها ، يتقاضى الباحث ذلك .

يروى أن محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة كان يذهب إلى الصباغين، ويسأل عن معاملتهم،ومايدبرونه فيما بينهم،وما كان يفعل ذلك إلا ليكون حكمه فى مسألة تتعلق بشئون الناس ، وتتصل بعاداتهم أقرب إلى تلك العادات،مالم تخالف أصلا من أصول الشرع وأحكامه ، فهذه النشأة الفقيرة مع النسب الرفيع تهيأ بها للشافعى تهذيب كامل ، لايتسامى فى معاملاته عن العامة فيبعد عنهم ، ولا يهوى فى مباذلهم فيصغر فى نظرهم ، فكان لنسبه عزته، ولفقره طيبته، وكان لجماعهما أثره عندما فكه فى بحبوحة العيش ، يهدى إليه الوزير الهدية، فيرفضها ؛ لأنها ممن دونه ، ويعطيه الخليفة العطية فيفرقها قبل أن يغادر الطريق ، أو يبقيها فيفرقها على الفقراء ممن لهم به رحم .

١٢ — نشأ الشافعى فى بيت فقير ، وكان يتيما ، كما بينا ، وقد حرصت أمه على

وصله بأنسبائه خشية الضيعة كما علمت . والذى يستخلص من مجموع الروايات التى تبين تربيته الأولى وما ظهر منه من ذكاء وألمعية، أن الشافعى حفظ القرآن الكريم وبدا ذكاؤه الشديد فى سرعة حفظه له ، ثم اتجه بعد حفظه القرآن الكريم الى استحفاظ أحاديث رسول الله ﷺ وكان حريصاً عليها، يستمع إلى المحدثين، فيحفظ الحديث بالسمع ، ثم يكتبه على الخزف أحيانا ، وعلى الجلود أخرى، وكان يذهب الى الديوان يستوهب الظهور ليكتب عليها (١) ، وبهذا تدل كل الروايات على أنه أغرم بالعلم وحبب اليه حديث النبى ﷺ منذ نعومة أظفاره .

ولقد كان مع استحفاظه لأحاديث النبى ﷺ وحفظه لكتاب الله تعالى ، قد اتجه الى التفصح فى العربية ، ليبعد كل البعد عن العجمة وعدواها التى أخذت تغزو اللسان العربى بسبب الاختلاط بالأعاجم فى المدائن والأمصار ، وقد خرج فى سبيل هذا إلى البادية ولزم هذيلا ، وهو يقول فى هذا المقام : « انى خرجت عن مكة فلازمت هذيلا بالبادية ، أتعلم كلامها ، وآخذ طبعها ، وكانت أفصح العرب ، أرحل برحيلهم ، وأنزل بنزولهم ، فلما رجعت الى مكة جعلت أنشد الأشعار ، وأذكر الآداب والأخبار » ، ولقد بلغ من حفظه لأشعار الهذيليين وأخبارهم أن الأصمعى ، ومكانته من اللغة مكانته ، قال : « صححت أشعار هذيل على فتى من قريش يقال له محمد بن ادريس » .

ويظهر أن مقامه فى البادية أمدا طويلا ، هو عشر سنين ، كما ذكر ابن كثير فى احدى الروايات ، جعله يتخير من عادات أهل البادية ما يراه حسناً ، فقد تعلم الرماية وأغرم بها وأجادها ، حتى كان يرمى من السهام عشرا تصيب كلها ، فقد جاء على لسانه قوله : « وكانت همتى فى شيئين : فى الرمى ، والعلم ، فصرت فى الرمى

---

(١) قد جاء فى ذلك عدة روايات على لسان الشافعى ، ونقل ذلك الفخر الرازى فى مناقب الشافعى ، ومعجم الأدباء عن الآبرى ، وغيرهما ، والمعنى فيها واحد . والظهور المراد بها الأوراق الديوانية التى كتب فى باطنها وترك ظهرها أبيض .

بحيث أصيب من عشرة عشرة» ، ثم سكت عن العلم ، فقال بعض الحاضرين: أنت والله فى العلم أكثر منك فى الرمى » .

هذه تربية الشافعى الأولى ، وهى أمثل تربيـــة عربية فى ذلك الأبان ، حفظ للقرآن ، وطلب للحديث ، وتفصح بالفصحى ، وتربية على الفروسية ، وتعرف لأحوال الحواضر والبوادى .

١٣ — طلب العلم : طلب الشافعى العلم بمكة على من كان فيهـا من الفقهاء والمحدثين فيها ، فتفقه،وبلغ شأنا عظيما ، حتى لقد أذن له بالفتيا مسلم بن خالد الزنجى وقال له . « افت يا أبا عبد الله ، فقد آن لك أن تفتى » .

وكان يصح أن يقف الشافعى عند هذا القدر، وقد بلغ منزلة الافتاء ، ولـكن همته فى طلب العلم لا تقف به عند حد ، لأن العلم ليس له حدود وأقطار ؛ فقد وصل اليه خبر إمام المدينة مالك رضى الله عنه ، وكان ذلك فى وقت انتشر اسم مالك فى الآفاق وتناقلته الركبان ، وبلغ شأواً من العلم والحديث بعيداً ، فسمت همة الشافعى إلى الهجرة الى يثرب فى طلب العلم ، ولـكنه لم يرد أن يذهب الى المدينة خالى الوفاض من علم مالك رضى الله عنه ، فقد استعار الموطأ من رجل بمكة ، وقرأه ، والروايات تقول إنه حفظه .

ولعل حفظه الموطأ ، وقراءته ، كانت مضـــاعفة لباعث الذهاب لإمام دار الهجرة ، فقد استطاع أن يستأنس منه بفقه مالك رضى الله عنه مع مارواه من أحاديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

ذهب الشافعى إلى مالك يحمل معه كتاب توصية من والى مكة [١] ، وبهذه

---

(١) جاء فى معجم ياقوت عن الآبرى ، وجاء فى مناقب الشافعى للرازى ، كلام للشافعى عن رحلته الى مالك وثقافته به ننقلها لك لأنها تكشف عن مكان رجال العلم فى هذا الزمان،قال : « دخلت الى والى مكة ، وأخذت كتابه الى والى المدينة ، والى مالك بن أنس . فقدمت المدينة ، فأبلغت الكتاب الى الوالى فلما قرأه قال : يا فتى ان مشيى من جوف المدينة الى جوف مكة حافيا راجلا أهون على من المشى الى باب مالك بن أنس ، فلست أرى الذل،حتى أقف على بابه . فقلت أصلح الله الأمير ، ان رأى الأمير يوجه اليه ليحضر —

الهجرة أخذت حيـــاة الشافعي تتجه الى الفقه بجملتها ، ولما رآه مالك وكانت له فراسة قال له : « يا محمد اتق الله ، واجتنب المعاصي ، فانه سيكون لك شأن من الشأن ، إن الله تعالى قد ألقى على قلبك نوراً ، فلا تطفئه بالمعصية ، ثم قال له : إذا ما جاء الغد تجيء ويجيء من يقرأ لك » ، ويقول الشافعي : « فغدوت عليه وابتدأت أن أقرأ ظاهراً ، والكتاب في يدي ، فكلما تهيبت مالكا ، وأردت أن أقطع ، أعجبه حسن قراءتي وإعرابي ، فيقول: يافتى زد ، حتى قرأته عليه في أيام يسيرة » .

وبعد أن روى الشافعي عن مالك موطأه لزمه يتفقه عليه ، ويدارسه المسائل التي يفتي فيها الإمام الجليل إلى أن مات سنة ١٧٩ وقد بلغ الشافعي شرخ الشباب ؛ ويظهر أنه مع ملازمته لمالك كان يتحين الوقت بعد الآخر ، فيقوم برحلات في البلاد الأسلامية يستفيد فيها ما يستفيده المسافر الأريب من علم بأحوال النـاس وأخبارهم ، وشئون اجتماعهم ، وكان يذهب الى مكة يزور أمه ويستنصح بنصائحها وكان فيها نبل وأدب وحسن فهم ، فلم تكن ملازمته لمالك رضي الله عنه بمـانعة من سفره واختباراته الشخصية .

١٤ — ولادته : ولما مات مالك رضي الله عنه ، وأحس الشافعي أنه نال من العلم أشطراً ، وكان الى ذلك الوقت فقيراً ، اتجهت نفسه الى عمل يكتسب منـه

ـ فقال : هيهات . ليت أني اذا ركبت أنا ومن معي وأصابنا من تراب العقيق تلنا بعض حاجتنا . فواعدته العصر ، وركبنا جميعا ، فوالله لـكان كما قال : فقـــد أصابنا من تراب العقيق . فتقدم رجل فقرع الباب ، فخرجت الينا جارية سوداء ، فقال لها الأمير : قولي لمولاك اني بالباب . فدخلت فأبطأت ثم خرجت فقالت : إن مولاي يقرئك السلام ، ويقول : إن كانت مسألة فارفعها في رقعة يخرج اليك الجواب ، وإن كان للحديث فقد عرفت يوم المجلس فانصرف ، فقال لها : قولي له إن معي كتاب والي مكة اليه في حاجة مهمة ، فدخلت وخرجت وفي يدها كرسي ، فوضعته ثم اذا أنا بمالك قد خرج وعليه المهابة والوقار ، وهو شيخ طويل مسنون اللحية ، فجلس ، وهو متطلس ، فرفع اليه الوالي الكتاب ، فبلغ الى هذا : « إن هذا رجل من أمره وحاله ، فتحدثه ، وتفعل وتصنع » ، فرمى بالكتاب من يده ، ثم قال : سبحان الله ، أو صار علم رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخذ بالوسائل . فرأيت الوالي قد تهيبه أن يكلمه ، فتقدمت اليه وقلت : أصلحك الله اني رجل مطلبي ومن حالي وقصتي .... فلما أن سمع كلامي نظر الى ساعته ، وكان لمالك فراسة فقال ما اسمك ؟ قلت محمد ، فقال لي : يا محمد اتق الله ، واجتنب المعاصي ، فانه سيكون لك شأن من الشأن » .

ما يدفع حاجته ، ويمنع خصاصته . وصادف فى ذلك الوقت أن قدم إلى الحجاز والى اليمن ، فكلمه بعض القرشيين فى أن يصحبه الشافعى ، فأخذه ذلك الوالى معه ، ويقول الشافعى فى ذلك : « ولم يكن عند أمى ما تعطينى ما أتحمل به ، فرهنت داراً ، فتحملت معه ، فلما قدمنا عملت له على عمل » .

وفى هذا العمل تبدو مواهب الشافعى ، واختباراته وذكاؤه وعلمه ونبل نسبه ، فيشيع ذكره عادلا ممتازاً ، ويتحدث الناس باسمه فى بطاح مكة ، ويبلغ الفقهاء والمحدثين الذين تلقى عنهم أو التقى بهم ذكره ، فيختلفون ، ومنهم من يلومه على دخوله فى العمل ، وينصح له بتركه .

تولى عملا بنجران فأقام العدل ونشر لواءه ، وكان الناس فى نجران كما هم فى كل عصر ، وفى كل بلد ، يصانعون الولاة والقضاة ويتملقونهم ، ليجدوا عندهم سبيلا إلى نفوسهم ، ولكنهم وجدوا فى الشافعى عدلا لا سبيل الى الاستيلاء على نفسه بالمصانعة والملق ، ويقول هو فى ذلك : « وليت نجران وبها بنو الحارث بن عبد المدان ، وموالى ثقيف ، وكان الوالى اذا أتاهم صانعوه فأرادونى على نحو ذلك ، فلم يجدوا عندى » .

سد الشافعى إذن باب المصانعة والملق لكيلا يصل الى نفسه أحد ، وهو الباب الذى يلج منه صغار النفوس إلى كبراء النفوس ، ليحولوا نفوسهم عن مجرى العدل والحق ، فالشافعى إذ غلقه قد حصن نفسه من كل شر وظلم ، لأن كبار النفوس لا ينالون إلا بالمصانعة وتملق المتملقين لهم ، ولذا صار كله للعدل ، ولكن العدل دائماً مركب صعب لا يقوى عليه إلا أولو العزم من الرجال ، وهم يتعرضون لخشونة الزمان وأذاه ، وكذلك كان الشافعى .

١٥ — محنته : لقد نزل باليمن ، ومن أعمالها نجران ، وال غشوم ظلوم ، فكان الشافعى يأخذ على يديه ، ويمنع مظالمه أن تصل إلى من تحت ولايته ، وربما نال الشافعى ذلك الوالى بما يملكه العلماء من سيف يحسنون استعماله ، ويكثرون من إرهافه ، وهو النقد ، فلعله كان مع الأخذ على يديه يناله بنقده ، ويسلقه بلسانه ،

فأخذ ذلك الوالى يكيد له ، بالدس والسعاية والوشاية ، وكلّ ميسر لما خلق له .

كان العباسيون يعدون خصومهم الأقوياء العلويين، لأنهم يدلون بمثل نسبهم ، ولهم من رحم رسول الله ﷺ ما ليس لهم ، فاذا كانت دولة العباسيين قامت على النسب، فأولئك يمتون بمثله ، وبرحم أقرب ، ولذا كانوا إذا رأوا دعوة علوية قضوا عليها ، وهى فى مهدها ، ويقتلون فى ذلك على الشبهة لا على الجزم واليقين ، إذ يرون أن قتل برىء يستقيم به الأمر لهم ، أولى من ترك متهم يجوز أن يفسد الأمن عليهم .

جاءهم الوالى الظالم من هذه الناحية الضعيفة فى نفوسهم ، واتهم الشافعى بأنه مع العلوية ، فأرسل الى الرشيد : « إن تسعة من العلوية تحركوا » ، ثم قال فى كتابه : « إنى أخاف أن يخرجوا ، وإن ها هنا رجلا من ولد شافع المطلبى لا أمر لى معه ولا نهى ، وفى بعض الروايات أنه قال فى الشافعى : « يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه » ، فأرسل الرشيد أن يحضر أولئك النفر التسعة من العلوية ومعهم الشافعى [1] .

---

(١) نريد هنا أن نشير الى أمرين : (أحدهما) أن الشافعى اشتهر بحبه لأولاد على رضى الله عنه ، كما سنبين ذلك فى موضعه من كلامنا ، حتى لقد روى عنه كما جاء فى الانتقاء لابن عبد البر وغيره أنه قال :

ان كان رفضا حب أهل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

(ثانيهما) أن الرواة قد اتفقوا على أن الشافعى قد اتهم بالعلوية، وأن الرشيد قد أنزل به المحنة بسبب ذلك وأحضره اليه ، ولكن اختلفوا أكان اتهامه بهذه التهمة وهو بمكة أم كان وهو باليمن ؛ ففى توالى التأسيس لابن حجر ، ومناقب الشافعى للرازى ، وما نقله معجم الأدباء عن الآبرى أن التهمة كانت وهو باليمن ، وأنه أخذ من اليمن الى الرشيد ، ولكن فى الانتقاء لابن عبد البر أن التهمة كانت وهو بمكة ، فقد جاء فيه على لسان الشافعى : « رفع الى هرون الرشيد أن بمكة قوما من قريش استدعوا رجلا علوياً كان باليمن ، ثم قدم مكة مجاوراً ، فاجتمع اليه من قريش فتية جماعة يريدون أن يبايعوه ويقوموا فأمر الرشيد يحيى بن خالد بن برمك أن يكتب الى عامله بمكة أن يبعث اليه من مكة ثلاثمائة رجل كلهم من قريش مغلولة أيديهم الى أعناقهم، فأشخصت فيمن أشخصوا . . . ثم يقول فى رواية أخرى « حمل الشافعى من الحجاز مع قوم من العلوية تسعة، وهو العاشر » .

هذه بلا ريب روايات متناقضة فى ظاهرها ، وقد يصح الجمع بينها بأن الشافعى اتهم وهو بمكة يزور أهله ، وأن المتهم هو والى اليمن سعاية له وتمالا عليه ؛ وأما الاختلاف فى العدد لعله لأن التهمة موجهة الى العشرة والآخرون قد استمعوا اليهم .

ويقول الرواة أنه قتل التسعة ، ونجا الشافعى بقوة حجته ، وشهادة محمد بن الحسن ، أما قوة حجته فكانت بقوله للرشيد ، وقد وجه إليه التهمة بين النطع والسيف : « يا أمير المؤمنين ، ما تقول فى رجلين أحدهما يرانى أخاه ، والآخر يرانى عبده ، أيهما أحب إلى ؟ قال الذى يراك أخاه ؟ ، قال فذاك أنت يا أمير المؤمنين إنكم ولد العباس ، وهم ولد على ؛ ونحن بنو المطلب ، فأنتم ولد العباس ترونا إخوتكم ، وهم يروننا عبيدهم » .

وأما شهادة محمد بن الحسن ، فذلك لأن الشافعى استأنس لما رآه فى مجلس الرشيد عند الاتهام ، إذ أن العلم رحم بين أهله ، فذكر بعد أن ساق ما ساق أن له حظاً من العلم والفقه ، وأن القاضى محمد بن الحسن يعرف ذلك ، فسأل الرشيد محمداً ، فقال : « له من العلم حظ كبير ، وليس الذى رفع عليه من شأنه ، قال : فخذه إليك ، حتى أنظر فى أمره » ، وبهذا نجا .

١٦ — كان قدوم الشافعى بغداد فى هذه المحنة سنة ١٨٤ ، أى وهو فى الرابعة والثلاثين من عمره ؛ ولعل هذه المحنة التى نزلت به ساقها الله اليه ليتجه الى العلم لا إلى الولاية وتدبير شئون السلطان ، فإنها قد رجعته إلى العلم يدرسه ويدارسه ويذكره ويذاكره ، ويخرج للناس الأثر الخالد من الفقه والتخريج ، ذلك بأنه نزل عند محمد بن الحسن ، وكان من قبل يسمع باسمه وفقهه ، وأنه حامل فقه العراقيين وناشره ، بل لعله التقى به من قبل .

أخذ الشافعى يدرس فقه العراقيين ، فقرأ كتب الإمام محمد وتلقاها عليه ، وبذلك اجتمع له فقه الحجاز وفقه العراق ، اجتمع له الفقه الذى يغلب عليه النقل ، والفقه الذى يغلب عليه العقل ، وتخرج بذلك على فحول الفقه فى زمانه . ولقد قال فى ذلك ابن حجر : « انتهت رياسة الفقه بالمدينة الى مالك بن أنس فرحل اليه ولازمه وأخذ عنه ، وانتهت رياسة الفقه بالعراق إلى أبى حنيفة ، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن حملا ، ليس فيه شىء إلا وقد سمعه عليه ، فاجتمع علم أهل الرأى ، وعلم أهل الحديث ، فتصرف فى ذلك ، حتى أصل الأصول ، وقعد القواعد ، وأذعن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره ، وعلا ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ما صار » .

أخذ الشافعي من علم محمد بن الحسن وكتبه ونقل عنه ، وقيد ما نقل ، حتى لقد قال : « حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير ليس عليه إلا سماعي منه » ، وكان يجل محمد بن الحسن ويكبره ، ويرى فيه أستاذه ، ويثني عليه وعلى علمه وأناته، حتى لقد قال فيه : « ما رأيت أحداً سئل عن مسألة فيها نظر ، إلا رأيت الكراهة في وجهه إلا محمد بن الحسن » ، وروى عنه الحديث ، ولم يقتصر على تلقي الرأي عنه ، ففي الأم : « أنبأنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن ابراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب».

وكان محمد يعطيه من كرم المنزلة ما هو له أهل . حتى إنه كان يفضل مجلسه على مجلس السلطان . يروى أن محمدا خرج راكبا إلى دار الأمرة ، فرأى الشافعي قد جاء ، فثنى رجله ونزل ، وقال لغلامه : اذهب فاعتذر ، فقال له الشافعي : لنا وقت غير هذا ، قال : لا ، وأخذ بيده ، فدخلا الدار .

كان الشافعي يلزم حلقة محمد بن الحسن ، ولكنه مع ذلك يعتبر نفسه من صحابة مالك ، ومن فقهاء مذهبه ، وحملة موطئه ، يحامي عليه ، ويذب عنه ، ويدافع عن فقه أهل المدينة ، ولذلك كان إذا قام محمد من مجلسه ناظر أصحابه ، ودافع عن فقه الحجازيين وطريقتهم ، ولعله كان لا يناظر محمداً نفسه إعظاما لمكان الأستاذ .

ولكن محمدا بلغه أنه يناظر أصحابه ، فطلب إليه أن يناظره ، فاستحيا وامتنع ، وأصر محمد ، فناظره مستنكرها في مسألة كثر استنكار أهل العراق فيها لرأي أهل الحجاز، وهي مسألة الشاهد واليمين[1]، فناقش الشافعي محمدا فيها، ويقول الرواة من الشافعية أن الفلج كان للشافعي .

---

(١) الخلاف في مسألة الشاهد واليمين خلاف مشهور بين الحنفية والشافعية والمالكية ، وأساسها أن الحنفية يرون أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، وعلى ذلك لا يمين على المدعي ، فان كان معه بينة مقبولة قضى بها والا يحلف المدعى عليه ، فان حلف قضي له قضاء ترك ، وإن نكل قضي للمدعي ، ولا يمين على المدعي في أية حال . وقال المالكية والشافعية إذا لم يكن مع المدعي إلا شاهد واحد قضي له إذا حلف ، ويكون حلفه في مقام الشاهد الثاني ، وذلك يجوز في الأموال فقط ، وأما غير الأموال فلا توجه فيها اليمين للمدعي اقتصارا على مورد النص . وقد ذكرت المناظرة في الأم — الجزء السابع .

أقام الشافعى فى بغداد تلميذا لابن الحسن ، ومناظرا له ولأصحابه على أنه فقيه مدنى من أصحاب مالك . ثم انتقل بعد ذلك إلى مكة ، ومعه من كتب العراقيين حمل بعير، كما نقلنا عنه فيما أسلفنا من القول . ولم يذكر أكثر الرواة مدة إقامته فى بغداد فى هذه القدمة ، ولا بد أنه أقام مدة معقولة تكفى للتخرج على أهل الرأى ومدارستهم ، ولعلها كانت نحو سنتين .

١٧ — عاد الشافعى إلى مكة ، وأخذ يلقى دروسه فى الحرم المكى ، والتقى به أكبر العلماء فى موسم الحج ، واستمعوا إليه ، وفى هذا الأبان التقى به أحمد بن حنبل : وقد أخذت شخصية الشافعى تظهر بفقه جديد ، لاهو فقه أهل المدينة وحدهم ، ولا فقه أهل العراق وحدهم ، بل هو مزيج منهما ، وخلاصة عقل ألمعى أنضجه علم الكتاب والسنة ، وعلم العربية وأخبار الناس والقياس والرأى ، ولذلك كان من يتلقى من العلماء يرى فيه عالما هو نسيج وحده (٢) .

أقام الشافعى بمكة فى هذه القدمة نحوا من تسع سنوات ، كما يستنبط من أخبار الرواة ، ولابد أن الشافعى بعد أن رأى نوعين من الفقه مختلفين ، وبعد أن ناظر وجادل ، ورأى تشعب الآراء ، واختلاف الأنظار ، وتباين المشارب ، وجد أنه لابدمن وضع مقاييس لمعرفة الحق من الباطل ، أوعلى الأقل لمعرفة ماهو أقرب للحق ؛ فإنه ليس من المعقول بعد أن شاهد وعاين مابين نظر الحجازيين والعراقيين من اختلاف ، ولأصحاب النظرين مكان من احترامه وتقديره ، أن يحكم الشافعى

---

(٢) جاء فى معجم ياقوت عن الآبرى مانصه : « قال اسحاق بن راهويه : كنا عند سفيان بن عيينة نكتب أحاديث عمرو بن دينار ، فجاءنى أحمد بن حنبل فقال لى : قم يا أبا يعقوب حتى أريك رجلا لم تر عيناك مثله ، فقمت فأتى بى فناء زمزم ، فاذا هناك رجل عليه ثياب بيض تعلو وجهه السمرة ، حسن السمت ، حسن العقل ، وأجلسنى إلى جانبه ، فقال له يا أبا عبد الله هذا اسحاق بن راهوية الحنظلى ، فرحب بى وحيانى ، فذاكرته وذاكرنى فانفجر لى منه علم أعجبنى حفظه ، فلما طال مجلسنا قلت يا أبا عبد الله قم بنا إلى الرجل ، قال هذا هو الرجل ، فقلت ياسبحان الله ، أقمت من عند رجل يقول حدثنا الزهرى ، فما توهمت إلا أن تأتينا برجل مثل الزهرى أو قريب منه فأتيت بنا إلى هذا الشباب ، فقال لى يا أبا يعقوب اقتبس من الرجل فانه مارأت عيناى مثله » . وهذه القصة وأشباهها تدل على لقاء أحمد بن حنبل للشافعى بمكة ، ولكن هل كان هذا أول لقاء ؟ لاتدل القصة على ذلك .

ببطلان أحد النظرين جملة من غير ميزان ضابط دقيق ، لهذا فكر فى استخراج قواعد الاستنباط ، ويصح لنا أن نفهم من مقامه الطويل فى مكة بعيداً عن ضجة العراق ، وتناحر الآراء فيه ، أنه فعل ذلك ليتوافر له الانصراف الكافى ، والتأمل المبصر لاستخراج هذه القواعد ، فتوافر على الكتاب يعرف طرق دلالاته ، وعلى الأحكام يعرف ناسخها ومنسوخها ، وخصائص كل منهما ، وعلى السنة يعرف مكانها من علم الشريعة ، ومعرفة صحيحها وسقيمها ، وطرق الاستدلال بها ، ومقامها من القرآن الكريم ، ثم كيف يستخرج الأحكام إذا لم يكن كتاب ولا سنة ، وما ضوابط الاجتهاد فى هذا المقام ، وما الحدود التى ترسم للمجتهد فلا يعدوها ليأمن من شطط الاجتهاد . لأجل هذا طال مقامه ، وقد عهدناه صاحب سفر ، فهو لابد فى هذه الأثناء قد انتهى إلى وضع أصول الاستنباط ، وخرج بها على الناس ، ولعله عند ما انتهى إلى قدر يصح إخراجه وعرضه للجمهرة من الفقهاء ، سافر إلى بغداد عش الفقهاء جميعا ، إذ ضؤل أمر المدينة بعد وفاة مالك رضى الله عنه ، وبعد أن صار ببغداد أهل الرأى وأهل الحديث معا .

١٨ — قدم الشافعى بغداد للمرة الثانية فى سنة ١٩٥ ، وقد قدم ، وله طريقة فى الفقه لم يسبق بها ، وجاء وهو لاينظر إلى الفروع يفصل أحكامها ، والى المسائل الجزئية يفتى فيها فقط ؛ بل جاء وهو يحمل فى عيبته قواعد كلية ، أصل أصولها ، وضبط بها المسائل الجزئية ، فقد جاء إذن بالفقه علما كليا ، لافروعا جزئية ، وقواعد عامة ، لافتوى وأقضية خاصة . رأت فيه بغداد ذلك ، فانثال عليه العلماء والمتفقهون ، وطلبه المحدثون وأهل الرأى جميعا .

وفى هذه القدمة ذكروا أنه ألف لأول مرة كتاب الرسالة الذى وضع به الأساس لعلم أصول الفقه . وجاء فى مناقب الشافعى للرازى أنه : « روى أن عبد الرحمن بن مهدى التمس من الشافعى ، وهو شاب ، أن يضع له كتابا يذكر فيه شرائط الاستدلال بالقرآن والسنة والاجماع والقياس ، وبيان الناسخ والمنسوخ ، ومراتب العموم والخصوص ، فوضع الشافعى رضى الله عنه كتاب الرسالة وبعثها إليه ،

فلما قرأها عبد الرحمن بن مهدى قال : ما أظن أن الله عز وجل خلق مثل هذا الرجل » ، ثم يقول الرازى : واعلم أن الشافعى رضى الله عنه قد صنف كتاب الرسالة وهو ببغداد ، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة ، وفى كل واحد منهما علم كثير » .

وعلى هذا السياق يكون الشافعى قد كتب الرسالة،وهو فى بغداد ، ومثل ذلك جاء فى تاريخ بغداد ،ولكن جاء فى صدر ما نقلنا عن الرازى أنه ذكر أن الشافعى كان شابا عندما التمس ابن مهدى منه ، وهو فى هذه القدمة كان كهلا ، إذ تجاوز الخامسة والأربعين ، إلا إذا اعتبرنا من فى هذه السن شابا ، وكذلك كان يعبر بعض الناس ، ويحتمل أنه ألف الرسالة بطلب ابن مهدى وهو بمكة . وأرسلها إليه وهو بالعراق فنشرت به .

أخذ الشافعى ينشر بالعراق تلك الطريقة الجديدة التى استنها ، ويجادل على أساسها ، وينقد مسائل العلم على أصولها ، ويؤلف الكتب ، وينشر الرسائل ، ويتخرج عليه رجال الفقه ، ومكث فى هذه القدمة سنتين . ثم عاد بعد ذلك إليها سنة ١٩٨ وأقام أشهرا فيها ، ثم اعتزم السفر إلى مصر ، فرحل إليها ، وقد وصل سنة ١٩٩ .

١٩ — ولماذا قصر الإقامة فى بغداد هذه القدمة الأخيرة ، ولم يقم بها طويلا ، وهى عش العلماء،وقد صار له بها تلاميذ ومريدون ، والعلم ينتشر بين ربوعها،فيشع فى كل الآفاق ، ولم يكن لمصر فى ذلك الأبان مكانة علمية كمكانة بغداد أو تقاربها ؟ سؤال يضطرب فى النفوس ، ولعل الجواب عنه أنه فى سنة ١٩٨ كانت الخلافة لعبد الله المأمون ، وفى عهد المأمون ساد أمران لم تدل حياة الشافعى ومنهجه العلمى على أنه يستطيب الاقامة فى ظلهما :

(أحدهما) — أن الغلبة فى عهد المأمون صارت للعنصر الفارسى ، إذ أن المعركة التى قامت بين الأمين والمأمون كانت فى الواقع بين معسكر العرب الذى يمثله الأمين وقواده ، ومعسكر الفرس الذى كان قواده وجنده من الفرس ،

وانتهت المعركة بغلبة الفرس ، وصار لهم بذلك النفوذ والغلب ، وما كان لهذا القرشي أن يرضى بالمقام فى ظل سلطان فارسى فى نفوذه وصبغته .

(ثانيهما) — أن المأمون كان من الفلاسفة المتكلمين فأدنى إليه المعتزلة ، وجعل منهم كتابه وحجابه وجلساءه ، والمقربين إليه الأدنين ، والمحكمين فى العلم وأهله ، والشافعي ينفر من المعتزلة ومناهج بحثهم ، ويفرض عقوبة على من يخوض مثل خوضهم ، ويتكلم فى العقائد على طريقتهم ، فما كان لمثل الشافعى أن يرضى بالمقام معهم ، وتحت ظل الخليفة الذى مكن لهم ، حتى أداه الأمر بعد ذلك إلى أن أنزل بالفقهاء والمحدثين المحنة التى تسمى فى التاريخ الإسلامى محنة « خلق القرآن » . ولقد يروى أن المأمون عرض على الشافعى أن يوليه القضاء، فاعتذر ، وهذا يتفق مع منطق تفكيره، ومع سلسلة حياته التى علمناها من قبل .

لم يطب للشافعى المقام ببغداد ، وكان لابد من الرحيل منها ، ولم يجد مهاجرا وسعة إلا فى مصر ، ذلك أن واليها قرشى هاشمى عباسى . قال ياقوت فى معجمه : «وكان سبب قدومه إلىمصر أن العباس بن عبدالله بن العباس بن موسى بن عبد الله ابن عباس دعاه . وكان العباس هذا خليفة لعبد الله المأمون على مصر .

ولقد قال الشافعى عندما أراد السفر إلى مصر :

لقد أصبحت نفسى تتوق إلى مصر ومن دونها قطع المهامه والقفر
فوا الله ما أدرى اللفوز والغنى أساق إليها أم أساق إلى القبر

تساءل الشافعى فى هذا الشعر أيساق إلى الغنى والفوز فى مصر أم يساق إلى القبر ، ولقد أجاب القدر عن سؤاله فساقه إليهما معا ، فقد نال الغنى بما كان يأخذه من سهم ذوى القربى الذى قد ناله بنسبه الشريف ، ونال الفوز بنشر علمه وآرائه ، وفقهه ، ثم ناله الموت ، فكان مسوقا إلى قبره بمصر ، فقد مات فى آخر ليلة من رجب سنة ٢٠٤ وقد بلغ من العمر أربعة وخمسين عاما .

٢٠ — وقبل أن نختم الكلام فى حياة الشافعى ، لابد من الاشارة إلى أمر علمى له صلة بحياته وتاريخه ؛ ذلك أن الشافعى بعد قدومه إلى بغداد سنة ١٩٥ ،

بل قبل ذلك فى دراسته بمكة — كان صاحب طريقة جديدة فى الفقه ، وصاحب آراء جديدة فيه تنفصل عن آراء مالك ، ولكنه لم يتجه إلى آراء مالك بنقد أو تزييف ، بل كان يلقى بآرائه ، خالفت أو وافقت رأى مالك من غير نقد له ؛ ولذلك كان يعد من أصحاب مالك ، وان كان فى جملة آرائه يخالفه قليلا أو كثيرا ، كما خالف بعض أصحاب مالك مالكا ، وكما خالف أصحاب أبى حنيفة شيخهم ، ولكن حدث ما اضطر الشافعى إلى أن يتجه لآراء شيخه بالنقد والتزييف ، ذلك أنه بلغه أن مالكا تقدس آثاره وثيابه فى بعض البلاد الاسلامية ، وأن من المسلمين ناسا يتحدث إليهم بحديث رسول الله ﷺ فيعارضون الحديث بقول مالك ، عندئذ تثور نفس الشافعى ؛ لأنه يرى أن الناس عدوا بمالك مرتبة المجتهد الذى يلتمس من أحاديث رسول الله ﷺ ، وأن الناس مقدمون على أمر خطير ، إذ يعارضون بأحاديث الرسول أقوال ناس يصيبون ويخطئون ، وما كان لأحد مع الحديث رأى ، لذلك يتقدم الشافعى الذى لقبه العلماء فى عصره بناصر الحديث لنصرة الحديث ، ويجد الطريق معينا ليسلكه ، وهو أن ينقد آراء مالك ، ويعلن الزيف منها ، ليعلم الناس أن مالكا بشر يخطىء ويصيب ، وأنه لا رأى له مع الحديث ، ويؤلف فى ذلك كتابا سماه « خلاف مالك » ، ولكنه يتردد فى إعلانه وفاء لمالك شيخه وأستاذه ، والذى كان يقول عنه طول حياته إنه الأستاذ ، يتردد بين ارشاد الناس لما رآه أخطاء لمالك ، وهو يخشى على السنة من تقديسه ، وبين الوفاء لمالك ، فيطوى الكتاب سنة ، وهو متردد ، ثم يستخير الله فينشره .

يروى فى هذا المقام الفخر الرازى : « أن الشافعى انما وضع الكتاب على مالك ، لأنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستق بها ، وكان يقال لهم قال رسول الله ﷺ فيقولون قال مالك ، فقال الشافعى ، ان مالكا آدمى قد يخطىء ويغلط ، فصار ذلك داعيا الشافعى إلى وضع الكتاب على مالك ؛ وكان يقول كرهت أن أفعل ذلك . ولكنى استخرت الله تعالى فيه سنة . وقال الربيع سمعت الشافعى رضى الله عنه يقول : « قدمت مصر ولا أعرف أن مالكا يخالف من أحاديثه

إلا ستة عشر حديثا ، فنظرت فاذا هو يقول بالأصل ، ويدع الفرع ، ويقول بالفرع . ويدع الأصل » .

ثم يبرز الفخر الرازق نقد الشافعى لأستاذه مالك بما كان من نقد أرسطو لأفلاطون فيقول : « وأقول إن أرسطاطاليس الحكيم تعلم الحكمة من أفلاطون ، ثم خالفه ، فقيل له ، كيف فعلت ذلك ؛ فقال أستاذى صديق ؛ والحق صديق ، فإذا تنازعا ، فالحق أولى بالصداقة ، فهذا المعنى بعينه هو الذى حمل الشافعى رضى الله عنه على إظهار مخالفة مالك » .

أظهر الشافعى خلاف مالك ، وما فعل ذلك إلا لله ، وكان عزيزا عليه أن ينقد مالكا ؛ لأنه أستاذه ، وما كان يعبر عنه إلا بالاستاذ ، وقد جر ذلك عليه متاعب ومصاعب ، فأن مالكا كان بمصر له المكان الأول بين المجتهدين ، فثار على الشافعى المالكيون ينقدونه ويجرحونه ، ويطعنون عليـــه ، حتى لقد ذهب جمهرتهم إلى الوالى يطلبون إخراجه ، ويقول فى ذلك الرازى : « لما وضع الشافعى كتابه على مالك ذهب أصحاب مالك الى السلطان ، والتمسوا منه إخراج الشافعى » .

ولم ينقد الشافعى آراء مالك فقط ، بل نقد من قبل آراء العراقيين أبى حنيفة وأصحابه، وغيرهم من فقهاء العراق ، وذكر خلافهم وزيف بعض آراء لهم ، وذكر خلاف الأوزاعى ، ونقد آراءه فى السير [1]، ولكل هؤلاء أنصار من رجال الفقه فى عهده ، يتعصبون لهم ، وينافحون عنهم، فبنقدهم انبثق على الشافعى البثق الكبير من الجدل والمناظرة ، فكان يجادل ويصاول ، ويضع بجدله ومناظراته ماينبغى أن يكون عليه المجادل ، يستمسك بالحجة وحدها من غير أن يمس صاحب الرأى بسوء ، حتى لقد كان بخلافه صاحب فلسفة فقهية خاصة ، ولقد قال فيه أحمد بن حنبل : « الشافعى فيلسوف فى أربعة أشياء : فى اللغة ، واختلاف الناس ، والمعانى ، والفقه » .

وكان يميل فى جدله دائماً الى نصرة الحديث،ورجال الحديث ، مع علمه بالجدل وأساليبه ، وقد بهت أهل الرأى فى أول التقائه بهم فى بغداد سنة ١٨٤ ، ويقول

(١) فى المجموعة الفقهية للشافعى التى طبعها المرحوم الحسينى بك هذه الكتب كلها.

الرازى فى ذلك : « الناس كانوا قبل زمان الشافعى فريقين أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأى ، أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل ، وكلما أورد عليهم أحد من أصحاب الرأى سؤالا أو اشكالا . سقطوا فى أيديهم عاجزين متحيرين ، وأما أصحاب الرأى فكانوا أصحاب النظر والجدل ، إلا أنهم كانوا عاجزين عن الآثار والسنن وأما الشافعى رضى الله عنه ، فكان عارفا بسنة رسول الله ﷺ محيطا بقوانينها ، وكان عارفا بآداب النظر والجدل قوياً فيه ، وكان فصيح الكلام ، قادرا على قهر الخصوم بالحجة الظاهرة ، وآخذاً فى نصرة أحاديث رسول الله ﷺ وكل من أورد عليه سؤالا أو اشكالا أجاب عنه بأجوبة شافية كافية ، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأى على أصحاب الحديث » .

ولما أصل الأصول ووضع القواعد ، وجد أن بعض الفقهاء من أهل الحجاز يخرج على هذه الأصول ، ولا يتقيد بها ، ومنهم شيخه ، فوجده يأخذ بالأصل ، ويترك الفرع ، ويأخذ الفرع ويترك الأصل ، فجادل أهل الحجاز أيضاً ، وبذلك قضى حياته كلها فى نضال لأجل فقه هذه الشريعة ، وفى سبيلها ، ولأجل الحق ، وفى سبيل الحق ، حتى لقد زعم بعض المؤرخين أنه مات فى سبيل ذلك [1] ، فكان بحق إمام الشريعة فى عصره .

---

(١) جاء فى معجم ياقوت : « كان بمصر رجل من أصحاب مالك بن أنس يقال له فتيان فيه حدة وطيش وكان يناظر الشافعى كثيرا ، ويجتمع الناس عليهما ، فتناظرا يوما فى مسألة بيع الحر ، وهو العبد المرهون إذا أعتقه الراهن ، ولامال له غيره ، فأجاب الشافعى بجواز بيعه على أحد أقواله ، ومنع فتيان منه ، لأنه يمضى عتقه بكل وجه ، وهو أحد أقوال الشافعى ، فظهر عليه الشافعى فى الحجاج ، فضاق فتيان لذلك ذرعا ، فشتم الشافعى شتما قبيحا ، فلم يرد عليه الشافعى حرفا ، ومضى فى كلامه فى المسألة ، فرفع ذلك رافع إلى السرى (الوالى) فدعا الشافعى ، وسأله عن ذلك ، وعزم عليه ، فأخبره بما جرى ، وشهد الشهود على فتيان بذلك ، فقال السرى : لو شهد آخر مثل الشافعى على فتيان لضربت عنقه ، وأمر بفتيان فضرب بالسياط ، وطيف به على جمل ، وبين يديه مناد ينادى : هذا جزاء من سب آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن قوما تعصبوا لفتيان من سفهاء الناس وقصدوا حلقة الشافعى حتى خلت من أصحابه وبقى وحده فهجموا عليه وضربوه فحمل الى منزله ، فلم يزل فيه عليلا حتى مات . وقد تفيد هذه الرواية أن الموت هو سبب الضرب ، وسواء أصحت قصة الضرب أم لم تصح . فالمذكور فى أغلب الروايات أن العلة التى مات بها الشافعى هى البواسير ، أصابه بسببها نزف شديد فلقى ربه راضياً مرضيا رحمه الله تعالى .

علم الشافعى ومصادره

٢٢ — أسلفنا لك القول فى حياة الشافعى ، وأدوارها ، وتنقلاته ورحلاته ، وذكرنا لك من علمه قليلا يوضح مناهج هذه الحياة وأطوارها ، ولكن مصدر علم الشافعى جدير بأن يفرد له بحث قائم بذاته ، لا أن يذكر فى عبر حياته ، وفى أثناء سرد الحوادث التى نزلت به ، لأنه الأساس الذى قام عليه فقهه ، وفقهه هو لب الموضوع الذى نعنى بدرسه .

لقد شغل الشافعى الناس بعلمه وعقله ، شغلهم فى بغداد، وقد نازل أهل الرأى وشغلهم فى مكة ، وقد ابتدأ يخرج عليهم بفقه جديد يتجه الى الكليات بدل الجزئيات ، والأصول بدل الفروع ، وشغلهم فى بغداد ،وقد أخذ يدرس خلافات الفقهاء ، وخلافات بعض الصحابة على أصوله التى اهتدى اليها ، فما ذلك العلم الذى كان شغل العلماء الشاغل ، وما ينابيعه ؟ لقد ذكر بعض ذلك عرضاً فى حياته ، والآن نذكره فى باب قائم بذاته .

أجمع شيوخه وقرناؤه وتلاميذه الذين تلقوا عليه أنه كان علما بين العلماء لا يجارى ولا يبارى ، وسجلوا ذلك فى شهادات دونها التاريخ ، فمالك شيخه يثنى عليه فى وقت لم يكن قد تكامل نموه ، وبلغ شأوه .

وعبد الرحمن بن مهدى بعد أن يقرأ رسالته فى الأصول التى كتبها اليه بطلبه يقول : « هذا كلام شاب مفهم » .

ومحمد بن عبد الله بن الحكم أحد تلاميذه بمصر يقول: « لولا الشافعى ماعرفت كيف أرد على أحد ، وبه عرفت ما عرفت ، وهو الذى علمنى القياس رحمه الله فقد كان صاحب سنة وأثر وفضل وخير ، مع لسان فصيح طويل ، وعقل صحيح رصين » .

ولقد قال أحمد بن حنبل فيه : « يروى عن النبى ﷺ : أن الله عز وجل يبعث

لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلا يقيم لها أمر دينها ، فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة ، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الأخرى » .

وقال داود بن على الظاهرى : « للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره من شرف نسبه ، وصحة دينه ومعتقده ، وسخاوة نفسه ، ومعرفته بصحة الحديث وسقيمه وناسخه ومنسوخه ، وحفظ الكتاب والسنة ، وسيرة الخلفاء وحسن التصنيف » .

وهكذا تجد الشهادات تترى بمكانته من العلم فى عصره ، وارجع اليها إن شئت المزيد فى الكتب التى تصدت لترجمته وبيان مناقبه رضى الله عنه .

ولنترك تلك الشهادات جانباً ، وإن كانت لها مكانتها ، فقد يتهم قائلوها بالتعصب له ، وقد يكون من المتعصبين عليه من يقول نقيضها ، وإن كان باطلا ، ولكنها شهادة بشهادة ، ولئن تجاوزنا ذلك لنجدن شهادة أقوم دليلا ، وأبين بيانا ، وهى ما تركه من آثار ، من أقوال مأثورة ، أو فتاوى منثورة ، أو رسائل كتبها ، أو كتب أملاها ، أو خلافات دونها أو مناظرات أقامها ، ففى كل ذلك الدليل على مقدار علمه ، ومقدار مواهبه ، واتساع أفقه ، وفصيح بيانه ، وقوة جنانه ، فكان أكبر من أديب ، وأكثر من فقيه .

٢٣ — أوتى رضى الله عنه علم العربية ، وأوتى علم الكتاب ، ففقه معانيه وطلب أسراره ومراميه ، وقد ألقى شيئا من ذلك فى دروسه ، قال بعض تلاميذه : كان الشافعي إذا أخذ فى التفسير ، كأنه شاهد التنزيل ، وأوتى علم الحديث فحفظ موطأ مالك ، وضبط قواعد السنه وفهم مراميها والاستشهاد بها [1] .

---

(١) لعله بمعانى السنة كان يسأله شيوخه أحيانا عما يغمض مما يتصل عليه بالعربية وأخبار العرب جاء فى معجم يا قوت : « تحدث بحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم : « أقروا الطير على مكناتها » وكان الشافعى الى جنب ابن عيينة فالتفت اليه ، فقال : يا أبا عبد الله ما معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم : أقروا الطير على مكناتها ، فقال الشافعي : إن علم العرب كان فى زجر الطير والخط والاعتيافى ، وكان أحدهم إذا غدا من منزله يريد أمرا نظر أول طير يراه ، فان سنح عن يساره فاجتاز عن يمينه قال هذا طير الأيامن ، فمضى فى حاجته —

ومعرفة الناسخ والمنسوخ منها ، وأوتى فقه الرأى والقياس ووضع ضوابط القياس والموازين ، لمعرفة صحيحه وسقيمه ، وكان هو يدعو إلى طلب العلوم ، فقد كان يقول : « من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن نظر فى الفقه نبل قدره ، ومن نظر فى اللغة رق طبعه ، ومن نظر فى الحساب جزل رأيه . ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه » .

وكان مجلسه للعلم جامعاً للنظر فى عدد من العلوم ، قال الربيع بن سليمان : « كان الشافعى رحمه الله يجلس فى حلقته إذا صلى الصبح ، فيجيئه أهل القرآن فاذا طلعت الشمس قاموا ، وجاء أهل الحديث فيسألونه تفسيره ومعانيه، فاذا ارتفعت الشمس قاموا ، فاستوت الحلقة للمذاكرة والنظر ، فاذا ارتفع الضحى تفرقوا ، وجاء أهل العربية والعروض والنحو والشعر ، فلا يزالون إلى قرب انتصاف النهار » .

٢٤ — من أين جاءت للشافعى كل هذه المعرفة ؟ ومن الذى أوصله إلى هذه المنزلة من العلم ، والتأثير فى جيله ، حتى صار القطب الذى يدورون حوله، ويتجهون صوبه ، ويقصدون اليه ؟

إن العناصر التى يكون لها الأثر فى توجه الإنسان إلى المعرفة ، ثم تحدد له مقاديرها ونوعها — هى فى نظرى أربعة عناصر .

(أولها) — وهو العماد والدعامة لغيره من العناصر — مواهب الشخص واستعداداته ، ونزوعه .

(ثانيها) — من يصادفهم من الموجهين والشيوخ الذين يسنون له طريقا من سبل المعرفة ومناهجها ، ويخطون فى نفسه الخطوط التى تنطبع فيها ولا تمحى .

(ثالثها) — حياته واختباراته وتجاربه ودراساته الشخصية .

— ورأى أنه يستنجحها ، وإن سنح عن يمينه فر عن يساره قال هذا طير الأشائم ، فرجع وقال هذه حال مشئومة. فيشبه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « وأقروا الطير على مكناتها » أى لا تهيجوها ، فان تهييجها ، وما تعلون به من الطيرة لا يضع شيئاً ، وإنما يضع فيما توجهون فيه قضاء الله عز وجل » .

(رابعها) — العصر الذى أظله ، والبيئة الفكرية التى كنفته ولابسته وغذته ، ولنتكلم فى كل عنصر من هذه العناصر ، فقد أثرت جميعها فى تكوين الشافعى ، وكان لكل منها مقادير متناسبة فى تكوينه وتوجيهه وتأثيره .

١ — مواهبه

٢٥ — لقد آتى الله الشافعى حظا من المواهب يجعله فى الذروة الأولى من قادة الفكر ، وزعماء الآراء .

(١) — فقد كان الشافعى قوى المدارك ، كان قوياً فى كل قواه العقلية ؛ كان حاضر البديهة ، تنثال عليه المعانى انثيالا فى وقت الحاجة اليها ، لم يكن به حبسة فكريه ، ولم يكن ممن تغلق عليه الأمور ، بل كان يلقى على ما يدرس ضوءا من تفكيره ، فتتضح بين يديه الحقائق ، ويستقيم أمامه منطقها ، فيسلك به مسالكها وكان عميق الفكرة بعيد الغوص ، لا يكتفى من الأمور بدراسة ظاهرها ، بل يذهب بها إلى أعمق أغوارها ، كان بعيد المدى فى الفهم ، لا يقف عند حد حتى يصل إلى الحق كاملا فيما يراه ، وكان يتجه فى دراسته للحوادث وأحكامها إلى وضع ضوابط عامة لها ، فكانت دراسته طلباً للكليات والنظريات العامة ، لا دراسة جزئية فقط ، ولا شك أن الدراسة الكلية تحتاج إلى عقل أقوى وفكر أنفذ ، وبصيرة ثاقبة ، ولا تحتاج الدراسات الجزئية إلى مثل هذا ، ولقد كان من نتيجة اتجاهه إلى الكليات من القضايا دون الجزئيات منها أن وضع علم أصول الفقه أو أساسه .

(٢) — وكان الشافعى قوى البيان واضح التعبير بين الألقاء ، أوتى مع فصاحة لسانه ، وبلاغة بيانه ، وقوة جنانه ، صوتاً عميق التأثير يعبر بنبراته ، كما يوضح بعباراته ، لقى مالكا ، فأراد مالك أن يقرئه الموطأ على بعض أصحابه فقال أقرأ عليك صفحاً ، فما أن قرأ الصفح ، حتى رغب مالك فى سماعه منه حتى آخره ، وذلك لما فى صوته من تأثير عميق ، ولما له من حسن أداء ، وفصاحة نطق

ولعمق تأثير صوته كان إذا قرأ القرآن أبكى سامعيه .

روى فى تاريخ بغداد عن بعض معاصريه أنه قال : «كنا إذا أردنا أن نبكى قلنا بعضنا لبعض ، قوموا بنا إلى هذا الفتى المطلبى نقرأ القرآن ، فاذا أتيناه استفتح القرآن ، حتى تتساقط الناس بين يديه ويكثر عجيجهم بالبكاء ، فاذا رأى ذلك أمسك عن القراءة » .

ويروى أيضا فى هذا الكتاب أن ابن أبى الجارود قال عن الشافعى : « ما رأيت أحداً إلا وكتبه أكثر من مشاهدته ، إلا الشافعى ، فان لسانه أكثر من كتابه » ، وإذا كانت كتب الشافعى على أحسن ما تكون عليه الكتب من جودة تعبير ، وحسن تصوير للفكرة ، فكيف تكون حال مشافهته ، وهى أعلى عبارة ، وأكمل إشارة ، وأقوى أداء ، وأفصح بيانا ، كما جاء على لسان بعض معاصريه فيما نقلنا ، ولقد بلغ من إجادته البيان أن سماه ابن راهويه خطيب العلماء .

(٣) — وكان الشافعى نافذ البصيرة فى نفوس الناس ، قوى الفراسة كشيخه مالك فى معرفة أحوال الرجال ، وما تطيقه نفوسهم ، وتلك صفة لازمة للمناظر الأريب الذى يريد أن يجذب خصمه اليه ، كما هى لازمة للاستاذ الذى يلقى على تلاميذه القدر الذى يطيقونه من المعرفة ، فيوائم بين طاقتهم فى الفهم ، وطاقته فى التبيين ، والحائق العلمية المناسبة ، وكان بصر الشافعى بهذا مع قوة بيانه سبباً فى أن التف حوله أكبر عدد من الصحاب والتلاميذ .

يروى أنه عندما دخل بغداد كان يلتف به ستة من الصحاب ، ولكن ما ان دخل فى المسجد الجامع ، حتى اتسعت حلقة درسه ، فما بقيت فى المسجد حلقة لغيره ، وكانت قبله يقارب عددها الخمسين حلقة ، كما جاء فى تاريخ بغداد .

وقد كان لخبرته بنفوس الناس لا يعطى سامعيه من العلم إلا بمقدار ما يألفون ، ويجتهد فى ألا يعرفهم من نفسه إلا بما يطيقون ، جاء فى معجم ياقوت : « أنه كان يتناشد مع بعض معاصريه شعر هذيل ، فأتى عليه الشافعى حفظاً ، وقال لمن كان يتناشد معه : « لا تعلم بهذا أحداً من أهل الحديث ، فإنهم لا يحتملون ذلك » ، وهكذا تجد الشافعى لا يجىء الناس إلا بمقدار ما يطيقون ، ولا يحب أن يعلم

عنه أصحابه إلا ما يستسيغون ، وإن كان ما يخفيه عنهم هو علم مطلوب ، وأمر يعرفه الشرع ، ولا ينكره .

(٤) — وكان الشافعى صافى النفس من أدران الدنيا وشوائبها ، ولذلك كان مخلصاً فى طلب الحق والمعرفة ، صادق النظر فى الاتجاه إلى الحقائق ، يطلب العلم لله وينجه فى طلبه إلى الطريق المستقيم ، وفى الحكمة المشرقية أن الاتجاه المخلص فى طلب الحقائق يقذف فى القلب بنور من المعرفة ، ويوجد فى النفس صفاء تجعل الحقائق تتضح والعقل يدرك ، والفكر يستقيم ، ثم تجعل العبارات صادقة التعبير عن المعانى الصحيحة ، وبذلك يكون الرأى قويماً والتعبير سليما .

وإن إخلاص الشافعى فى طلب الحقائق لازمه فى كل أدوار طلبه للعلم ، فاذا اصطدم إخلاصه مع ما يألفه الناس من آراء ، أعلن آراءه فى جرأة وقوة ، رأى فى التاريخ وأخبار الصحابة مكانة على فمضى فى إعلان مكانته ، فيرمى بأنه رافضى فما تهمه الرمية [1] بمقدار ما يهمه إعلان الحق ، والمعرفة . فيعتمد فى احكام البغاة على قتال على مع الخارجين عليه جميعاً ، ويذكر فضل أبى بكر رضى الله عنه ، فيرمى بأنه ناصبى ، أى ممن يناصبون آل البيت العداوة ، فلا يلتفت إلى هذه ، كما لم يلتفت إلى الأولى ، بل يقول فى هذا المقام :

إذا نحن فضلنا عليـــا فاننـا روافض بالتفضيل عند ذوى الجهل
وفضـــل أبى بكر إذا ما ذكرته رميت بنصب عند ذكرى للفضل
فلا زلت ذا رفض ونصب كلاهما أدين به حتى أوسد فى الرمل

وإذا اصطدم إخلاصه للحقائق باخلاصه لشيوخه آثر الحقائق ، فلم يمنعه إخلاصه لمالك أن يخالفه ، ويعلن هذا الخلاف لما بلغه أن الناس فى الأندلس

---

(١) ويقول فى هذا شعراً جريئاً ، فيقول :

يا راكبا قف بالمحصب من منى واهتف بقاعد خيفها والناهض
سحراً اذا فاض الحجيج الى منى فيضاً كملتطم الفرات الفائض
ان كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

يستسقون بقلسونه ، ويعارضون أحاديث رسول الله ﷺ باقواله ، ولم يمنعه إخلاصه لمحمد بن الحسن من أن يناظره ، وأن يشد عليه فى المناظرة ، وأن يغالب أصحاب محمد ، حتى ينتصف لأهل الحجاز منهم ، فيسمى ناصر الحديث ، وهكذا كان يسير فى كل أدوار طلبه للعلم مستنيراً بنور الإخلاص للحق لذات الحق ، ولذا كان يستقبل مناظريه باخلاص المحق ، فيظفر بهم ما دام الحق مطلبه .

كان يعتقد أن أساس الشريعة الأسلامية كتاب الله وسنة رسوله ، وما كان ، يعتقد أنه أحاط بسنة رسول الله علماً ، فكان يحث أصحابه على طلب الحديث ، وإن رأوا صحيحا يخالف ما يقرره ، فليرفضوا رأيه ويأخذوا بالحديث . جاء فى معجم ياقوت مسنداً إلى الربيع بن سليمان : « سمعت الشافعى ، وقد سأله رجل عن مسألة ، فقال يروى عن النبى ﷺ أنه قال كذا وكذا ، فقال له يا أبا عبد الله أتقول بهذا ، فارتعد الشافعى ، واصفر لونه ، وحال وتغير ، وقال أى أرض تقلنى وأى سماء تظلنى ، إذا رويت عن رسول الله ﷺ ، ولم أقل : « نعم على الرأس والعينين » ، ويقول الربيع أيضـــاً : « سمعت الشافعى يقول : ما من أحد إلا وتذهب عنه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب ، فمهما قلت من قول ، أو أصلت من أصل ، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ، فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولى ، وجعل يردد هذا الكلام » .

وهناك نوع من الاخلاص يختص الله به صفوة عباده الذين يكونون قدوة الناس ، وأسوتهم ، وهو الفناء فى الفكرة التى اختص بها المؤمن ، والاخلاص بهذا الشكل مرتق صعب ، ومطلب عزيز ، فان الذين يصاولون بالبيان ، وينازلون بالحجة ، ويقارعون بالدليل ، يندر فيهم من لم يدخله زهو وينـاله حب علو ، ولـكن الشافعى كان من هذا القليل النادر ، ولذا ما كان يغضب فى جدال ، ولا يستطيل بحدة لسان فى نزال ، لأنه يبغى الحق من جدله ، ولا يريد به علواً ، ولقد بلغ من زهده فى جاه العلم ، وإخلاصه لطلب الحق وفنائه فيـه أن كان يتمنى أن ينتفع الناس بعلمه من غير أن ينسب اليه ، فقد جاء فى تاريخ ابن كثير أنه كان

يقول : وددت أن الناس تعلموا هذا العلم ، ولا ينسب إلى شيء منه ، فأوجر عليه ولا يحمدونى » . ولقد كسبه الاخلاص ذكاء قلب ، ونبل غرض ، وقوة نفس ، وتباعداً عن الدنايا ، وتسامياً عما لا يليق بالرجل الكامل . قال يحيى بن معين فى وصفه : « لو كان الكذب له مباحاً لكانت مروءته تمنعه أن يكذب » ، وهذا أسمى ما يصل اليه المخلص الصدوق .

٢ — شيوخه

٢٦ — تلقى الشافعى الفقه والحديث على شيوخ قد تباعدت أماكنهم ، وتخالفت مناهجهم ، حتى لقد كان بعضهم معتزليا ممن كانوا يشتغلون بعلم الكلام الذى كان الشافعى ينهى عنه ، ولقد نال من كل خير ما عنده ، فأخذ منه ما يراه واجب الأخذ ، وترك منه ما يراه واجب الرد .

لقد أخذ عن شيوخ بمكة ، وشيوخ بالمدينة ، وشيوخ باليمن ، وشيوخ بالعراق ، ولقد جاء الفخر الرازى بأسماء بعض شيوخه فقال : اعلم أن مشايخه الذى روى عنهم كثيرون ، ونحن نذكر المشهورين منهم ، والذين كانوا من أهل الفقه والفتوى . إنهم تسعة عشر ، خمسة مكية ، وستة مدنية ، وأربعة يمانية ، وأربعة عراقية ، أما الذين من أهل مكة فهم سفيان بن عيينة ، ومسلم بن خالد الزنجى ، وسعيد بن سالم القداح ، وداوود بن عبد الرحمن العطار ، وعبد الحميد ابن عبد العزيز بن أبى زواد ، وأما الذين من أهل المدينة فمالك بن أنس ، وابراهيم ابن سعد الانصارى ، وعبد العزيز بن محمد الداوردى ، وابراهيم بن أبى يحيى [1] الأسامى ، ومحمد بن سعيد بن أبى فديك ، وعبد الله بن نافع الصائغ ، صاحب ابن أبى

---

(١) يقول الفخر : « اتفقوا على أن ابراهيم بن أبى يحيى كان معتزليا وهذا لا يضر بالشافعى ، لأن الشافعى كان يأخذ عنه الفقه والحديث لا أصول الدين . قال الشافعى كنت على عمل باليمن واجتهدت فى الخير والبعد عن الشر ، ثم قدمت المدينة فلقيت ابن أبى يحيى وكنت أجالسه ، فقال تخالفوننا وتسمعون منا فاذا ظهر لأحدكم شيء دخل فيه » .

ذؤيب . . أما الذين من أهل اليمن فمطرف بن مازن ، وهشام بن يوسف قاضى صنعاء ، وعمر بن أبى سلمة صاحب الأوزاعى ، ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد ؛ وأما الذين من أهل العراق فوكيع بن الجراح ، وأبو أسامة حماد بن أسامة الكوفيان ، واسماعيل بن علية ، وعبد الوهاب بن عبد المجيد البصريان » .

هذا وقد تلقى الشافعى عن محمد بن الحسن كتبه سماعا منه ، وروى عنه أحاديث ، وتفقه فقه أهل العراق عليه ، فهو بهذا من أساتذته ، وان أبى الفخر الرازى ذكر ذلك تعصبا ، ولكن العلم لايخضع لتعصبه .

ومن هذا السياق الذى نقلناه وذكرناه يستفاد أن الشافعى قد تلقى العلم على عدة من الشيوخ أصحاب المذاهب والنزعات المختلفة ، وبذلك نقول إنه تلقى فقه أكثر المذاهب التى قامت فى عصره ، فتلقى فقه مالك عليه ، وكان هو الأستاذ والنجم اللامع فى شيوخه ، وتلقى فقه الأوزاعى عن صاحبه عمرو بن أبى سلمة ، وتلقى فقه الليث بن سعد فقيه مصر عن صاحبه يحيى بن حسان ، ثم تلقى فقه أبى حنيفة وأصحابه على محمد بن الحسن .

وهكذا اجتمع له فقه مكة والمدينة ، والشام، ومصر،والعراق، ولم يجد حرجا فى أن يطلب الفقه عند من اشتهر بالاعتزال ، وعرف بأنه فى أصول الاعتقاد لايسلك فى طلبها مسلك أهل الحديث والفقه، وانساغ كل ذلك العلم الكثير فى نفس الشافعى ، فكان منه ذلك المزيج الفقهى المحكم الذى تلاقت فيه كل النزعات منسجمة متعادلة ، متآلفة النغم غير متنافرة ، وتولدت منه تلك المعانى الكلية التى صهرها الشافعى ، وقدمها للناس فى بيان رائع وقول محكم .

٢٧ — لانستطيع أن نبين ما أخذه عن كل واحد ممن ذكرناهم ، ولكن يجب أن نشير إلى إنه قال بعض كتاب الفقه فى هذا المقام إنه ظهر مدرستان [١] للفقه استقامت كل واحدة على منهج واحد معين ، وأن الفقهاء كانوا ، إلا قليلا، يسيرون على منهج إحدى المدرستين لايخالفونه إلى نهج الأخرى ، إحدى المدرستين

(١) وقد أخذت المدرستان تتلاقيان فى عصر الشافعى كما ذكر القائلون هذا القول .

مدرسة الحديث وكانت بالمدينة ، والثانية مدرسة الرأى وكانت بالعراق [1] ، يصح لنا أن نسايرهم فنضيف مدرسة ثالثة تعنى بتفسير القرآن ، وتعرف أسباب نزوله ورواية التفسير المأثور فيه وتفهم القرآن على ضوء ذلك ولغة العرب وبعض عاداتهم ، وتلك المدرسة هى مدرسة مكة التى اتخذها ابن عباس مقاما له .

---

(١) ذكر الأستاذ الكبير أحمد أمين فى كتابه ضحى الاسلام مدرسة أبى حنيفة . وبين أساتذتها من الصحابة ثم التابعين ومن بعدهم فى رسم بيانى سلسلته كما يأتى :

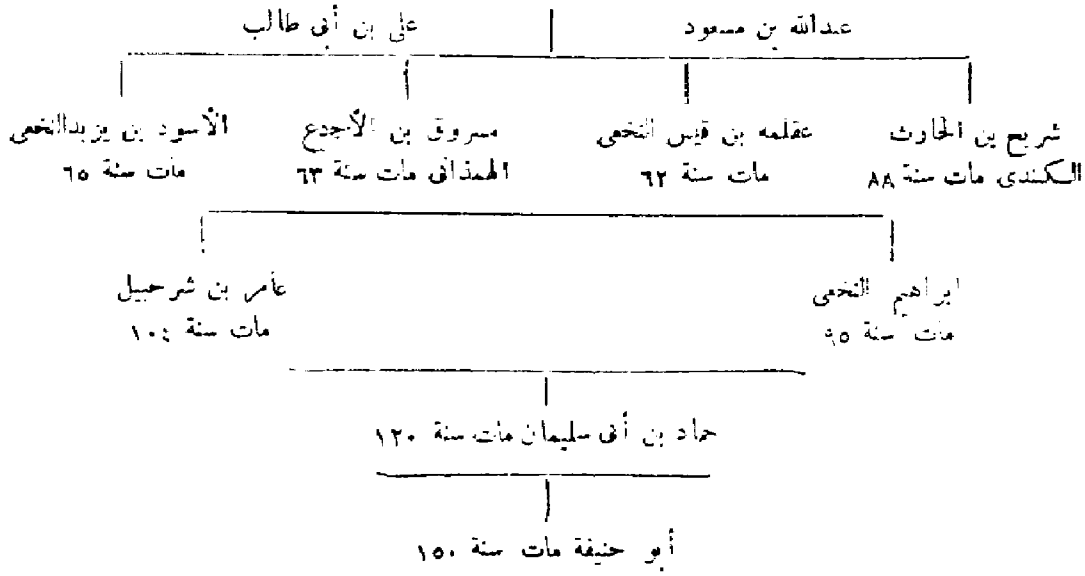

وبين فى سلسلة مدرسة مالك فى ذلك الرسم

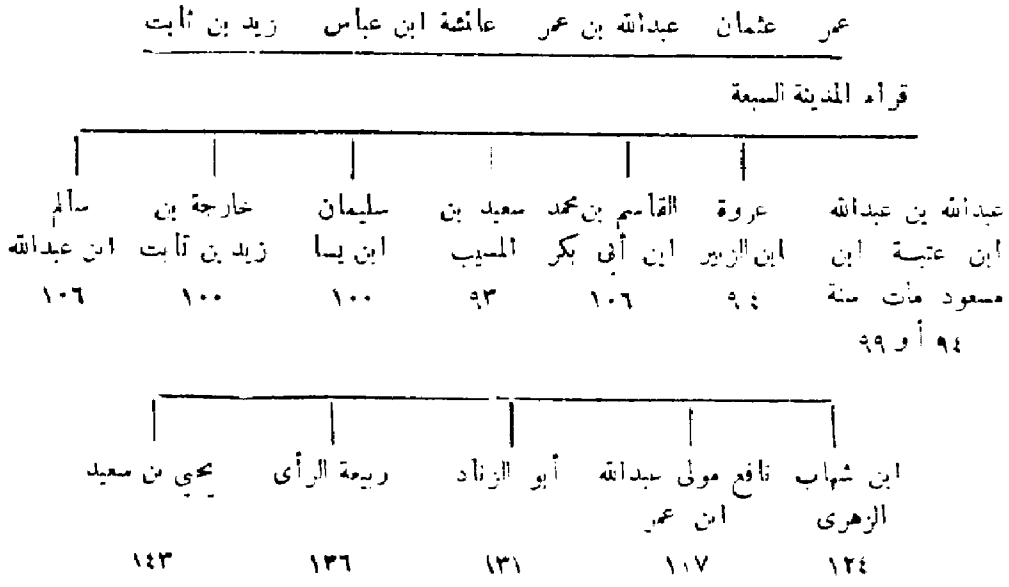

وعندى أن المدارس لاتتميز بالرأى والحديث، بل تتميز بمنهاج من تلقوا عنهم، وطريقة الرأى ، وكثرة فتاوى الصحابة وقلتها، ومن المقرر أن الفقهاء السبعة الذين كانوا أساتذة الفقه الحجازى قد كان لهم رأى كثيرا، ومهما يكن فقد أخذ الشافعى من كل ، فمدرسة الحجاز تخرج على شيخها مالك رضى الله عنه ، ومالك تلقاها عن طائفة من تابعى التابعين ، وأولئك تلقوا فقههم عن التابعين الذين اشتهروا بعلمهم بفتاوى الصحابه والآثار والرأى أيضا، ثم أولئك تلقوا عن الصحابة الذين كانوا يسيرون على منهاج عمر وزيد وابن عمر بالمأثور، ان عرض لهم أمر تعرفوا حكمه من الكتاب فان لم يجدوا ، فمن المأثور عن النبي ، والا افتو بما فيه صلاح الناس ، أما مدرسة العراق ، فكان شيوخها أصحاب أبى حنيفة من بعده، وأبو حنيفة تلقاها عن بعض تابعى التابعين الذين ، تلقوا عن تابعين تأثروا بفقه معاذ الذى نادى بالرأى بعد السنة وتلقوا عن عبدالله بن مسعود الذى كان يمثل طريقة عمر بن الخطاب أيضا .

وتلقى فقه القرآن وتفسيره فى مكة وتخرج على البقية الباقية ممن تأثروا طريق ابن عباس الذى أقام بها ، وكان يدارس القرآن فيها ، حتى لقد وجد مجلد فى فى التفسير ينسب إليه، ولقد وصفه عبدالله بن مسعود بأنه ترجمان القرآن، وقد سئل ابن عمر عن معنى آية ، فقال لسائله انطلق الى ابن عباس فاسأله ، فانه أعلم من بقى بما أنزل الله على محمد ، وعن عطاء ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس ، وأكثر فقها وأعظم خشية ، إن أصحاب الفقه عنده ، وأصحاب القرآن عنده ، وأصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم عن واد واحد ، وعن الأعمش : خطب

ثم يذكر فى دراسة الشافعى أنه درس على المدرسين فسلسلته هى سلسلتهما معا ونحن نوافق أستاذنا الكبير فى جملة مايدل عليه الرسم ، وإن كنا نشير الى أمرين (أحدهما) ان عبد الله ابن مسعود لم يكن مخالفا لاتجاه عمر كما نذكر فى صلب كلامنا وشيخ أهل الرأى من الصحابة فى نظر كل الباحثين هو عمر رضى الله عنه كما يدل على مسلكه فى مسائل كثيرة فمدرسه الكوفة على هذا تنتهى الى عمر عن طريق عبد الله بن مسعود .

(ثانيهما) — إن عبد الله بن عباس قد أقام فى مكة بعد أن اعتزل السياسة يدرس ويدارس، فكان له بذلك مدرسة خاصة تعنى بتفسير القرآن ، وقد اتصل الشافعى بالمتأخرين بها من أهل مكة كما اتصل بتلاميذ الأوزاعى وبتلاميذ الليث ، فكان بذلك متصلا بكل الدراسات الفقهية فى عصره .

ابن عباس وهو على الموسم ، فجعل يقرأه ويفسر ، فجعلت أقول لو سمعته فارس والروم لأسلمت .

نشأ الشافعي فى مكة ، حيث كان علماؤها أو بعضهم متأثرين طريقة عبد الله ابن عباس ، وطريقة فهمه للدين ، فكانت مكة مكان حضانته وتربيته ، ثم كانت مكان درسه ، وهو يرسم حدود طريقته ، ومسالك خطته . ولعله كان فى ذلك الأبان يترسم طريق ابن عباس،ويأخذ نفسه بسمتها ويربى نفسه على نحو مثاله ،فان النابغة من النبغاء يكون له،وهو يعمل فى تكوين نفسه مثال كامل من العلم ، والفكر والخلق يترسم طريقه ، ويتبع خطاه ، يكون بين أنفسهما مواءمة ،وبين استعدادهما تقارب ، ومزايا ابن عباس كانت فى ذلك الأبان تنشر وتذكر ، ويتحدث العلماء والمؤرخون ، ويخبرون عنها لمكان دولة الهاشميين ، وإن المماثلة كانت قائمة فى الجملة فالشافعى كان فصيح البيان، كما كان ابن عباس من قبل ، وكان يعنى بعلم القرآن كما عنى ابن عباس وأجاد ، وكان يعنى بالشعر كما يعنى بالفقه كما فعل ابن عباس ، ثم كان يحضر دروسه طالبو القرآن ، وطالبو الحديث ، وطالبو الفقه ، ورواة الشعر والعربية، كما كان الشأن مع ابن عباس ، فهل لنا أن نعتقد أن الشافعى جعل من ابن عباس مثله الكامل ، وترسم خطاه ، وسار على مثل سبيله ، وسواء أصح ذلك الفرض أو لم يصح ، فمن المؤكد أن الشافعى بدراسته فى مكة وإقامته بها قد استفاد علما لم يكن بالعراق ، ولا بالمدينة ، وهو الأخذ بطريقة ابن عباس فى العناية بدراسة القرآن ، والعناية بجمله ومفصله ، ومطلقه ومقيده ، وخاصه وعامه ، حتى خرج لفقهاء عصره بجديد فى هذا الباب لم يتدارسوه ، وإن كانت مواده بين أيديهم معدة مهيأة .

٣ — دراساته الخاصة وتجاربه

٢٨ — لا يستفيد العالم علمه من مواهبه وشيوخه فقط ، بل إن دراسته الخاصة ، ومعالجته لأبواب العلم ، ورحلاته واختباراته لها شأن عظيم فى ثقافته ، ولها الأثر الأكبر فى إنتاجه ، وما يختص به من ثمرات عقلية ، وقد كان الشافعى

مع اتصاله بشيوخه فى مكة والمدينة ، كثير النجعة ، محباً للرحلة ، رحل إلى هذيل صغيراً، فتفصح بلغتها، ثم كان معها يرحل برحيلها ، وينزل بنزولها مدة تقارب عشر سنين أو تزيد . فأفاد خبرة ببلاد العرب وعاداتهم وطبائعهم ، وهم الذين نزل القرآن فيهم ، ومن عاداتهم ما يفسر بعض ما فى القرآن الكريم .

وبعد ذلك رحل فى طلب الحديث والفقه ، رحل إلى مالك ولازمه ، ثم رحل مع اتصاله بمالك إلى أطراف الجزيرة العربية دارساً متفهماً ، وبعد موت مالك رحل إلى اليمن عاملا فى بعض أعمال ولايتها ، وكان بنجران ، وعلم صلة الحاكم بالمحكوم ، ، وخبر عن كثب علاقات الناس ، ثم رحل إلى العراق ، ومصر ، ولا شك أنه فى كل هذه الرحلات علم ما عليه معاملات الناس فيما بينهم ، وما تسير عليه عاداتهم ، وعرفهم ، وأثر كل ذلك فى توجيه رأيه فى العدل ، وفهمه ، وأثره فى الناس ، فوضع لذلك المقاييس ، وجد واستنبط ، ولقد كان يرى فى السفر فوائد جليلة [1] ولذا كان يقول :

سأضرب فى طول البلاد وعرضها أنال مرادى أو أموت غريبا
فان تلفت نفسى فلله درها وإن سلمت كان الرجوع قريبا

ولا شك أن الأسفار فوق ما تعطيه للفقيه من مادة وخبرة هى بطبيعتها تفتق الذهن ، وتنمى المدارك ، وترهف الحس ، وتعطى الفكر مادة من الصور توسع تصوره ، وتفتح له مسالك من الفروض العقلية ، والمسائل الواقعية ، وهى لهذا لازمة للمفكر الذى يريد أن يضع قضايا كلية للحوادث الجزئية ، ولذلك كان أكثر الفلاسفة الذين أضافوا إلى آثار العقل الإنسانى آثاراً يضربون فى الأرض ويسعون فى مناكبها .

٢٩ — ولقد كانت رحلات الشافعى علمية ، فهو يتصل بالشيوخ ، ويدارس

---

(١) ويروى له فى فوائد السفر شعر جزل جاء فيه :

سافر تجد عوضاً عمن تفارقه وانصب فان لذيذ العيش فى النصب
انى رأيت وقوف الماء يفسده ان ساح طاب وان لم يجر لم يطب
الأسد لولا فراق الغاب ما افترست والسهم لولا فراق القوس لم تصب
التبر كالترب ملقى فى أماكنه والعود فى أرضه نوع من الحطب

العلماء ، يأخذ عنهم ، ويعطيهم ، فدرس فى سفره وحضره المذاهب المختلفة، بعضها سماعا ممن تلقوها ، وبعضها من الكتب كتبت فيها ، درس مذهب الأوزاعى ،وقد سجل فيما أثر عنه من كتب أثر هذه الدراسة ، فنى المجموعة الفقهية المطبوعة فى مصر كتاب سير الأوزاعى ، فيه يناقش الشافعى آراء الأوزاعى فى السير ، يخالفه فى بعضها ، ويوافقه فى الآخر ، ودرس مذهب الليث بن سعد ، حتى لقد روى أنه فضله على الإمام مالك فى الفقه ، وقال : « الليث أفقه من مالك ،إلا أن أصحابه لم يقوموا به » وهذه كلمة لا تصدر عن الشافعى إلا إذا كان قد درس آراءه ، وعرف مقدار ما فى هـــذه الآراء من قوة ، وما تدل عليه من مدى صاحبها فى الفقه ، فالشافعى بلا ريب درس فقه الليث دراسة عميقة ، انتهت به إلى هذا الحكم الذى لام فيه أصحابه ؛ لأنهم ضيعوا فقهه ، ولم يقوموا بنشره والاستمساك به .

ثم درس دراسة عميقة فقه أهل العراق ، درس كتب محمد بن الحسن سماعا على محمد نفسه ، ودرس كتب الخلاف بين العراقيين أنفسهم ، والمجموعة الفقهية التى بين أيدينا قد سجل فيها بعض هذه الدراسة ، وإنك لتجد فيها كتاب اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى الذى كتبه ابو يوسف ، يناقش آراء ابى حنيفة ، وابن أبى ليلى ، وأبى يوسف فى اختياره ، ثم يختار هو من بين هذه الآراء ما يراه أقرب إلى الحق .

وفى الجملة نراه درس المذاهب المعروفة فى عصره دراسة ناقد فاحص ، ومسترشد متفهم ، لا دراسة عائب ، ولا دراسة مقلد ، يتبع الأسماء ، والرجال .

وان رحلاته العلمية جعلته لا يقتصر فى دراسته على فقهاء الجماعة الذين دخلوا فى طاعة الخلفاء ، بل كان يدرس آراء الشيعة وغيرهم ، ووجدنا أثر ذلك فى ثنائه على بعض علمائهم ، فقد روى عنه أنه قال كما جاء فى تاريخ ابن كثير : « من أراد الفقه فهو عيال على أبى حنيفة ، ومن أراد السير فهو عيال على محمد بن اسحق ، ومن أراد الحديث فهو عيال على مالك ، ومن أراد التفسير فهو عيال على مقاتل بن سليمان » .

ومقاتل بن سليمان هذا الذى جعله الشافعى إمام التفسير هو شيعى زيدى ، فقد

جاء فى الفهرس لابن النديم : « مقاتل بن سليمان من الزيدية ، والمحدثين ، والقراء وله من الكتب كتاب التفسير الكبير ، وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وكتاب القراءات ، وكتاب متشابه للقرآن ، وكتاب الجوابات للقرآن » .

هو إذن شيعى ، ودرس الشافعى كتبه ، وانتهى من دراستها إلى الحث على قراءتها ، واعتبره إماماً فى هذه المادة ، يؤم ، ويقصد اليه ، وهذا يدل بلا ريب على أنه كان يدرس كل ما يتصل بفقهه ، وما يؤثر فيه من أبواب الاجتهاد من غير تقيد بنحلة من يقرأ له ، لا يهمه إلا أن ينال العلم من غير نظر إلى صاحبه [١] .

٣٠ — درس الشافعى كل ما يمكن أن يفيد الفقيه الأسلامى ، الذى يريد أن يستنبط مذهباً فقهياً ينبع من الكتاب والسنة والحمل عليهما ، فدرس اللغة ، والقرآن ، والحديث ، وآراء من سبقوه ، وخلافهم ووفاقهم ، غير مقيد بنحلة ، أو مذهب ، أو طائفة ، ورحل فى سبيل ذلك رحلات علمية استفاد منها علماً كثيراً ، وتجارب كبيرة ، واختباراً لطبائع الناس وأحوالهم وشئون اجتماعهم ، ولكن هل تعلم فيما تعلم اليونانية ؟ ليس عندنا فى هذا علم مبنى على رواية صحيحة صادقة ، فليس عندنا ما ينفى أو يثبت ، وإن كنا نميل إلى النفى ، لأنه قد ذكر أكثر شيوخه ومن التقى بهم ، فلو كان هنـــاك من علمه اليونانية لذكره ، وقد رفعه المتعصبون له إلى أعلى الدرجات العلمية ، فلو كان ثمة ما يدل على تعلمه اليونانية ، لأعلنوه ، ولشادوا بذكر الشافعى فيه ، ولكنا لم نجد رواية صادقة قد تعلقوا بها .

ولقد رأينا بعض من درسوا الشافعى ينسب إليه تعلم اليونانية ، ويتعلق فى ذلك بكلمة جاءت للفخر الرازى ، ذلك أن الرازى يروى أن الشافعى عند ما سيق إلى الرشيد متهماً قد سأله الرشيد عن علمه ، فكان مما جاء فى هذه المجاوبة : « قال الرشيد ، فكيف علمك بالطب ؟ قال الشافعى : أعرف ما قالت الروم ، مثل

---

(١) لا نريد أن نأخذ من هذا دليلا على ميله الى الشيعة الزيدية ، فان ذلك لا يعد دليلا ، لأن الشافعى كان يطلب العلم أنى وجده ، لا يهمه الوعاء الذى حمله اليه ، انما يهمه ما فى الوعاء ، ولقد اتهم الشافعى بالتشيع فى عهد الرشيد ، وقيل بايع سراً بعض العلويين .

ارسطاليس ، وبقراط ، وجالينوس ، وقرقوريوس ، وابوقليس بلغاتها ، وما نقله أطباء العرب ، وقننته فلاسفة الهند ، ونمقته علماء الفرس» (١) .

وهذه العبارة بصريحها تفيد أنه كان يعلم لغة الروم ، وهم اليونان على حد تعبير كثير من كتاب بعض مؤرخي الشرق ، ولكن هذه القصة التي ساقها الرازى فى المناقشة التى جرت،وتفصيلها على هذا النحو موضع نظر كبير ، وذلك لأن هذه القصة،فيها أنه كان فى مجلس الرشيد أبو يوسف ومحمد ، ومجيء الشافعى لبغداد متهماً كان سنة ١٨٤ أى بعد موت أبي يوسف بيقين،لأنه مات سنة ١٨٣ ، ولأنه نسب فى هذه الرواية إلى محمد وأبي يوسف أنهما حرضا على الشافعى ، وذلك لا يتفق مع أخلاق أهل العلم ، وما عرف عن هذين الأمامين الجليلين،ولا يتفق مع ما اشتهر واستفاض ، وأصبح فى حكم المقطوع به تاريخاً من أن الأمام الشافعى عند ماجاء بغداد فى هذه الرحلة اتصل بالأمام محمد ، ودرس كتبه على طريق السماع منه ، ولأن هذه القصة تشتمل على مناقشات فقهية أجاب الشافعى فيها إجابات لاتتفق مع المذهب الشافعى . وقد حاول الرازى الدفاع فى بعضها ، ولذلك رفض ابن كثير وابن حجر هذه القصة ، وقال ابن حجر فيها : « وأما الرحلة المنسوبة إلى الشافعى المروية من طريق عبدالله بن محمد البلوى فقد أخرجها الآبرى والبيهقى وغيرهما مطوله ومختصرة ، وساقها الفخر الرازى فى مناقب الشافعى بغير اسناد معتمداً عليهما ، وهى مكذوبة ، وغالب ما فيها موضوع ، وبعضها ملفق من روايات ملفقة

---

(١) وقد رد ابن القيم تلك الرواية ، فقد جاء فى كتابه مفتاح السعادة بعد ذكر رواية علمه بالطب اليونانى بلفظه ما نصه : « إنها كذب مفترى على الشافعى ،والبلاء فيها عند محمد بن عبد الله البلوى هذا ، فانه كذاب وضاع ، وهو الذى وضع رحلة الشافعى ، وذكر فيها مناظرته لأبى يوسف بحضرة الرشيد ، ولم ير الشافعى أبا يوسف ، ولا اجتمع به قط ، وانما دخل بغداد بعد موته . ثم إن فى سياق الحكاية ما يدل من له عقل أنها كذب مفترى ، فان الشافعى لم يعرف لغة هؤلاء اليونان البتة،حتى يقول إنى أعرف ما قالوه بلغاتهم ، وأيضاً فان فى هذه الحكاية أن محمد بن الحسن ، وشى بالشافعى الى الرشيد ، وأراد قتله وتعظيم محمد للشافعى ومحبته له ، وتعظيم الشافعى له ، وثناؤه عليه هو المعروف ، وهو يدفع هذا الكذب » راجع مفتاح السعادة ص ٥٦٥ .

وأوضح ما فيها من الكذب قوله فيها إن أبا يوسف ومحمد بن الحسن حرضا الرشيد على قتل الشافعي ، وهذا باطل من وجهين : « أحدهما » أن أبا يوسف لما دخل الشافعي بغداد كان قد مات ، ولم يجتمع به الشافعي ، « والثاني » أنهما كانا أتقى من أن يسعيا في قتل رجل مسلم ، لاسيما وقد اشتهر بالعلم ، وليس له إليهما ذنب إلا الحسد على ما أتاه الله من العلم ، هذا مالا يظن بهما ، وإن منصبهما ، وجلالها ، وما اشتهر من دينهما ليصد عن ذلك » .

وإذا كانت القصة قد رفضت من المحققين من الرواة ، لاشتمالها على مايدل على بطلانها ، ولأن راويها ليس من الصادقين في رواياتهم ، فليس من التحقيق العلمي التمسك بشيء مما جاء فيها ، إلا إذا ثبت بدليل غيرها ، أي رواية أخرى أصدق أنباء وأتقى خبراً ، ولم نجد خبر تعلمه اليونانية في غير هذه الرواية ، فليس لنا حينئذ أن نقبله ، ولسنا في هذا إلا متبعين ما يوجبه أسلوب البحث العلمي ، فإن مسائل التاريخ لا يصح أخذها إلا مما يرجح صدقه ، وليس في راويه ، أو في روايته مايدل على كذبه .

وليس لنا غرض خاص في نفي تعلم الشافعي لليونانية ، فإن الشافعي إمام قد وضحت مناهج بحثه ، وتبينت مصادر علمه ، ووسائل استنباطه في المسائل التي استنبط أحكامها ، والقضايا الكلية التي ضبط موازينها ، فلا يزيدنا علماً بمذهبه كونه كان يعلم اليونانية ، ولا ينقص من استنباطه كونه كان يعلمها .

٤ـ عصر الشافعى

٣١ — ولد الشافعى فى العصر العباسى ، وعاش فيه، وكانت الفترة التى استغرقت حياة الشافعى من ذلك العصر ، هى فترة استقرار الأمر لهذه الدولة ، وتمكين سلطانها، وازدهار الحياة الاسلامية فيها ، وقد امتاز ذلك العصر بميزات كان لها الأثر الأكبر فى احياء العلوم ، ونهضة الفكر الاسلامى ، واقتباس العلماء من فلسفة اليونان ، وآداب الفرس ، وعلم الهند ، ولنذكر كلمة موجزة فيما امتاز به ذلك العصر من مظاهر فكرية واجتماعية [1] .

٣٢ — ان المدن الاسلامية كانت تموج بعناصر مختلفة من فرس وروم وهنود ونبط ، وكانت بغداد موطن الحكم ، وحاضرة العالم الاسلامى تموج بأمشاج مختلفة ، من أجناس متباينة الأرومة ، مختلفة الجرثومة ، وكانت الوفود تجىء إليها من كل بقاع العالم الاسلامى ، وكل يحمل حضارة جنسه فى أطواء نفسه ، ومكامن حسه ، وإن المجتمع الذى يكون على هذه الشاكلة تكثر فيه الأحداث ، الاجتماعية إذ تبدو فيه مظاهر مختلفة من تفاعل تلك الخواص الجنسية ، ولكل حادثة حكمها من الشرع ، فإن الشريعة الاسلامية شريعة عامة ، تحكم بالاباحة أو المنع فى كل الأحداث ، دقيقها وجليلها ، ومن شأن دراسة هذه الأحداث أن توسع عقل الفقيه وتفتق ذهنه إلى استخراج المسائل ، وتوسع فيه ناحية الفرض والتصور ، ووضع ضوابط عامة لجنس الفروع المتباينة .

٣٣ — ولقد نشطت فى ذلك العصر حركة الترجمة، وتولاها الخلفاء العباسيون بالتنمية ، والتشجيع ، وزخرت اللغة العربية بأرسال من الأفكار اليونانية ، جاءتها من عدة طرائق ، جاءتها من طريق الفرس الذين كانوا متأثرين باليونان وجاءتها من طريق السريان الذين كانوا أعظم ناقلى فلسفة اليونان فى ذلك الأبان

---

(١) قد كتبنا فى كتابنا (تاريخ الجدل) فصلا فى بيان الظواهر الاجتماعية والفكرية التى اختص بها العصر العباسى الأول، فارجع اليه فى الصفحات من ٢٤١ الى ٢٤٩ .

وجاءتها من اليونانية نفسها ، فان بعض الموالى كان يجيد اليونانية والعربية ، فنقل اليها طرائف من أفكارها ، فجاءت الفلسفة اليونانية أحياناً خالصة ، وأحياناً لابسة ثوباً فارسيا ، وأحيانا مرتدية بمسوح يهودية ومسيحيه عن طريق السريان .

ولقد كان لذلك أثره فى الفكر الاسلامى ، وكان تأثيره مختلف الأنواع على حسب قوة العقل والدين ، عند من نال من هذه الفلسفة ، فمن الناس من كانت له عقول قوية مستقيمة ، ولهم إيمان صادق ، فكانوا بقوة عقولهم ، وقوة إيمانهم يسيطرون على ما يرد إليهم من أفكار ، فتهضمها نفوسهم ، ويستفيدون منها نماء فى تفكيرهم ، ومداركهم ، ورياضة لعقولهم ، ومنهم من لا تقوى نفوسهم على احتمالها ، فتضطرب عقولهم عند ورودها، بين قديمها وجديدها ، فتكون فى فوضى فكرية لا استقرار فيها ، ولذا رأينا قوماً بعضهم شعراء ، وبعضهم كتاب ، وبعضهم ينتسبون للعلم ، قد غزتهم تلك الأفكار ، فلم تقو على هضمها عقولهم ، وهجروا أفكارهم القديمة الصالحة ، فاضطربوا ، وصاروا حائرين .

ولقد وجد بجوار هؤلاء زنادقة كانوا يعلنون آراء مفسدة للجماعة الأسلامية ويتناجون بأمور هادمة للأسلام ، ويدبرون الأمر كيداً لأهله ، وتهويناً لشأنه ومنهم من كانوا يريدون نقض الحكم الاسلامى ، واحياء الحكم الفارسى القديم كما حدث من المقنع الخراسانى الذى خرج على الدولة العباسية فى عهد المهدى .

٣٤ — جرد خلفاء بنى العباس السيف للخارجين المنتقضين من هؤلاء الزنادقة ، وجردوا السوط للمفسدين فى الجماعة الاسلامية الذين يريدون أن تشيع فى المسلمين الأباحية ، والخروج عن أوامر الشرع ، وحظيرة الدين ، وجردوا للذين يبثون بين المسلمين العقائد الفاسدة بحجج مموهة — العلماء للرد عليهم ، فتصدى من أولئك العلما،من سموا فى تاريخ الفكر الاسلامى بالمعتزلة[1]، نازلهم أولئك العلماء بالحجج الدامغة ، والأدلة القوية ، فقربهم منهم الخلفاء ،

(١) سنذكر كلمة عن المعتزلة فى هذا البحث لصلتهم بعصر الشافعى .

وأدنوا مجالسهم . وفتحوا لهم باب قصورهم فى عهد المنصور ، وعهد المهدى ، ثم فى عهد المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، وكان منهم فى عهد هؤلاء الخلفاء الثلاثة الوزراء ، والحجاب ، والكتاب ، بل كان المأمون يعد نفسه منهم .

وقد كان تجرد هؤلاء العلماء للرد على الزنادقة والمجوس وغيرهم ممن التحموا معهم فى جدال ذوداً عن الاسلام ، وذباً عن حياضه — سبباً فى أن أخذوا يسلكون فى الاستدلال للعقائد ، والمحاماة عليها طرائق جديدة لم تكن مألوفة فى الاستدلال عند السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ثم هم فى هذا السبيل قد قبسوا من الفلسفة مايرهفون به سلاحهم ، ويقوون به احتجاجهم ، ثم هم كانوا مأخوذين بطريق خصومهم فى الهجوم والدفاع ، فسرت إليهم مسائل مما يخوض فيه أولئك الخصوم ، ثم تورطوا بعد ذلك فى إثارة مسائل فلسفية لم تكن مما يفكر فيها العلماء المسلمون ، من الصحابة والتابعين ، تكلموا فى إرادة الإنسان وأفعاله ، وسلطان الله عليهما ، وتكلموا فى صفات الله سبحانه وتعالى ، أهى شىء غير الذات أم هى والذات شىء واحد ؟ تكلموا فى كل ذلك فأعرض الفقهاء مستنكرين عملهم ، وذلك فوق مارأوهم قد خالفوا به طريقة السلف الصالح فى الاستدلال للعقائد ، وطريقة المحدثين والفقهاء .

وكان طبعياً ألا يلتقى هذان الفريقان اللذان يخدمان الدين الإسلامى ، لاختلاف عقليتهما ، ومنطق تفكيرهما ، فالفقهاء والمحدثون يتعرفون دينهم من الكتاب والسنة ، وعملهم العقلى فهم نصوص الكتاب الكريم ، والسنة النبوية ، واستنباط الأحكام من عبارتهما أو إشارتهما ، أو الاجتهاد بالرأى إن لم يكن نص ، هذا أقصى مايسيرون فيه . أما المعتزلة فيرون اثبات العقائد بالأقيسة العقلية ، وهم لذلك يستخدمون المنطق والبحوث الفلسفية .

ولقد كان مجرى الأمور يوجب أن يكون كل فيما خصص فيه ، هؤلاء لفهم نصوص الكتاب الكريم ، والسنة النبوية ، واستنباط قانون إسلامى منهما ، أو تحت ظلهما ، وأولئك لبيان العقيدة الاسلامية والذود عنها بالطرق التى تلزم

الخصوم وتقطعهم ، ويستعان فى ذلك بكل مايؤدى إلى الانتصار والفلج فى النزال. ولكن بعض خلفاء بنى العباس حاولوا أن يحملوا العلماء على بعض آراء المعتزلة فى مسألة جوهرية، هى ماتسمى فى التاريخ الإسلامى بمسألة (خلق القرآن)[1]، حاول المأمون والمعتصم والواثق حمل الفقهاء والمحدثين على أن يقولوا مقالة المعتزلة فى هذه المسألة ، وأخذوهم فيها بالعنف والأذى لا بالرفق والهوادة ، فكان المعتزلة بذلك هم الخصوم للفقهاء والمحدثين .

وإذا كان علم الكلام فى عصر الشافعى كان قائماً على تعاليم المعتزلة وأساليبهم ، فقد بغض إلى الشافعى ذلك العلم واستنكر الاشتغال به ، لأنه لم يفهم منه إلا الصورة التى رآها فى المعتزلة ، لذلك نستطيع أن نقول إن أثر المعتزلة فى نفس الشافعى كان سلبياً فى جملته ، وإيجابيا من ناحية ، ومن تأثره بهم الإيجابى مسلكه فى الجدل الفقهى وقوة احتجاجه ، فقد كان يجادل بعض فقهاء الرأى ممن ادرجوا فى سلك المعتزلة ، كبشر المريسى ، وأولئك قد تمرسوا بالجدل وأتقنوه ، فلعل الشافعى قد درس طرائقهم فى الجدل ، وكيف يؤتى الخصم ، وكيف تنتزع الحجة من أقواله ، فان ذلك مما اشتهر به الشافعى ، وفاضت به كتبه ، وعلى أية حال فالعصر فى جملة نواحيه كان عصر جدل واحتجاج .

٣٥ — وإن الفرق الإسلامية التى كانت تمتشق السيف لانتزاع الملك من الأمويين ،وهم الشيعة والخوارج قد فل سيفهم ، وضعفت شوكتهم ، فسكنت الفتن، ولكن منتحلى هذه النحل قد حولوا جهادهم فى سبيلها من امتشاق السنان إلى امتشاق القلم،فقد أخذوا ينظمون آراءهم،ويدونون حججهم،ويدافعون عنها بالدليل والبرهان ، عند ما تمكنهم الفرصة ، وتواتيهم النهزة ، فتكونت مذاهب الشيعة ، فكان منهم الإمامية الاثنا عشرية ، ولهم فقه ، وكان منهم الإمامية الاسماعيلية، وكانت

---

(١) هذه المسألة شغلت العقل الاسلامى فى عهد ثلاثة من خلفاء بنى العباس المأمون والمعتصم والواثق ، وقوامها هل القرآن مخلوق لله سبحانه وتعالى ؟ قال المعتزلة ذلك ، لأن الله خلقه وأنزله على رسوله ،وقال بعض المحدثين والفقهاء القرآن : غير مخلوق ،لأنه كلام الله وكلام الله غير مخلوق ، وتوقف بعض الفقهاء والمحدثين . وقد نزل بالفريقين من الفقهاء والمحدثين أذى شديد (راجع مسألة خلق القرآن فى كتابنا تاريخ الجدول للمؤلف ص ٣٩٥)

لهم فلسفة ، واجتماعات، ودعايات، وكان منهم الزيدية، ولهم فقه عظيم فى هذا العصر.

وقد كشفت بعض الآثار الاسلامية فى ميلانو، فوجد مخطوط منسوب للامام زيد المتوفى سنة ١٢٢ وهو فى الفقه ، وسواء أصح ذلك المخطوط فى نسبته إلى الإمام زيد أم لم يصح ، فمما لاشك فيه أن فقه الشيعة كان يدرس ويعلن فى عصر الشافعى ، وقد رأيت فيما أسلفنا لك من القول أن الشافعى كان مطلعاً على آثار مقاتل بن سليمان ، وهو شيعى زيدى ، فهو بلا ريب قد أوتى علماً بهذه النحلة، أو على الأقل بفقهها ، وان لم يذكر اسمها فى كتبه ، فانه قد ذكر مجادلات كثيرة ولم يعلن أسماء أصحابها .

٣٦ — ولقد كان من طبيعة انصراف طوائف من الناس للعلوم المختلفة يدرسونها ، ويذاكرونها ، أن يتجه العلماء إلى تدوين علومهم ، وهذا ما امتاز به العصر العباسى ، فقد كان العصر الأموى ، الاتجاه العلمى فيه ، إلى التلقى بالاستماع، وخصوصاً فى العلوم الدينية، أما فى العصر العباسى ، فقد أخذ العلم يدون، وأخذت العلوم تتميز ، وصار لكل علم علماء قد اختصوا به ، ويتفننون فيه ، ويضبطون قواعده ، فالخليل بن أحمد يضبط بحور الشعر ، بوضع علم العروض ، وعلماء اللغة يضعون الضوابط لعلم النحو والصرف ، وهكذا . . .

كذلك الفقه ، والحديث ، قد أخذ الفقهاء والمحدثون ، فى تدوينهما فى آخر العصر الأموى ، وهذا العصر ، فقد كان فقهاء المدينة يجمعون فتاوى عبد الله ابن عمر ، وعائشة ، وابن عباس ، ومن جاء بعدهم من كبار التابعين فى المدينة ، وينظرون فيها ، ويستنبطون منها ، ويفرعون عليها ، كما كان العراقيون يجمعون فتاوى عبد الله بن مسعود ، وقضايا على ، وفتاواه ، وقضايا شريح ، وغيره من قضاة الكوفة ، ثم يستخرجون منها، ويستنبطون [١] . فلما جاء العصر العباسى ، اتسعت آفاق التدوين فى الحديث ، مرتباً ترتيباً فقهياً ، ولم يكن الأمر مقصوراً على هؤلاء المحدثين، فقد بينا أن فقهاء الشيعة قد أخذوا يدونون آراءهم، وقد كتب الامام

(١) ضحى الاسلام ج ١ ص ٦٢١ .

أبو يوسف كتاب الخراج ، وكتاب الخلاف بين أبي حنيفة وابن ليلى ، ودون محمد بن الحسن فقه أبي حنيفة،وأصحابه ، وهكذا . ولقد ذكر ابن النديم فى الفرس، كتبا كثيرة منسوبة إلى أبي حنيفة وأصحابه .

وإذا كان الفقه قد دون فى عصر الشافعى ، فقد وجد فقه من سبقوه ، ومن عاصروه ، مدونا ، مقرراً ، فسمع بعضه على من كتبه ، وقرأ الآخر مما لم يتيسر له سماعه على صاحبه ، فكانت المادة الفقهية بين يديه ناضجة غير فجة ، فلابد أن يستسيغها ، وأن يهضمها ، وأن يأتى منها بشىء جديد يتناسب مع مواهبه، وثقافته، فكان مذهبه ، ثم كانت أصوله .

٢٧ — ولقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، فهى من الأندلس غرباً إلى الممالك التى تصاقب الصين شرقا .

ولقد كثرت فيها الحواضر الإسلامية،والمدائن التى كانت تتخذ لها مكاناً فى الشهرة العلمية ، وقد تفرق فى القديم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تلك المدائن فكان لكل صحابى تلاميذ ، وآراء فقهية توائم ما عليه أهل تلك المدائن ، ثم إن كل مدينة كانت لها مظاهرها الاجتماعية والتجارية والعلمية ، وتريد أن تكون لها المكانة السامية ، بكثرة علمائها وفقهائها .

وقد وصف أستاذنا المرحوم ، الخضرى بك ، طيب الله ثراه ، أحوال تلك المدن ، فى العصر العباسى الأول ، فى كتابه ، « تاريخ التشريع الإسلامى» ، فقال :

« إذا أطللت على منتهى المملكة الإسلامية ، من جهة الغرب ، حيث جزيرة الأندلس ، وجدت مدينة قرطبة تستعد إلى مسامات بغداد،تحت نظر الأمير الجليل عبد الرحمن بن معاوية مؤسس الدولة الأموية فى الأندلس ، وتجد فى أفريقيا مدينة القيروان التى ورثت عظمة المدن الأفريقية الرومانية ، وانتقل اليها جمالها ، وتجد بعد ذلك مدينة الفسطاط حاضرة مصر ، وقد جمع مسجدها الأعظم حلقات العلماء الذين أبقوا لهم أكبر الآثار فى الاجتهاد والاستنباط ، وهم الذين أظهروا للناس كافة — فقه الأئمة المجتهدين على اختلاف مذاهبهم . . . والمطلع على ما كتبه

مؤرخو هذا البلد يرى له من الحضارة فى العلم والتجارة والصناعة ما لا يقل عن مدينة بغداد ، ثم تجد مدينة دمشق ، فهى وإن زايلتها أبهة الخلافة لم تزل حافظة لتلك العظمة التى ورثها إياها بنو أمية ، ولا تزال الكوفة والبصرة آهلتين بالعلماء والحكماء ، ومع قرب بغداد منهما لم تستطع بعظمتها أن تكسف شمسها ، لأن البصرة كانت الثغر الأعظم لتجارة الهند ، والكوفة مقر العنصر العربى . وإذا توجهت إلى الشرق رأيت مدن مرو ، ونيسابور وغيرهما من المدن العظام .وقد استلزمت الحضارة اتساع نطاق التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، وكل ذلك قد بلغ أشده فى هذا الدور ، حتى صارت الرقعة الإسلامية تزهو بحضارتها على كل حضارة سبقتها ، لأنها خلاصة حضارات مختلفة .

ولا مراء فى أن لذلك أثراً كبيراً فى الفقه ، لأنه يمكن القائم به من وضع المسائل المختلفة ، ليستنبط الجواب عنها » .

ولا شك أن ذلك كان له الأثر الكبير فى ثقافة الشافعى ، وخصوصاً أن فقه هذه المدائن كان يدون ، وينشر فى الأقاليم المختلفة ، ويتناوله العلماء بالنقد والتمحيص فى مناظراتهم ، ثم إن الشافعى قد رحل إلى كثير من هذه الأقاليم ، فهو قد رحل إلى أطراف الجزيرة العربية وجاب صحراءها ، ورحل إلى اليمن عاملا فى بعض ولاياتها ، ورحل إلى الكوفة ، والبصرة ، وناقش علماءها ، وأخذ عنهم ، ورد عليهم ، وكتاب الأم يسجل لنا أنه ناقش علماء البصرة الذين ينكرون حجية الحديث، وهكذا أخذ فى التطواف والتردد بين مكة ، وبغداد دارساً ، متعرفا ، قارئاً ما يدونه العلماء فى كل مدينة وإقليم ، حتى ألقى عصا التسيار فى مصر ، وهنالك ألقى بكل ثمرات هذه الدراسة وكل نتائج هذه التجارب.

٣٨ — ولقد كان لخلفاء الدولة العباسية نزعة دينية ، وان انغمسوا فى الترف واجترعوا من اللهو ، واستساغوا بعض المحرمات، أوحاموا حول حماها، وأوغلوا فى بعض المشتبهات مما هى بين الحلال والحرام ، إن أخذنا بأبعد الأخبار عن الاتهام ولماذا نزعت تلك الدولة هذا المنزع ؟ الجواب عن ذلك أنها دولة قامت على أساس

نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم واتصالها به ، فهى قامت بسلطان يمت إلى صاحب الشرع بسبب، إذ يمتون هم اليه بنسب، وما كان للدولة الأموية أن تدعى مثل هذه الدعوى لأن مؤسسها انتزع ذلك الأمر ممن هو أقرب إلى الرسول نسباً ، وأوثق بهذا الدين سبباً ، وهم على وأولاده من بعده رضى الله عنهم . ولهذه النزعة الدينية عند خلفاء بنى العباس قربوا اليهم العلماء . ورفعوا درجاتهم ، وأجروا عليهم الأعطيات ، وسهلوا لهم طرائق العلم .

ولقد كان العلماء المقربون فى عهد المهدى ، والهادى ، والمأمون ، والمعتصم ، والواثق — المعتزلة ، ليحاربوا بهم الزنادقة ، ومن يهاجمون المبادىء الإسلامية من غير المسلمين . أما فى عهد الرشيد ، فقد كان الفقهاء والمحدثون والوعاظ هم المقربين ، وروى أنه حبس المعتزلة، ومنعهم من الاشتغال بعلم الكلام ولعل ذلك كان مما يرغب الشافعى فى المقام فى بغداد فى عهد الرشيد ، حتى إذا جاء المأمون جافاها ، كما بينا فى حياته . ولقد كان لتقريب الرشيد للفقهاء آثار واضحة فقد كان كثير الاستماع لنصائحهم ، يطلبها إن ضنوا بها ، ويستمع اليها ، وإن خشنت ألفاظها ، وقست عباراتها ، فهو يستمع إلى رسائل مالك ناصحا له مرشداً ، ويستمع إلى غيره .

ولقد يروى أنه طلب من الشافعى أن يعظه عندما جادله فى تهمته العلوية ، وأثبت براءته بين يديه .

ولذلك كان للفقه والفقهاء مكانة فى عصر الرشيد ، يعتزون بعزة العلم ، ويعلون بعلوه ، وذلك مما يشجع الفقه ، ويحبب أهل الذكاء والنبل فى طلبه ، ونعم الفقهاء بهذه المكانة فى عهد الأمين أيضاً ، وإن لم يقربهم اليه ، كما قربهم أبوه ، ولم يستمع إليهم كما كان يستمع أبوه ، فلما جاء عهد المأمون لم ينلهم أذى فى أوله ووسطه ، ولكن فى آخر عهده نزلت بهم كارثة خلق القرآن التى ابتدعها ، فنالهم ما ناالهم .

فالشافعى إذن قد عاش فى عصر كان للفقه والحديث فيه مكان ، وكان للفقهاء والمحدثين فيه درجات عالية عند الخليفة الذى صادف عصره شباب الشافعى وكهولته .

٣٩ — ولقد اشتد الجدل فى العصر العباسى الأول ، وقوى أمره ، حتى صار موضع مباراة العلماء ، ومسابقة الأدباء ومنازلة الكتاب ، ومناط التقدير لكل عالم مستبحر ، وكل نجيب شاد ، يريد أن يتخذ من العلم طريقاً للمجد ، ومن البحث وسيلة للعلو . ولقد زاد حركة المناظرات نمواً تشجيع الخلفاء لها ، فعقدت لها المجالس ، فى قصورهم وقصور الأمراء ، ومنهم من كان يشترك فى المناظرات ويخوض غمارها ، وأعظم من اشتهر بذلك المأمون ، فقد كان له علم وفلسفة .

وكان بجوار ذلك الجدل الذى يبعث عليه حب السبق والعلو — مناظرات دينية تبعث عليها الحمية للدين والمذهب ، فكان بين المحدثين والفقهاء ، وبين المعتزلة مناقشات يدفع اليها الأخلاص من جانب الفقهاء ، وقد يدفع اليها الاخلاص من جانب بعض المعتزلة أيضاً . ثم كان بين الفقهاء أنفسهم مناظرات ، فى الحج ، وفى البيت الحرام وفى الحرم النبوى . تقوم المناظرات بين الفقهاء ، وفى مدائن الإسلام فى بغداد ، والبصرة ، والكوفة ، ودمشق . والفسطاس تقوم المناظرات بين أصحاب الاتجاهات المختلفة من الفقهاء . وحيثما سار الفقيه وجد من يناظره .

ولم تقتصر المناظرات على المشافهات بينهم . بل تجاوزتها إلى المكاتبات والرسائل ، فمالك يبلغه أن الليث بن سعد فى مصر يفتى بغير ما عليه أهل المدينة التى اليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، فيكتب اليه ، ويرد عليه الليث رداً يفيض بالاخلاص ، ونفاذ الفكرة فى فهم الفقه ، وتتبع الأثر .

ولنثبت رساله الليث [١] ، لأنها تكشف عن الاتجاه الفقهى فى ذلك العصر ، وهى جامعة بين فقه الرأى والحديث جمعاً متناسباً ، وها هى ذى ، كما جاءت فى إعلام الموقعين لابن القيم [٢] .

« سلام عليك فانى أحمد الله اليك الذى لا إله إلا هو ، أما بعد عافانا الله وإياك ، وأحسن لنا العاقبة فى الدنيا والآخرة .

---

(١) الليث بن سعد توفى بمصر سنة ١٧٥ ، أى قبل أن يجىء اليها الشافعى بسنين ، ولعله التقى به فى مجلس مالك .

(٢) الجزء الثالث ص ٧٢ طبعة منير الدمشقى . ، وقد شرحنا ماق الرسالة من فقه فى كتاب مالك ، كما نقلنا فيه رسالة مالك إلى الليث ، فارجع اليه

قد بلغنى كتابك تذكر فيه من صلاح حالكم الذى يسرنى ، فأدام الله ذلك لكم ، وأتمه بالعون على شكره ، والزيادة من احسانه . وذكرت نظرك فى الكتب التى بعثت بها إليك ، وإقامتك إياها ، وختمك عليها بخاتمك ، وقد أتقنا فجزاك الله عما قدمت منها خيراً ، فانها كتب انتهت الينا عنك ، فأحببت أن أبلغ حقيقتها بنظرك فيها ، وذكرت أنه قد أنشطك ما كتبت إليك فيه من تقديم ما أتانى عنك،إلى ابتدائى بالنصيحة ، ورجوت أن يكون لها عندى موضع ، وانه لم يمنعك من ذلك فيما خلا ،إلا أن يكون رأيك فينا جميلا ، إلا لأنى لم أذاكرك مثل هذا ، وأنه بلغك أنى أفتى الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم ؛ وإنى يحق على الخوف على نفسى ، لاعتماد من قبلى على ما أفتيتهم به ، وإن الناس تبع لأهل المدينة التى إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وقد أصبت بالذى كتبت به بعد ذلك ،ان شاء الله تعالى ، ووقع منى بالموقع الذى تحب ، وما أجد أحداً ينسب اليه العلم أكره لشواذ الفتيا،ولا أشد تفضيلا لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ، ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه منى ، والحمد لله رب العالمين، لاشريك له. وأما ما ذكرت من قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، ونزول القرآن بها بين ظهرانى أصحابه ، وما علمهم الله منه، وأن الناس صاروا به تبعاً لهم فيه ، فكما ذكرت ، وأما ما ذكرت من قول الله تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم باحسان ، رضى الله عنهم ، ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم » ، فان كثيراً من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد فى سبيل الله ابتغاء مرضاة الله ، فجندوا الأجناد ، واجتمع إليهم الناس ، فأظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله ،وسنة نبيه ، ولم يكتموهم شيئاً علموه ، وكان فى كل جند منهم طائفة يعلمون كتاب الله وسنة نبيه ، ويجتهدون برأيهم فيما لم يفسره لهم القرآن والسنة ، وتقدمهم عليه أبو بكر،وعمر،وعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم ، ولم يكن أولئك الثلاثة مضيعين لأجناد المسلمين ، ولا غافلين عنهم ، بل كانوا يكتبون فى الأمر اليسير لاقامة الدين، والحذر من الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه،فلم يتركوا أمراً فسره

القرآن . أو عمل به النبي صلى الله عليه وسلم أو ائتمروا فيه بعده ، إلا علموه . فاذا جاء أمر عمل فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر ، والشام ، والعراق على عهد أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، ولم يزالوا عليه ، حتى قبضوا ، لم يأمروهم بغيره فلا نراه يجوز لأجناد المسلمين أن يحدثوا اليوم أمراً لم يعمل به سلفهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ، مع أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا بعد فى الفتيا فى أشياء كثيرة ، ولولا أنى قد عرفت أن قد علمتها كتبت بها إليك . ثم اختلف التابعون فى أشياء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — سعيد بن المسيب ، ونظراؤه أشد الاختلاف ، ثم اختلف الذين كانوا من بعدهم ، فحضرتهم بالمدينة وغيرها ، ورأسهم يومئذ ابن شهاب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ، ماقد عرفت وحضرت ، وسمعت قولك فيه ، وقول ذوى الرأى من أهل المدينة ، يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر ، وكثير بن فرقد ، وغير كثير ممن هو أسن منه ، حتى اضطرك ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه ، وذاكرتك أنت . وعبد العزيز بن عبدالله بعض ما نعيت به على ربيعة من ذلك ، فكنتما من الموافقين فيما أنكرت ، تكرهان منه ما أكرهه ، ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير ، وعقل أصيل ولسان بليغ ، وفضل مستبين ، وطريقة حسنة فى الاسلام ، ومودة صادقة لاخوانه عامه . ولنا خاصة ، رحمه الله وغفر له ، وجزاه بأحسن من عمله ، وكان يكون من ابن شهاب اختلاف كثير إذا لقيناه ، وإذا كاتبه بعضنا ، فربما كتب له فى الشيء الواحد على فضل رأيه وعلمه بثلاثة أنواع ، ينقض بعضها بعضا ، ولا يشعر بالذى مضى من رأيه فى ذلك . فهذا الذى يدعونى إلى ترك ما أنكرت تركى إياه . وقد عرفت أيضاً عيب انكارى إياه أن يجمع أحد من أجناد المسلمين بين الصلاتين ليلة المطر ، ومطر الشام أكثر من مطر المدينة بما لا يعلمه إلا الله ، لم يجمع منهم إمام قط فى ليلة مطر ، وفيهم أبو عبيدة بن الجراح ، وخالد بن الوليد ويزيد بن أبى سفيان ، وعمرو بن العاصى ، ومعاذ بن جبل . وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . « أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل » ، ويقال :

« يأتى معاذ يوم القيامة بين يدى العلماء برتوة »[1] وشرحبيل بن حسنة، وأبو الدرداء وبلال بن رياح ، وكان ابو ذر بمصر ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبى وقاص ، وبحمص سبعون من أهل بدر ، وبالعراق ابن مسعود ، وحذيفة بن اليمان ، وعمران بن حصين ، ونزلها أمير المؤمنين على كرم الله وجهه سنتين، وكان معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلم يجمعوا بين المغرب والعشاء قط .

ومن ذلك القضاء بشهادة الواحد ويمين صاحب الحق، وقد عرفت أنه لم يزل يقضى بالمدينة به ، ولم يقض به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالشام ولا بحمص ولا بمصر ولا بالعراق، ولم يكتب به إليهم الخلفاء الراشدون، أبو بكر، وعمر، وعثمان وعلى، ثم ولى عمر بن عبد العزيز ، وكان كما علمت فى إحياء السنن، والجد فى إقامة الدين والأصابة فى الرأى ، والعلم بما مضى من أمر الناس، فكتب إليه زريق بن الحكم إنك كنت تقضى بالمدينة بشهادة الواحد ، ويمين صاحب . فكتب إليه عمر بن عبد العزيز ، إنا كنا نقضى بذلك بالمدينة ، فوجدنا أهل الشام على غير ذلك فلا يقضى إلا بشهادة رجلين عدلين ، أو رجل وامرأتين ، ولم يجمع بين المغرب والعشاء قط ليلة المطر ، والمطر يسكب عليه فى منزله الذى كان بخناصر .

ومن ذلك أن أهل المدينة يقضون فى صدقات النساء أنها متى شاءت أن تتكلم فى مؤخر صداقها تكلمت ، فدفع إليها ، وقد وافق أهل العراق أهل المدينة ، وأهل الشام وأهل مصر ، ولم يقض أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من بعدهم لامرأة بصداقها المؤخر إلا أن يفرق بينهما موت ، أو طلاق ، فتقوم على حقها .

ومن ذلك قولهم فى الايلاء إنه لا يكون عليه طلاق حتى يوقف وإن مرت الأربعة الأشهر ، وقد حدثنى نافع عن عبدالله بن عمر ، وهو الذى كان يروى ذلك التوقيف بعد الأشهر : أن الايلاء الذى ذكر الله فى كتابه لا يحل للمولى إذا بلغ الأجل إلا أن يفىء كما أمر الله ، أو يعزم الطلاق ، وأنتم تقولون إن لبث بعد

---

(١) رتوة معناها خطوة .

الأربعة الأشهر التي سن الله في كتابه، ولم يوقف، لم يكن عليه طلاق، وقد بلغنا أن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وقبيصة بن ذؤيب، وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قالوا في الإيلاء إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقه بائنة، وقال سعيد بن المسيب، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام وابن شهاب: إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة، وله الرجعة في العدة.

ومن ذلك أن زيد بن ثابت كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته، فاختارت زوجها، فهي تطليقه، وإن طلقت نفسها ثلاثا، فهي تطليقه، وقضى بذلك عبد الملك ابن مروان، وقد كان ربيعة ابن عبد الرحمن يقوله، وقد كان الناس يجتمعون على أنها إن اختارت زوجها لم يكن فيه طلاق، وإن اختارت نفسها واحدة، أو اثنتين كانت له عليها الرجعة، وان طلقت نفسها ثلاثا بانت منه، ولم تحل له، حتى تنكح زوجا غيره، فيدخل بها ثم يموت أو يطلقها، إلا أن يرد عليها في مجلسه، فيقول انما ملكتك واحدة، فيستحلف، ويخلى بينه وبين امرأته.

ومن ذلك أن عبدالله بن مسعود كان يقول، أيما رجل تزوج أمة ثم اشتراها، فاشتراؤه اياها ثلاث تطليقات، وكان ربيعة يقول ذلك، وإن تزوجت المرأة الحرة عبداً، فاشترته فمثل ذلك.

وقد بلغنا عنكم شيء من الفتيا مستنكرها، وقد كنت كتبت إليك في بعضها فلم تجبني في كتابي، فتخوفت أن تكون استثقلت ذلك، فتركت الكتاب إليك في شيء مما أنكره، وفيما أوردت فيه على رأيك. وذلك أنه بلغني أنك أمرت زفر ابن عاصم الهلالي، حين أراد أن يستسقي أن يقدم الصلاة قبل الخطبة، فأعظمت ذلك، لأن الخطبة في الاستسقاء، كهيئة يوم الجمعة، إلا أن الإمام إذا دنا من فراغه من الخطبة، فدعا، حول رداءه، ثم نزل فصلى، وقد استسقى عمر بن عبد العزيز وأبو بكر محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما، فكلهم يقدم الخطبة والدعاء قبل الصلاة، فاستهتر الناس كلهم فعل زفر بن عاصم من ذلك، واستنكروه.

ومن ذلك أنه بلغني أنك تقول في الخليطين في المال إنه لا تجب عليهما الصدقة، حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة، وفي كتاب عمر بن الخطاب انه

يجب عليهما الصدقة ، ويترادان بالسوية ، وقد كان يعمل به فى ولاية عمر بن العزيز قبلكم وغيره ، والذى حدثنا به يحيى بن سعيد ، ولم يكن بدون أفاضل العلماء فى عصره ، فرحمه الله ، وغفر له ، وجعل الجنة مصيره .

ومن ذلك أنه بلغنى أنك تقول إذا افلس الرجل ، وقد باعه رجل سلعة ، فتقاضى طائفة من ثمنها ، أو انفق المشترى طائفة منها انه يأخذ ما وجد من متاعه . وكان الناس على أن البائع اذا تقاضى من ثمنها شيئاً ، أو أنفق المشترى منها شيئاً ، فليست بعينها .

ومن ذلك أنك تذكر أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يعط الزبير بن العوام إلا لفرس واحد ، والناس كلهم يحدثون انه أعطاه أربعة أسهم لفرسين ، ومنعه الفرس الثالث ، والأمة كلها على هذا الحديث ، أهل الشام ، وأهل مصر ، وأهل العراق ، وأهل أفريقية ، لا يختلف فيه اثنان ، فلم يكن ينبغى لك ، وان كنت سمعته من رجل مرضى ـ أن تخالف الأمة أجمعين .

وقد تركت أشياء كثيرة من أشباه هذا ، وأنا أحب توفيق الله إياك ، وطول بقائك ، لما أرجو للناس فى ذلك من المنفعة ، وما أخاف من الضيعة ، إذا ذهب مثلك ، مع استئناسى بمكانك ، وإن نأت الدار ، فهذه منزلتك عندى ، ورأيى فيك فاستيقنه ، ولا تترك الكتاب إلى بخبرك وحالك ، وحال ولدك وأهلك ، وحاجة ، إن كانت لك ، أو لأحد يوصل به ، فانى أسر بذلك

كتبت إليك ، ونحن صالحون معافون ، والحمد لله ، نسأل الله أن يرزقنا وإياكم شكر ما أولانا ، وتمام ما أنعم به علينا . والسلام عليك ورحمة الله »

ومن هذا الكتاب يتبين لك أمران : (أحدهما) أن الجدل بين الفقهاء كان يجرى فى كل مسائل الفقه المتشعبة ، وأن ذلك الجدل كان يسوده طلب الحقيقة ، لا التعصب للرأى ، ولذلك سادته نزاهة القول ، ورفق الخطاب ، وهدوء النفس ، لأن شرف الغاية ملأها ، فبعد الهوى ، والغضب ، والحدة ، وجفاء القول يكون حيث يخالط الرأى الهوى ، فتختنق الحقائق وسط زوابع من الأحاسيس المتضاربة ، والأهواء المتنازعة ، والأثرة التى لا تألف الحق ولا يألفها .

(ثانيهما) — أن الليث فى عرضه المسائل التى خالف فيها مالكا رضى الله

عنهما ، يتبين آراء الصحابة والتابعين المختلفة ، ثم يختار من بينها ما يراه رأى الكثرة ، ويكون اعتناقه لا يعد شذوذاً ، وهذا يدل على أن الدراسة فى ذلك الوقت كانت تشمل دراسة آراء الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، ويوازن الدارس بينها ، ويختار منها ما يكون أصلح للناس ، واعتنقته الكثرة .

والشافعى رضى الله عنه كان معنياً بدراسة آراء الفقهاء الذين سبقوه ، أو عاصروه ونقدها نقداً يتصل بالرواية والدراية ، ويختار من بينها ما يتفق مع نزعته ، ولا يكون منافياً للروايات الصحيحة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

٤٠ — وإن شئت أن تسمى عصر الشافعى عصر المناظرات الفقهية المثمرة فسمه ، وان شئت أن تقول إن الفقه الاسلامى الذى استنبط كان مديناً لهذه المناظرات المخلصة الشريفة فى غايتها فقل . ولقد انبعثت فيها مسائل كانت موضوع النظر ، ومدار البحث ، وكانت القطب الذى تدور حوله الاتجاهات المختلفة للفقهاء ثم كانت المناظرات سجلا للأدلة الفقهية ، والأصول التى استمدت منها الآراء المختلفة فى الفروع ، وذلك أن الفقهاء عندما دونوا كتبهم كانوا الا قليلا منهم يدونون الفروع وأحكامها من غير ذكر أدلتها ، والأصول التى انبنت عليها ، فكانوا يذكرون الحادثة الجزئية ، والحكم الشرعى الذى ارتأوه لها من غير أن يبينوا شيئاً سوى ذلك ، ولكن عندما تصطدم الآراء فى المناظرات الفقهية يدلى كل واحد بحجته ، ويبين المسلك الذى سلكه ، فالمناظرات اذن كانت هى المنبعث الذى انبعثت منه الأصول المذهبية .

ولما دون الشافعى مذهبه ، أو أملاه ، أو روى عنه ، جاء لابساً ثوب المناظرات لأنه كان ثمرة لكثير منها ، وكان ذكره مقترناً بأدلته ، ولعل الشافعى رضى الله عنه ، وقد كان العالم المجلى فى هذه المناظرات قد انتفع أبلغ ما يكون الانتفاع منها فى وضع أصول الفقه ، فقد أنضجت المناظرات المختلفة ، والموازنات بين الآراء المختلفة فكره ، فجمع من هذه الأشتات المتباينة تلك القواعد العامة للاستنباط .

ولقد كانت المناقشات تدور حول مسائل كثيرة ، تعد ينابيع الفقه الاسلامى ومصادره ، فلنذكر إجمالا بعض هذه المسائل ، والاختلاف حولها فى عصر الشافعى ، لنعرف إلى أى مدى تأثر الشافعى بسابقيه ، ثم أعطى لاحقيه ثمرات اجتهاده

١ – السنة والرأى

٤١ — لقد وجد من لدن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصر الشافعى جماعة من الفقهاء اشتهروا بالرأى ، وجماعة اشتهروا بالرواية ، فكان من فقهاء الصحابة من اشتهر بالرأى ، وجماعة منهم اشتهروا بالحديث وروايته ، وكذلك التابعون وتابعوهم ثم الأئمة المجتهدون أبو حنيفة ، ومالك ، وفقهاء الأمصار ، منهم من اشتهر بالرأى ، ومنهم من اشتهر بالحديث ، ولنبين ذلك بعض التبيين ، متوخين الإيجاز .

يقول الشهر ستانى فى الملل والنحل : « إن الحوادث والوقائع فى العبادات والتصرفات ، مما لا يقبل الحصر والعدد ، ونعلم قطعاً أنه لم يرد فى كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضاً ، والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد » ، ومن أجل ذلك كان الصحابة بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم أمام حوادث لا تتناهى ، ولا تحصر ، وبين أيديهم كتاب الله ، والمعروف من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلجئوا إلى الكتاب يعرضون عليه ما جد من حوادث ، فان وجدوا حكماً صريحاً حكموا به ، وإن لم يجدوا فى الكتاب الحكم واضحاً اتجهوا إلى المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستثاروا ذاكرات أصحابه ، ليعلنوا حكم النبي صلى الله عليه وسلم فى أمثال قضاياهم فإن لم يكن بينهم من يحفظ حديثاً اجتهدوا آراءهم ، ومثلهم فى ذلك مثل القاضى المقيد بتصوص قانون إذا لم يجد فى النص ما يحكم به فى قضية بين يديه ، طبق ما يراه عدلا وإنصافاً .

هكذا كانوا يسيرون ، يعرضون القضية على الكتاب ، ثم على السنة ، وإلا فالرأى ولقد جاء فى كتاب عمر لأبى موسى الأشعرى : « الفهم الفهم فيما تلجلج فى صدرك مما ليس فى كتاب ولا سنة ، اعرف الاشباه والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك » .

٤٢ — أخذ الصحابة بالرأى ، ولكن اختلفوا فى مقدار أخذهم ، ففريق أكثر منه ، وفريق أخذ به قليلا ، وكان يغلب عليه التوقف ، إن لم يجد نصا من كتاب ، أو سنة متبعة .

والحق فى أمرهم رضى الله عنهم انهم كانوا يتفقون فى الاعتماد على الكتاب والسنة المعروفة ، إن وجدت ، فإن لم يجدوا سنة معروفة عندهم اتجه المشهورون من فقهائهم إلى الرأى ، ولقد كان بعضهم يتشكك فى حفظه لحديث رسول الله ، أو فتواه فى الأمر ، فيؤثر ألا يحدث ، وأن يفتى برأيه خشية أن يقع فى الكذب على رسول الله ، صلواته وسلامه عليه ، يروى أن عمران بن حصين كان يقول : والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين متتابعين ، ولكن أبطأنى عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويتحدثون أحاديث ماهى كما يقولون وأخاف أن يشبه لى كما شبه لهم » . وقال أبو عمرو الشيبانى : « كنت أجلس إلى ابن مسعود حولا ، لا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقلته رعدة ، وقال هكذا ، أو نحوذا ، أو قريب من ذا » . وكان عبد الله بن مسعود هذا يؤثر الفتوى برأيه ، ويتحمل تبعته إن كان خطأ ، عن أن يقع فى الكذب على رسول الله ، ولقد قال بعد ان أفتى فى مسألة برأيه : أقول هذا برأيى ، فإن كان هذا صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان » ، ولقد كان يطير فرحاً إذا وافق رأيه حديثاً نقله بعض الصحابة ، كما هو مشهور فى مسألة المفوضة التى قضى لها بمهر مثلها ، فشهد بعض الصحابة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى بمثل ما قضى به .

ولقد كان الفريق الثانى يأخذ على الذين يفتون بآرائهم أنهم يفتون فى دين الله بغير سلطان من كتاب أو سنة

والحق أنه كان الصحابة بين حرجين دينيين انبعثا من قوة وجدانهم الدينى

(أحدهما) أن يكثروا من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكى يعرفوا أحكام الأحداث التى تحدث ، وفى ذلك خشية

الكذب عليه . جاء فى كتاب حجة الله البالغة للدهلوى : « قال عمر رضى الله عنه حين بعث رهطاً من الأنصار إلى الكوفة : انكم تأتون الكوفة ، فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن ، فيأتونكم ، فيسألونكم عن الحديث ، فأقلوا الرواية » .

(ثانيهما) — أن يفتوا بآرائهم فيما لم يشتهر فيه أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى ذلك تهجم على التحليل والتحريم بآرائهم ، فمنهم من اختار الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والوقوف عند الأثر ، ومنهم من اختار الرأى فيما لم يشتهر عن الرسول ، فأفتى برأيه ، فإن علم حديثاً بعد ذلك رجع عن رأيه إلى الحديث ، وقد روى ذلك عن كثير من الصحابة ، منهم عمر رضى الله عنه .

٤٣ — جاء بعد الصحابة تلاميذهم ، وهم التابعون ، وفى عهدهم حدث أمران :

(أحدهما) — أن المسلمين انقسموا إلى أحزاب وشيع ، وكانت ريح الخلاف شديدة عنيفة هائجة ، فكان بأسهم بينهم شديداً ، وسهل عليهم أن يتراموا بألفاظ الكفر والفسوق والعصيان ، وأن يتراشقوا بنبال الموت ، وأن تشجر السيوف . لقد انقسمت الأمة إلى خوارج وشيعة ، وأموية ، وساكنون رضوا ببلاء الله الذى نزل ، وبعدوا عن الفتنة ، فلم يخوضوا فيها ، وكان الخوارج فرقا مختلفة . أزارقة ، وإباضية ، ونجدات ، وأسماء أخرى . والشيعة كانوا فرقا متباينة ، ومنهم من شذ فى آرائه حتى خرج بها عن الإسلام ، إن كان قد دخل فيه ، إذ منهم من كانوا دخلاء فى الإسلام أظهر الدخول فيه ، لإفساده على أهله ، فلا يهمهم أن يقوم عمود هذا الدين ، إنما مهمتهم أن ينقضوا أساسه ، لتستعيد ملتهم القديمة قوتها وسلطانها أو على الأقل ليثأروا لها ممن أزالوا شوكتها ، أو يعيش المسلمون فى ظلام الفتن الطخياء ، فيطفئوا نور الله .

ولقد صاحب هذا (على أنه نتيجة له) أن قلت الحريجة الدينية عند بعض الناس ، فكثر التحدث الكاذب عن رسول الله ﷺ ، حتى لقد أفزع الأمر المؤمنين ، وأخذوا الأهبة للقضاء على هذه الموضوعات وكشفها ، ففكر عمر ابن عبد العزيز فى تدوين السنة الصحيحة ، ودراستها ، وتحرى الصادق من بين الأحاديث المروية .

(ثانيهما) — أن المدينة قد نقص سلطانها العلمى ، فقد كانت فى عهد الصحابة خصوصاً فى عهد عمر الذى يعد العهد الذهبى للاجتهاد الفقهى عش العلماء والفقهاء من الصحابة ، لا يخرجون منها إلا وهم متصلون اتصالا علمياً بها ، يتراسلون فى المسائل التى تحدث ، لأن سنة عمر كانت تقضى باحتجاز الصحابة من قريش داخل ربوع الحجاز لا يعدوه كبراؤهم،فلا يتجاوز الحرمين كبار المهاجرين والأنصار إلا بإذن منه ، وهو عليهم رقيب ، فلما قضى عمر ، وخرجوا إلى الأقاليم . صار لكل طائفة منهم مدرسة فقهية تروى عنه ، وتسلك طريقه ،فلما جاء عصر التابعين وهم تلاميذ أولئك الفقهاء الذين بقوا فى المدينة أو نزحوا عنها ، صار لكل مصر فقهاء فتباعدت الأنظار بتباعد الأمصار واختلافها ، إذ كل مأخوذ بعرف أقليمه ، والمسائل التى ابتلى بها ذلك الأقليم ، ثم هو قبل ذلك متبع طريقة الصحابى الذى نزل بذلك الاقليم ، وناقل أحاديثه التى رواها ، وانتشرت بينهم عنه ، فظهرت بسبب ذلك ألوان مختلفة من الفكر الفقهى ، وكل يتحرى فيما يفتى به أن يكون تحت ظل الدين يستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية .

٤٤ — قد رأينا فى عصر الصحابة أنهم كانوا يسيرون على منهاجين

(أحدهما) يكثر فيه الرأى ، وتقل الرواية ، ويرجع اليها إن وجدت بعد الرأى .

(ثانيهما) يغلب عليه الرواية ولا يعدل عنها ،ويؤثر ألا يفتى حيث لا رواية عن أن يتهجم على دين الله برأيه،وفى عصر التابعين اتسعت الفرجة بين المنهاجين،وصار كل منهما فى مدى أوسع مما سار فيه السابقون، فقد رأينا الذين يؤثرون الرواية يزيدون فى الاستمساك بطريقتهم ، ويرون فيها عصمة من الفتن التى ادلهمت واشتدت ، فانهم لم يجدوا العصمة إلا فى الأخذ بالسنة ، والآخرون يرون كثرة الكذب على الرسول وأسباب ذلك الكذب ، ثم يرون بسبب الأحداث التى تجد ، ضرورة الحكم ، ثم تغزوهم أفكار جديدة بالاحتكاك بالأمم التى فتح الاسلام بلادها ، ثم كانت كثرة التابعين من الموالى وهم من ورثة الحاملين لتلك المدينة القديمة . لذلك اتسعت

المسافة بين الطريقين ، ولم تعودا قريبتين وقد كانت من قبل كذلك ، حتى كان يعسر التمييز بينهما .

وأساس الاختلاف ليس فى الاحتجاج بالسنة ، بل فى أمرين فى الأخذ بالرأى ، وفى تفريع المسائل تحت سلطانه ، فقد كان أهل الأثر لا يأخذون بالرأى إلا اضطراراً ، كما يضطر المسلم إلى أكل لحم الخنزير ، ولا يفرعون المسائل فلا يستخرجون أحكاماً لمسائل لم تقع ، بل لا يفتون إلا فيما يقع من الوقائع ، ولا يعدون المسائل الواقعة إلى النظر فى أمور مفروضة ، أما أهل الرأى فيكثرون من الافتاء بالرأى ما دام لم يصح لديهم حديث فى الموضوع الذى يجتهدون فيه ، ولا يكتفون فى دراستهم باستخراج أحكام المسائل الواقعة ، بل يفرضون مسائل غير واقعة ويضعون لها أحكاما بآرائهم ، وكان أكثر أهل الحديث بالحجاز ، وان كان فيه فقه رأى ليس بقليل ، لأنه موطن الصحابة الأول ومكان الوحى ، ولأن بعض التابعين الذين أقاموا به تخرجوا على صحابة لم يكثروا من الرأى ، ومن كان منهم تلميذا لصحابى أكثر من الرأى اكتفى برواية آرائه ، وأكثر أهل الرأى كانوا بالعراق ، لأنهم تخرجوا على عبدالله ابن مسعود ، وهو ممن كان يتخرج فى الرواية عن رسول الله ﷺ خشية أن يشبه له ولا يتحرج فى الاجتهاد برأيه ، وإن صح الحديث عنده فى الموضوع الذى اجتهد فيه رجع إلى الحديث ، ولأن أكثر رواة الحديث كانوا بالحجاز ، ولأن بالعراق فلسفة وعلوماً ، وكانت به مدارس قديمة ، وان من يتأثرون بهذه الطريقة يلائمهم الاجتهاد بالرأى ، وخصوصاً أن أسباب الرواية لم تتوافر عندهم .

٤٥ — اتسعت فرجة الاختلاف بين فقهاء الرأى وفقهاء الحديث فى عصر التابعين ، كما رأيت ، فلما جاء عصر تابعى التابعين وعصر المجتهدين أصحاب المذاهب ، كانت الفرجة أكثر اتساعا ، فكان الخلاف أشد فى مطلع عصر المجتهدين أصحاب المذاهب ، ثم لما التقى الفريقان فيه أخذ كل يقبس من الآخر ، فأهل الحديث خرجوا عن التوقف واضطرهم خروجهم إلى الأخذ بالرأى فى بعض

الأحوال ، وأهل الرأى لما رأوا السنة قد دون بعضها ، والآثار قد أخذوا فى تمحيصها ، أخذوا يؤيدون آراءهم بالحديث ، ويعدلون عنها إن صح لديهم حديث لم يكونوا على علم به عند إفتائهم بما كانوا قد ارتأوه بآرائهم .

ولنوضح ذلك بعض التوضيح ، لأن هذا هو العصر الذى عاش فيه الشافعى وتلقى عن شيوخه ، ودرس كتبهم ، ولكنا نتوخى الإيجاز

فى هذا العصر لم تنقطع موجة الكذب على الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وكان اتجاه الفرق للدفاع عن آرائها بالقول (يجرى على الألسنة ، أو الأقلام) سبباً فى شيوع أحاديث انتحلتها الفرق انتحالا ، ونشروها بين جمهور المسلمين . وقد ذكر القاضى عياض بعض الكاذبين ، وأسباب كذبهم على رسول ﷺ فقال : « هم أنواع ، منهم من يضع عليه مالم يقله أصلا ، إما ترافعاً واستخفافا ، كالزنادقة وأشباههم ، وإما حسبة بزعمهم ، وتديناً ، كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الأحاديث فى الفضائل والرغائب ، وإما إغرابا وسمعة ، كفسقه المحدثين ، وإما تعصبا واحتجاجا كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب ، وإما اتباعا لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه ، وطلب العذر لهم فيما أتوه ، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال . . ومنهم من لا يضع متن الحديث ، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهورا ، ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ، أو يتعمد ذلك اما للأغراب على غيره ، وإما لرفع الجهالة عن نفسه . ومنهم من يكذب ، فيدعى سماع مالم يسمع ، ولقاء من لم يلق ، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم ، ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم ، وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبى ﷺ »[1].

كانت هذه الموجة من الكذب فى عصر الاجتهاد وانشاء المذاهب سببا فى أمرين (أحدهما) — اتجاه المحدثين إلى تمحيص الرواية الصادقة واستخراجها من بين الدخيل ليتميز الخبيث من الطيب ، فدرسوا رواة الأحاديث ، وتعرفوا أحوالهم ، وعرفوا الصادق من غير الصادق ، وجعلوهم فى الصدق مراتب ، ثم درسوا

(١) راجع كتاب تاريخ التشريع الاسلامى لأستاذنا المرحوم محمد بك الخضرى ص ٨٣ .

الأحاديث ووازنوها بالمعروف من هذا الدين بالضرورة والأحاديث المشهورة المستفيضة التى لايشك فى صدقها والقرآن الكريم . فان وجدوها غير متنافرة معها ردوها ، ثم اتجه الأعلام من الأئمة إلى تدوين الصحيح من الأحاديث، فدون مالك موطأه ، وجمع سفيان بن عيينة كتاب الجوامع فى السنن والآداب ، وألف سفيان الثورى الجامع الكبير فى الفقه ، والأحاديث ، وهكذا .

(ثانيهما) — أن الفقهاء وأهل الرأى أكثروا من الافتاء بالرأى خشية أن يقعوا فى الكذب على رسول الله ﷺ .

٤٦ — ولقد كان العراق فى أكثر فقه ، الرأى كانعصر السابق ، لأن الفقهاء الذين تخرجوا فيه انما تخرجوا على التابعين وتابعى التابعين الذين اشتهروا بالرأى وأكثروا من الافتاء به . قال الدهلوى فى كتابه حجة الله البالغة بعد أن ذكر أهل الحديث :

« كان بإزاء هؤلاء فى عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لايكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ، ويقولون على الفقه بناء الدين فلابد من إشاعته ، ويهابون رواية أحاديث رسول الله ﷺ والرفع إليه ، حتى قال الشعبى : على من دون النبى أحب إلينا . . وقال ابراهيم أقول قال عبد الله وقال علقمة أحب إلينا . . ولم يكن عندهم من الأحاديث والآثار مايقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التى اختارها أهل الحديث ، ولم تنشرح صدورهم للنظر فى أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا أنفسهم فى ذلك ، وكانوا اعتقدوا فى أئمتهم أنهم فى الدرجة العليا من التحقيق ، وكانت قلوبهم أميل شىء إلى أصحابهم ، كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله (بن مسعود) ، وقال أبو حنيفة ابراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة أفقه من ابن عمر ، وكان عندهم من الفطانة والحدس ، وسرعة انتقال الذهن من شىء إلى شىء مايقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، وكل ميسر لما خلق له ، وكل حزب بما لديهم فرحون ، فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج » اهـ ملخصاً . ونرى من هذا

أنه يجعل السبب فى كون أهل العراق أكثروا من الأخذ بالرأى هو اعتقادهم وجوب الفتيا وعدم هيبتهم المسائل والاجابة عنها والتفريع فيها ، واعتقادهم أن الفقه هو بناء الدين وهيبتهم التحديث عن رسول الله ﷺ وعدم أخذهم بأقوال أهل البلدان الأخرى ، وتعصبهم لمشايخهم ، وتخريج المسائل على أقوالهم ! .

٤٧ — ومهما تكن الأسباب التى جعلت العراقيين يكثرون من الرأى والحجازيين والشاميين دونهم فى الكثرة ، فيجب أن نشير هنا إلى مانوهنا عنه سابقا ، وهو أن أهل الرأى والحديث يتفقون فى أن الأخذ يجب أن يكون بالكتاب والسنة الصحيحة ، ثم يفترقون بعد ذلك فى أن أهل الحديث يتهيبون الرأى ولا يتهيبون الرواية عن الرسول ، ولا يأخذون بالرأى إلا مضطرين إذا لم يعرفوا حديثا . وأما أهل الرأى فيتهيبون التحديث ولا يتهيبون الافتاء متحملين تبعاته ويرجعون عنه إن صح عندهم بعد الافتاء حديث ، وقد تضافرت بذلك الأخبار .

وقد ترتب على ذلك أن أهل الرأى يرفضون الأخذ بالأحاديث الضعيفة أما أهل الحديث فقد قبل بعضهم الأخذ بها إذا لم يقم دليل على وضعها ، وكان الامام مالك ، وهو إمام أهل المدينة فى ذلك العصر يأخذ بالمنقطع والمرسل ، والموقوف ، وعمل أهل المدينة ، (١) . جاء فى كتاب أعلام الموقعين لابن القيم : « وأما مالك فإنه يقدم

---

(١) يجب أن نقرر هنا أن مالكا وفقهاء الحجاز قد كانوا يكثرون من الرأى وإن لم تكونوا فيه كأهل العراق وكانوا كما يقرر الشاطبى وغيره ، يردون بعض الاحاديث لمعارضتها للقرآن أو لحديث آخر ، أو لاصل كلى علم من تتبع أحكام الشريعة ولقد عقد لذلك الشاطبى فى الموفقات فصلا قيما ، ذكر فيه أن عائشة وابن عباس وعمر ابن الخطاب ردوا أحاديث لمخالفتها لبعض الأصول الاسلامية كقاعدة رفع الحرج ، وكانت تلك المخالفة سببا فى تكذيب نسبتها إلى الرسول عندهم ، وذكر أن مالكا اعتمد ذلك الاصل ، وهو رد الحديث إذا خالف القرآن أو القطعى ، أو الاصل العام ، ثم قال : « ألا ترى إلى قوله (أى قول مالك) فى حديث غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، جاء الحديث ولا يدرى ما حقيقته ، وكان يضعه ويقول : يؤكل صيده فكيف يكره لعابه . . وإلى هذا المعنى أيضا يرجع قوله فى حديث خيار المجلس . حيث قال بعد ذكره : وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به فيه ، إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة ، ولو شرط أحد الخيار مدة مجهولة لبطل إجماعا ، فكيف يثبت بالشرع حكم لايجوز شرطا بالشرع ، فقد رجع إلى أصل إجماعى ، وأيضا فان قاعدة الغرر والجهالة قطعية وهى تعارض هذا الحديث الظنى . . . ومن ذلك أن مالكا أهمل اعتبار حديث : من مات وعليه صوم صام عنه وليه وقوله : « أرأيت لو كان أبيك دين الحديث » لمناقاته للاصل القرآنى الكلى المقرر فى نحو قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، « وأن ليس للانسان إلا ماسعى » . . . —

الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس ،[1] ،

ـــ وأنكر مالك حديث اكفاء القدور التي طبخت من الإبل والغنم قبل القسم (أي قسمة الغنائم في الحرب) تعويلا على أصل رفع الحرج الذي يعبر عنه بالمصالح المرسلة ، فاجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج إليه قاله ابن العربي . ونهى عن صيام ست من شوال مع ثبوت الحديث فيه تعويلا على أصل سد الذرائع ، ولم يعتبر في الرضاع خمسا ولا عشرا للاصل القرآني في قوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » وفي مذهبه من هذا كثير . فمالك كما ترى يرد الأحاديث لمخالفتها الاصول العامة ، ولقد قال في تعليل ذلك الشاطبي ، « لان الاصول قطعية وخبر الواحد ظني » .

وقد نقل الشاطبي في هذا المقام اختلاف الأئمة في أخذها بخبر الواحد عند معارضته الاصول كلاما هذا نصه : قال ابن العربي إذا جاء خبر الواحد معارضا لقاعدة من قواعد الشرع هل يجوز العمل به ، أم لا ؟ فقال أبو حنيفة لايجوز العمل به . وقال الشافعي يجوز ، وتردد مالك في المسألة . قال (أي ابن العربي) ومشهور قوله والذي عليه المعول أن الحديث ان عضدته قاعدة أخرى قال به ، وان كان وحده تركه ، ثم ذكر مسألة مالك في ولوغ الكلب قال : « لأن هذا الحديث عارض أصلين عظيمين أحدهما قول الله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » الثاني أن علة الطهارة هي الحياة ، وهي قائمة في الكلب . . وحديث العرايا إن صدمته قاعدة الربا عضدته قاعدة المعروف وقدر أهل العراق مقتضى حديث المصراة ، وهو قول مالك لما رآه مخالفا للاصول ، وأنه قد خالف أصل الخراج بالضمان ، ولان متلف الشيء إنما يغرم مثله أو قيمته ، وأما غرم جنس آخر من الطعام أو العروض فلا ، وقال مالك فيه ليس بالموطأ ولا الثابت » ، (راجع الموافقات الجزء الثالث ص ١٠ وما يليها طبعة الدشتي

والمراد بحديث العرايا ماروى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا ، والعرايا جمع عرية وهي النخلة ، وهي في الاصل هبة ماعلى النخلة من تمر . ثم أطلقت على التمر نفسه . فيجوز بيعه بمثله تمرا ، وتقديره يكون بالخرص والحدس ، وهذا البيع فيه مظنة الربا ، لانه يجوز أن يكون أحد المبيعين أكثر كيلا من الآخر ، فيتحقق ربا الفضل ، ولكن رخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم لانه رفع للحرج عن أهل البيت الذي يكون عنده تمر ، وليس عنده رطب جني ، ولان العرف جرى به ، ولان التسامح يجري فيه ، وهو في الاصل عطية وعرية .

وحديث المصرة هو مارواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاتصروا الابل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها وصاعا من تمر » ، والتصرية حبس اللبن في الضرع أياما حتى يجتمع ويكثر ، فيظن المشتري أن درها كثير ، والمصراة هي التي صنع بها ذلك وقد رد مقتضى ذلك الحديث كثيرون من الفقهاء وضعفوه لما ذكره صاحب الموافقات انفا .

ويستفاد من ذلك النقل أن فقهاء الحجاز كانوا يردون بعض الاحاديث ، ويضعفونها إذا خالفت أصلا إسلاميا استقام عندهم ، وهذا مالك مع أخذه بالاحاديث المرسلة ، والآثار المنقطعة يخالف الحديث إن خالف قاعدة معلومة من الكتاب أو السنة ، وإنما يأخذون بالحديث ويغلبونه على الرأي إذا لم تكن ثمة قاعدة

(١) إعلام الموقعين الجزء الاول ص ٢٦ . والحديث المرسل هو الذي يذكره التابعي منسوبا إلى النبي من غير أن يذكر الصحابي الذي روى عنه . والمنقطع مالم يذكر فيه التابعي ولا الصحابي . وفي ذلك كله نظر فارجع إليه في كتاب مالك .

٤٨ — ولقد وجد فى ذلك العصر الذى كان خصباً بالجدل والخلاف طائفة أنكروا الاحتجاج بالسنة والأخبار المنسوبة للنبي ﷺ. ولقد ذكرهم الشافعى فى الأم، وذكر مناظرته لهم، ولقد نقل حجتهم على لسان أحدهم فقد جاء فى الأم: « قال لى قائل ينسب إلى العلم بمذهب أصحابه. أنت عربى، والقرآن نزل بلسان من أنت منهم، وأنت أدرى بحفظه، وفيه لله فرائض أنزلها، لو شك شاك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استتبته، فإن تاب، وإلا قتلته، وقد قال الله عز وجل فى القرآن تبياناً لكل شيء، فكيف جاز عند نفسك، أو لأحد فى شيء فرضه أن يقول: مرة الفرض فيه عام، ومرة الفرض فيه خاص، ومرة الأمر فيه دلالة، وإن شاء ذو إباحة، وكثر مافرقت بينه من هذا، عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر، أو حديثان، أو ثلاثة، حتى تبلغ رسول الله ﷺ، وقد وجدتك ومن ذهب مذهبك لاتبرئون أحدا لقيتموه، وقدمتموه فى الصدق والحفظ، ولا أحدا لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطىء فى حديثه. بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان فى حديث كذا. وفلان فى حديث كذا، ووجدتكم تقولون: لو قال رجل لحديث أحللتم به، وحرمتم من علم الخاصة — لم يقل هذا رسول الله ﷺ إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستتيبوه، ولم تزيدوه على أن تقولوا له بئس ماقلت. أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد، عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم، وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله، وأنتم تعطون بها، وتمنعون ».

هذا مانقله الشافعى عن المخالف وقد رد عليه، ولا يهمنا الآن رد الشافعى فسنعرض له فى بحثنا عند الكلام فى فقهه، إنما يهمنا هنا أن نتبين مايرمى ذلك الكلام إليه، إنه يفهم منه أن أحكام القرآن يجب أن تفهم من عبارات القرآن نفسه، وأن الأخبار التى كانت شائعة لاتصلح لتخصيص القرآن، لأن الشك فى صدق الرواة وحفظهم وضبطهم كثير، ولأنها لاتبلغ مبلغ القرآن بدليل أن من شك فى شيء مما جاء فى القرآن كفر واستتيب، فإن تاب قبل منه وإلا قتل وأن

أخبار الخاصة أى رواية الآحاد لايستتاب مكذبها ولا من يخطىء الآخذين بها ، ومن يحللون ويحرمون بناء عليها .

ويستفاد من ظاهر هذا الكلام أنهم لايرفضون الاستدلال بالسنة إن صدقت وقام الدليل القاطع على صدق نسبتها إلى النبى ﷺ ، إنما هم يرفضون الأخبار لشك فى نسبتها إليه، فان انتفى الشك زال سبب المنع، فوجب الأخذ بها .

ولكن قسم الشافعى هؤلاء الذين رفضوا الأخذ بهذا النوع من الأخبار إلى قسمين، فقال : « ولقد ذهب فيه (أى الخبر) أناس مذهبين ، أحد الفريقين لا يقبل خبرا وفى كتاب الله البيان . . وقال ما لم يكن فيه كتاب الله فليس على أحد فيه فرض ، وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر ، ومذهب الضلال فى هذين المذهبين واضح لست أقول بواحد منهما »[1] .

٤٩ — هذه مثارات مختلفة كانت تثار حول الآثار فى ذلك العصر المزدحم بالأفكار ، وذلك المضطرب الواسع الذى اصطخب بالآراء المتنازعة ، فقوم رفضوا الاستدلال بها، لشك فى نسبتها إلى النبى ، وقوم استعانوا بها فى فهم القرآن لافى زيادة أحكام على ماجاء به ، وقد طوت لجة التاريخ هاتين الطائفتين، وبقيت الطائفتان الأخريان التى استكثرت من الرأى ، ولم تقبل إلا الأخبار التى لاضعف فيها ، ولا شك فى سندها ، فلا تقبل الضعيف ، ولو لم يقم الدليل على كذبه ، والتى استكثرت من الرواية ، وقللت من الرأى ، وكانت الهوة بينهما واسعة قبل عصر الشافعى .

٥٠ — أما فى عصر الشافعى ؟ فقد أخذ الفريقان يتقاربان ، وذلك لالتقاء الفريقين واجتماعهما للمدارسة والمذاكرة أو الجدل والمناظرة ، وأكثرهم يريدون رفع منار الشريعة ، ويرجون لها وقارا . ولأنه لما وجد التدوين فى عصرهم أخذ

---

(١) الأم الجزء السابع ص ٢٥٠ ، ص ٢٥٢ .

كل فريق يقرأ علم الآخر ، ولأن كثرة الحوادث ، وعدم تناهيها اضطر أهل الحديث أن يخوضوا فى الرأى ، وتدوين الصحاح ، وتميزها ، وسهولة تعرفها ، واطلاع أهل الرأى على أكثر ماروى عن الصحابة عن النبى ، ونلقيهم لما رواه أهل البلدان المختلفة من أحاديث وآثار ـ جعل بين أيديهم طائفة كبيرة من الأحاديث فتقاربوا بها من أهل الحديث .

فأبو يوسف من أصحاب أبى حنيفة وفقهاء الرأى يقبل على دراسة الآثار وحفظها ، والاستشهاد بها على ما انتهى إليه من آراء ، فان وجد رأيا ارتآه من قبل يخالف السنة عدل عنه إلى الرأى الذى يتفق مع الحديث . ولقد قال فيه ابن جرير الطبرى انه كان يعرف بحفظ الحديث ، وأنه كان يحضر المحدث ، فيحفظ خمسين أو ستين حديثا ، ثم يقوم فيمليها على الناس » .

ومحمد يطلب الحديث ، ويأخذه عن الثورى ، ثم يلازم مالكا رضى الله عنه ثلاث سنوات ويأخذ عنه ، وهكذا ترى الشقة بين أهل العراق وأهل الحجاز ، قد أخذت تضيق ، حتى تقاربا .

وكل ذلك فى شباب الشافعى ، فلما جاء دوره ، كان هو الوسط الذى التقى فيه فقه أهل الرأى وأهل الحديث معا ، فلم يأخذ بمسلك أهل الحديث فى قبولهم لكل الأخبار مالم يقم دليل على كذبها ، ولم يسلك مسلك أهل الرأى فى توسيع نطاق الرأى ، بل ضبط قواعده ، وضيق مسالكه ، وعبدها ، وسهلها وجعلها سائغة ، على ما سنبين فى فقهه . ولقد قال فيه الدهلوى فى حجة الله البالغة : « نشأ الشافعى فى أوائل ظهور المذهبين ، (أبى حنيفة ومالك) ، وترتيب أصولها وفروعها ، فنظر فى صنيع الأوائل ، . فوجد فيه أمورا كبحت عنانه عن الجريان فى طريقهم » ، وموضع بيان القيود التى قيد نفسه بها هو فقهه .

٥٨ ـ قد بينا بايجاز اختلاف فقهاء الرأى وفقهاء السنة ، ولكن ما الرأى الذى كان يجرى الكلام حوله ، أهو القياس الفقهى الذى هو الحاق أمر غير منصوص

على حكمة بأمر آخر منصص على حكمة لاشتراكهما فى علة الحكم ، أم هو أعم من ذلك ؟ إن المتتبع لمعنى كلمة الرأى فى عصر الصحابة والتابعين يجدها عامة لا تختص بالقياس وحده ، بل تشمله وتشمل سواه ، ثم اذا نزلنا الى ابتداء تكوين المذاهب نجدفيها هذا العموم أيضا ، ثم اذا توسطنا فى عصر المذاهب نجد كل مذهب يختلف فى تفسير الرأى الجائز الأخذ به عن المذاهب الأخرى .

يفسر ابن القيم الرأى الذى أثر عن الصحابة والتابعين بأنه مايراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات ، وإن المراجع لفتاوى الصحابة والتابعين ومن سلك مسلكهم يفهم من معنى الرأى مايشمل كل مايفتى فيه الفقيه فى أمر لايجد فيه نصا ، ويعتمد فى فتواه على ما عرف من الدين بروحه العام أو مايتفق مع أحكامه فى جملتها فى نظر المفتى ، أو ما يكون مشابها لأمر منصوص عليه فيها ، فيلحق الشبيه بشبيهه ، وعلى ذلك يكون الرأى شاملا للقياس ، والاستحسان ، [1] والمصالح المرسلة ، والعرف .

---

(١) يعرف أبو الحسن الكرخى ، وهو من فقهاء الحنيفة الاستحسان : « بأن يعدل المجتهد عن أن يحكم فى المسألة بمثل ما حكم به فى نظائرها إلى غيره لدليل أقوى يقتضى العدول عن الدليل الأول المثبت لحكم هذه النظائر » ويدخل فى هذا التعريف مايقوله بعض الفقهاء من أن الاستحسان هو القياس الخفى . وقد عرف الاستحسان فى المذهب المالكى بأنه الأخذ بمصلحة جزئية فى مقابل دليل كلى ، وليس المراد مطلق مصلحة ، بل المصلحة التى تجعل جانب الاستدلال بها أقوى ، وبذلك يتفق التعريف مع قول ابن العربى فى أحكام القرآن : « ان الاستحسان هو العمل بأقوى الدليلين » وتعريف المالكية هذا (وفيه نظر) يتقارب مع تعريف الحنفية ، ولقد قال الشاطبى فى الموافقات : « إن مقتضى الاستحسان الرجوع الى تقديم الاستدلال المرسل على القياس ، فان من استحسن لم يرجع الى مجرد ذوقه وتشهيه ، وإنما رجع الى ماعلم من قصد الشارع فى الجملة فى أمثال تلك الأشياء المعروضة، كالمسائل التى يقتضى فيها القياس أمرا ، إلا أن ذلك الأمر يؤدى الى فوات مصلحته من جهة أخرى ، أو جلب مفسدة لذلك » .

والمصالح المرسلة هى المصالح التى يتلقاها العقل بالقبول ، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بالغائها أو اعتبارها . فما يشهد له الشارع بالألغاء مرفوض بالاتفاق ، وما يشهد له بالاعتبار يكون من الاوصاف المناسبة المقبولة فيقبل بالاتفاق ، ويدخل فى باب القياس .

والاستحسان والمصالح المرسلة متقاربان فى المعنى فى نظر المالكية ، ألا ترى أنهم يعرفونه بأنه الاخذ بمصلحة جزئية فى مقابل دليل كلى . فالاستحسان فى جملة : معناه عند المالكية يتقارب مع المصالح المرسلة ، وبينهما فرق دقيق ، ولعل النص الذى روى عن مالك بأن الاستحسان تسعة أعشار العلم المراد به ما يشمل المصالح

وقد كان أبو حنيفة وأصحابه يأخذون بالقياس والاستحسان والعرف ، ومالك يأخذ بالاستحسان والمصالح المرسلة والعرف، ولقد اشتهر الاخذ بالمصالح المرسلة فى ذلك المذهب ، ولذلك كانت فيه مرونة وقابلية لكل ما يجد فى شئون الناس فى العصور المختلفة ، مع أنه مذهب لم يكثر من القياس، كأبى حنيفة وكذلك الاستحسان قد اتسع له المذاهب المالكى ، حتى لقد قال فيه مالك : انه تسعة أعشار العلم ، ولكن ذلك كله إذا لم يكن نص ، ولا فتوى صحابى ولا عمل لأهل المدينة .

جاء الشافعى فوجد ذلك الاستدلال المرسل للأحكام من غير نص يعتمد عليه ، فلم يأخذ بذلك الاتجاه غير المقيد فى استنباط الاحكام ، ورأى أنه لا رأى فى الشريعة إلا إذا كان أساسه القياس ، بأن يلحق الأمر غير المنصوص على حكمة بالأمر الآخر المنصوص ، والرأى فى هذه الحال حمل على النص ؛ وليس بدعا فى الشرع . أما الاستدلال المطلق والتعليل المطلق للاحكام من غير البناء على العلة فى المنصوص على حكمه ، فهو البدع فى الشرع ، ولذلك قال من استحسن فقد شرع ، ولقد وضع للقياس ضوابطه وموازينه ، ودافع عنه وأيده ، حتى فاق الحنفية فى تحريره واثباته ، وحتى لقد قال الرازى فى ذلك : « والعجيب أن أبا حنيفة كان تعويله على القياس ، وخصومه كانوا يذمونه بسبب كثرة القياسات ، ولم ينقل عنه ، ولا عن أحد من أصحابه ، أنه صنف فى إثبات القياس ورقة ، ولا أنه ذكر فى تقريره شبهة ، فضلا عن حجة ، ولا أنه أجاب عن دلائل خصومه فى إنكار القياس ، بل أول من قال فى هذه المسألة ، وأورد فيها الدلائل هو الامام الشافعى » .

— المرسلة . ولهذا نحن نعدهما شيئين متغايرين على النظر الحنفى الذى يقبل أحدهما ويرد الآخر أما النظر المالكى فهما متقاربان فيه ، وسنبين الفرق فى موضعه إن شاء الله تعالى .

٢ — فتوى الصحابي والتابعي وما عليه أهل المدينة

٥٢ — وقد كانت من المسائل التي جرت حولها المناقشات ، وكان أهل الحديث وأهل الرأى يميلون إلى الأخذ بها ، فتاوى الصحابة ، لأن الاتباع أولى من الابتداع ، ولأن الصحابة هم الذين شاهدوا ، فلرأيهم موضعه من الصواب ، أو مكانه من فهم الدين ، وأنهم أئمة تقتدى بهم ، ولقد تأثر بآرائهم أكثر الفقهاء حتى لقد روى عن أبي حنيفة أنه كان يقول : « إذا لم أجد فى كتاب الله ، ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه من شئت ، وأدع قول من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فاذا انتهى الأمر إلى ابراهيم والشعبي ،والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، فلى أن اجتهد . كما اجتهدوا » ، وإذا كان ذلك قول أبي حنيفة إمام أهل العراق فى آراء الصحابة وأقوالهم ، فلابد أن يكون غيره أكثر تأثراً بفتاواهم ، والمأثور عنهم رضوان الله تبارك وتعالى عليهم .

ولقد كثر المأثور من فتاوى الصحابة فى ذلك العصر كثرة عظيمة شغلت عقول الفقهاء ، واتخذوها نبراساً لهم فى اجتهادهم ،فتأثروهم فى اجتهادهم، واتبعوا مثل طريقتهم ، وتأثروا بهم فاحترموا آراءهم ، وجعلوها معتمداً إذا لم يكن كتاب ولم يكن سنة ، فاذا اجتمعوا على رأى التزم من بعدهم من المجتهدين الأخذ به ، وإن قال أحدهم رأيا لم يعرف له مخالف ، أخذ الأكثرون من الفقهاء به ، وإن اختلفوا فيما بينهم سار الكثيرون من المجتهدين على أن يختاروا من آرائهم ما يتفق مع نزعاتهم ، على ألا يخرجوا من دائرة هذه الآراء إلى غيرها ، سار الفقهاء فى عصر التابعين والمجتهدين على ذلك النمط وان لم يتخذوه أصلا قائما بذاته،ولا قاعدة فقهية مستمدة من أصول الدين وأحكامه ، ولعلهم انما كانوا يعملون ذلك ، لأنهم يرون أن الصحابة قد نزل القرآن على الرسول بشهودهم وعيانهم ، ولابد أن يكونوا قبسوا جملة آرائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس لأحد

اجتهاد فى أمر ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو يمت إليه بسبب ، فهم لم يجعلوا آراءهم مجرد اجتهاد فقهى ، بل هى أقرب إلى السنة منها إلى الاجتهاد .

ثم إن اتباعهم كان باعتبارهم المعلمين الأولين الذين بشروا بالفقه الإسلامى فى الآفاق ، وأنهم النجوم التى أضاءت بنور الاسلام فى الآفاق .

٥٣ — جاء الشافعى فى ذلك العصر ، وتخرج على شيوخ الحجاز ، فتخرج على مالك رضى الله عنه ، الذى كان يرى أن آراء الصحابة يجب الأخذ بها ، بل آراء بعض كبار التابعين ، يجب أن تقدم على الرأى ، بل عمل أهل المدينة يقدم على الرأى ، وهكذا فكان طبعيا أن يتأثر بذلك ، وقد تأثر به أبو حنيفة نفسه إمام القائسين ، وقدمه على رأيه . ولذلك أثر عن الشافعى أنه كان يقول فى آرائهم : « رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا [١] » ، ولقد جاء فى أعلام الموقعين : « قال الشافعى فى الرسالة القديمة . . . هم فوقنا فى كل علم و جتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به عليهم وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا » [٢]

وينقل ابن القيم عن كتابه اختلاف مالك : « العلم طبقات : الأولى الكتاب والسنة ، الثانية الاجماع فيما ليس كتاباً ولا سنة ، الثالثة أن يقول الصحابى ، فلا يعلم له مخالف ، الرابعة اختلاف الصحابة ، (الخامسة القياس) وهكذا » .

ولقد كان لرأى الصحابى مقامه فى اجتهاد الشافعى ، وسنبين ذلك عند الكلام فى أصوله ، وقد مهدنا له الآن » .

أما مذهب التابعى فإن فقهاء الحديث كانوا يؤثرونه أحيا على القياس ، وفقهاء الرأى قد رأينا قول شيخهم أبى حنيفة أن له أن يجتهد كما اجتهدوا ، وقد كان الشافعى من أصحاب المسلك الثانى على ما ستراه جلياً واضحاً فى أصوله .

٥٤ — ولننتقل إلى المسألة التى أثارها مالك واستمسك بها أشد الاستمساك رضى الله عنه ، وهى مسألة عمل أهل المدينة ، فقد أخذ بعملهم لأن الناس تبع

---

(١) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٤٣ .

(٢) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٩١ .

لأهل المدينة التى إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، كما جاء فى رسالة مالك إلى الليث ورد الليث عليه ، وقد كانت هذه المسألة مثار جدل كبير بين فقهاء هذا العصر ، ولقد ذكر ابن القيم أن أخذ مالك رضى الله عنه بعمل أهل المدينة لم يكن منه إلزاما لغيرهم من أهل الأمصار ، ولا على أنه حجة فى الدين لاتصح مخالفته بحال ، بل على أنه اختيار منه ، لقد قال فى أعلام الموقعين : « ومالك نفسه منع الرشيد من ذلك (حمل الناس على العمل بمذهبه) وقد عزم عليه » . وقال : « قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البلاد ، وصار عند كل طائفة منهم علم ليس عند غيرهم ، وهذا يدل على أن عمل أهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الأمة ، وانما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل ، ولم يقل قط فى موطئه ولا غيره لا يجوز العمل بغيره ، بل هو يخبر اخباراً مجرداً أن هذا عمل أهل بلده فانه رضى الله عنه وجزاه عن الأسلام خيراً ، ادعى اجماع أهل المدينة فى نيف وأربعين مسألة ، ثم هى ثلاثة أنواع :

(أحدها) لا يعلم أن أهل المدينة خالفهم فيه غيرهم .

(الثانى) ما خالف فيه أهل المدينة غيرهم ، وان لم يعلم اختلافهم فيه .

(الثالث) ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ، ومن ورعه رضى الله عنه لم يقل إن هذا اجماع الأمة الذى لا يحل خلافه »[1] ، وقد جعل القسم الأول ، مقدماً على الحديث الصحيح ، وجعل القسم الثانى مقدماً على خبر الوحد وذلك فى الأمور النقلية ، أى الأمور التى لا تكون بالاجتهاد.

٥٥ — وقد علمت من حياة الشافعى أنه كان تلميذاً لمالك ، وأنه مكث الشطر الأكبر من حياته العلمية لا يناقضه ، وقد يخالفه ، وأنه عندما رحل إلى بغداد رحلته الأولى سنة ١٨٤ كان يعد من أصحاب مالك ، وكان يذود عن فقه أهل المدينة ، وأنه قامت من أجل ذلك المناظرات بينه وبين محمد بن الحسن رضى الله عنهما . وإذا كان كذلك فلابد أن يكون قد تأثر برأى شيخه فى ذلك ، ولقد نقلت عنه

---

(١) إعلام الموقعين جـ ٢ ص ٢٩٧

أقوال فى احترام أهل المدينة ، فلقد روى البيهقى فى كتابه مناقب الشافعى ، عن يونس بن عبد الأعلى قال : « ناظر الشافعى رضى الله عنه فى شىء ، فقال والله ما أقول لك إلا نصحاً ، إذا وجدت أهل المدينة على شىء ، فلا يدخلن قلبك شك أنه الحق وكل ما جاءك وقوى كل القوة ، لكنك لم تجد له أصلا ، وإن ضعف فلا تعبأ به ولا تلتفت إليه » ، وترى من هذا أنه أخذ بعمل أهل المدينة ، وعد مخالفته للحديث قدحا فيه يوجب عدم الالتفات اليه .

ويظهر أن ذلك القول كان قبل أن يقرر لنفسه مذهبا فى الاجتهاد والاستنباط ، فانه بعد تقرير ذلك المذهب سترى أنه لا يقدم على الحديث شيئاً الا كتاب الله ، وسنبين ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى .

٣ ـ الجدل حول الاجماع

٥٦ ـ قد تبين مما سبق أن جمهور الفقهاء قد أخذوا بآراء الصحابة إذا اجتمعوا على رأى ، ولم يكن له مخالف ، يستوى فى ذلك من فقهاء الجماعة الاسلامية فقهاء الرأى وفقهاء الحديث ، ثم رأينا أن مالكا يأخذ برأى أهل المدينة إذا ، اجتمعوا على أمر ، ويقدمه على الحديث الصحيح ، إذ يعتبر مخالفة الحديث لذلك الاجماع النقلى من أسباب القدح فيه ، لهذا ، ولحديث : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ، وحديث : « ان الله أجاركم من ثلاث : أن يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا ، وأن ينصر أهل الكذب منكم على أهل الصدق ، وأن تجتمعوا على ضلالة » انبعثت فكرة كون الاجماع حجة فى الدين ، وكان سبباً فى أن الكثرة كانت تعتبر الأجماع دليلا تحتج به فى مجادلتها ، فأحد المتناقشين يدعى الأجماع فى دعواه ، والآخر ينكره عليه ، ولم يكن الذين لم يأخذوا بالاجماع معترضين على مبدئه ، بل كانوا معترضين على وجوده .

دخل الاجماع عنصراً من عناصر الجدل ، يتنازعه الطرفان فى بعض القضايا سلباً وايجاباً ، وكثر فى المناظرات ، وأخذ بعض المتعصبين لآرائهم ينتحلونه كلما أعوزهم الدليل ، وأعوزتهم الحجة ، وكان الشافعى ، وهو الذى صال وجال مع المناظرين من فرق الفقهاء المختلفة . الغلاة منهم والمقتصدون ، ممن كانوا يهاجمون فى جدالهم بالاجماع ، لذلك كان ذلك الموضوع من الموضوعات التى احتلت مكانا فى جدله ، ثم احتلت مكانا فى بحوثه .

أخذ الشافعى بمبدأ الاجماع ، وكان الناس قبله يلهجون به من غير أن يتجهوا إلى معرفة أصله من الكتاب ، مكتفين بمعرفة أصله من السنة فى الحديثين اللذين نوهنا عنهما من قبل ، فلما درسه الشافعى بين أصله من الكتاب ، وهو قوله تعالى : ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير

سبيل المؤمنين نوله ماتولى ، ونصله جهنم ، وساءت مصيرا »[١] ، وليس من اتباع المؤمنين الخروج بقول يخالف ماعليه جماعة العلماء منهم .

وجد الشافعى الحقائق الشرعية تحمله على الأخذ بأن الاجماع حجة ، فلم يجد مناصا من أن يعترف به ، ثم يضبطه ، ويضع له المقاييس والموازين التى تكشف بطلان دعوى من يدعيه من غير برهان، ولكنه وجد بجوار ذلك دعوى الاجماع فى المجادلات لاتقوم على أى أساس علمى ، وأنه إن ترك المجادلين والمحامين على المذاهب يدعونه ، أدى ذلك إلى الفوضى العلمية وسقط الاستدلال الفقهى ، فكل منتحل فكرة يدعيه ، فلا يطالب بدليل سواه ، ولذلك جعل الاجماع فى مرتبة بعد الكتاب والسنة ، فليس لأحد أن يرفض الكتاب ، أو السنة ، ولو خبر آحاد بالأجماع .

ثم كان يثقل الوطأة على من يجادله ، ويستمسك بالاجماع لتأييد مدعاه ، حتى لقد كان يذهب به فرط الحملة وشدة الوطأة على خصمه إلى إنكار وجود الاجماع ، حتى لقد قال فى إحدى المناقشات : « دعوى الاجماع خلاف الاجماع » ، وقد جاء فى الأم على لسان الشافعى : « أو ما كفاك عيب الاجماع أنه لم يرد عن أحد بعد رسول الله ﷺ دعوى الاجماع ، إلا فيما لايختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك ، فقال (أى مناظره) فقد ادعاه بعضهم ، قلت أفحمدت ما ادعى منه ، قال لا ، قال فكيف صرت إلى أن تدخل فيما ذممت فى أكثر مما عبت. ألا تستدل من طريقك أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ، ولا تحسن النظر لنفسك إذا قلت هذا إجماع ، فيوجد من سواك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا إجماعا بل فيما ادعيت أنه إجماع اختلاف من كل وجه ، فى بلد ، أو أكثر من يحكى لنا عنه من أهل البلدان »[٢] .

والشافعى مسلم بوجود بعض الاجماع ، لامنكر لوجوده من كل الوجوه وقد

---

(١) فى هذا الاستدلال نظر سنبينه .

(٢) الأم الجزء السابع ص ١٥٨ .

سأله مناقشه فى صدر مناظرته : « فهل من إجماع ؟ قلت نعم بحمد الله كثير فى جملة الفرائض التى لا يسع أحدا جهلها ، فذلك الاجماع هو الذى لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع »[1] .

ولنكتف بهذا القدر فى هذا التمهيد ، مرجئين تمام القول فى ذلك إلى الكلام فى أصول الشافعى .

---

(١) الأم الجزء السابع ص ١٥٢ .

٤ – عبارات النصوص

٥٧ — لم يكن الخلاف بين الفقهاء مقصورا على أنواع الأدله ، ومراتبها ، وقوتها ، بل كان أقوى وأعمق فى دلالات النصوص الفقهية . وقد جرهم ذلك إلى مناقشات حوا. الألفاظ ، ونوع دلالتها ، وإن المناظرات إذا انتقلت إلى الألفاظ ومدلولاتها كان المضطرب واسعا ، والميدان مترامى الأطراف . ولقد زاد المناظرة قوة واحتداما اعتماد بعض الصيغ العربية ، فى تعيين المراد منها – على القرائن ، وما يحف بالموضوع ، وقد يستعان فى تعيين المراد بالسنة ، أو عرف العرب. فمثلا لفظ الفعل الأمر يدل بطريق الاشتراك على الاباحة، وعلى الارشاد، وعلى الطلب على وجه الندب ، وعلى الطلب على وجه الحتم واللزوم ، وإذا جاء ذلك اللفظ فى نص قرآنى ، أو نبوى ، كان محتملا لتلك المعانى فى ذاته ، وتعيين إحداها بقرينة لفظية ، أو أثر ، أو تفسير للنبى أو قرينة المقام والحال ، فإذا قال الله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » فلفظ الأمر فى ذاته يحتمل الأباحة ، والارشاد والطلب ، ولكن اقترانه بإذا حللتم مما يدل على أنه قبل الحل كان الصيد محرما لاحرام الحج ، فكان المراد الإباحة وهكذا فى كل صيغة أمر .

وقد جر هذا إلى نوعين من الخلاف : (أحدهما) اختلاف فى قوة القرائن ومدلولها ، فبعضهم يأخذ بقرينة والآخر يهملها ، وذلك خلاف فى فهم النص الجزئى (ثانيهما) خلاف فى القاعدة العامة فى الأمر ، الأصل فيه الطلب اللازم ، حتى يقوم الدليل على سواه أم الأصل الأباحة والأرشاد حتى يقوم الدليل على الطلب لازما أو غير لازم .

وكذلك النهى قد يكون للتحريم أو الكراهة والارشاد ، والقرائن هى التى تعين المراد ، فيختلف العلماء فى النصوص الجزئية ، ثم يختلفون فى أصل دلالة النهى أعلى التحريم حتى يقول الدليل أم على سواه ؟ .

ولا يقف الاختلاف فى دلالات النهى عنده ، بل يتعمقون ، فيختلفون فى النهى إذا ورد على عقد موصوف بوصف أيلغيه ويبطله ، أله وجود إذا عقد مع

ذلك الشرط ، أم لا يبطل العقد ، ولكنه يكون عقداً منهيا عنه يجب أن يفسخه عاقداه ، وإن لم يفعلا تحملا الاثم . قال الحنفية إن العقد ينعقد ولكن يجب فسخه ، وقال غيرهم العقد لا ينعقد ، وكذلك إذا نهى الشارع عن الطلاق فى حال معينة فأوقع الشخص الطلاق فى هذه الحال ، أيقع مع إثم موقعه أم لا يقع ، لأن الشارع نهى عنه فيكون باطلا ؟ قال جمهور فقهاء الجماعة يقع مع الاثم،وقال الشيعة لا يقع لمكان النهى .

ثم كان الخلاف يجرى حول دلالات الألفاظ المشتركة فى تعيين أحدهما دون الآخر ، كما جرى الخلاف بين الصحابة ، ثم التابعين ، ثم المجتهدين فى تفسير معنى القرء فى قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، فقد فسر بعض الصحابة القرء بالطهر،وفسره بعضهم بالحيض،واختلف التابعون والمجتهدون تبعا لاختلاف الصحابة .

ثم جرى الاختلاف فى دلالة العام الذى يشتمل مدلوله على عدة آحاد أدلالته عليه قطعية أم دلالته ظنية ؟ كما اختلفوا فى الجمع بين النصوص إذا تواردت فى موضوع ، وفى تقييد المطلق بالمقيد ، وهكذا فى كل هذه الأمور جرى الخلاف .

وكان متسع الأفق مترامى المدى ، عميق الفكرة وقد كان الشافعى يجادل الفقهاء فى هذه الموضوعات ، ولما اتجه إلى تدوين أصول الاستنباط ، كان لهذه المسائل مكان كبير فيها ، وعاونه على تمحيصها علمه بالعربية ودراسته لأساليبها ، وسترى ذلك واضحا عند مانبين ذلك .

خلاصة القول عصره

٨ — هذا عصر الشافعى رضى الله عنه ، عصر التقت فيه الحضارات القديمة ، حضارات الهند وفارس واليونان فى صقع واحد تحت ظل ذلك الدين الجديد ، وتم المزاج بين تلك الحضارات المتباينة أصولها ، فالتقت فى ذلك الجيل متآلفة النغمات ، غير مضطربة ولا متنازعة إلا فى بعض الأحوال عند بعض الناس ممن لم يندمجوا فى ذلك الجديد ، ويأتلفوا معه ، بل أرادوا به خبالا ولم يرجوا له وقارا.

وهو عصر الخصب العقلى المستقل المنتج ، فهؤلاء المحدثون يشمرون عن ساعد الجد ، ليتميز الصحيح فى المروى عن رسول الله ﷺ ، ويضعون ضوابط ومقاييس يتعرفون بها الثقات من الرجال ، ويخرجون بها الشاذ من المرويات ، ويبينون مايصح أن يكون حجةفى الدين ، وما لا يصح ، ثم يدونون ماصح عندهم ورجح صدقه على مقتضى مقاييسهم .

وهذه الفرق المختلفة كل فرقة تجرد سيف الحجة لتشق الطريق لدعايتها ،وتعبد السبيل لآرائها ، كل فرقة هذا مذهبها الفقهى تنشره ، وتناظر فيه ، وتدعم أصوله بحجج من الكتاب والسنة ، والشافعى يخالط الفرق المختلفة ، ويجتمع بآحادها ، ويناقش المتصدين لبيان حججها الفقهية ، وأدلتها المذهبية ، ويقبس من علمائها مايراه صالحا ، وما يرى الحجة فيه .

وهؤلاء العلماء من فقهاء ومحدثين ينتقلون فى البلاد ، وينتجعون الأقاصى والأدانى طلبا للحديث ، وطلبا للفقه ، وطلبا للقرآن ، فيلتقى الشافعى بهم ، وخصوصاً فى البيت الحرام الذى كان مؤتمرا علميا يلتقى فيه العلماء من كل فج عميق ، يتبادلون فيه الأنظار العلمية المختلفة ، ويتناظرون فى تعرف صحيح الآراء من سقيمها ، ولقد كان الحرم المكى مقام الشافعى فى نشأته الأولى ، عند ما أخذ يدرس مستقلا بعـــد مزايلته بغداد للمرة الأولى التى درس فيها فقه أهل الرأى واستمع إليهم وجادلهم وسمع عن محمد بن الحسن كتبه .

ثم ها هم أولاء فقهاء الرأى ، وفقهاء الحديث يلتقون فى مكان واحد ، ويتناظرون طلبا للحقيقة . فيأخذ كل مما عند الآخر ، وقد كانوا يظنون كل الظن أن لاتلاقيا ، فنجد فقهاء الحديث يأخذون بالرأى ، وفقهاء الرأى يؤازرون آراءهم بالحديث . أو يهذبون آراءهم لتلتقى مع الحديث الصحيح الذى وجدوه بعد ماتفقدوه ، أو يعدلون عن بعض هذه الآراء ، لمباينتها لما علموا من حديث .

ثم هذا علم الصحابة الذين تفرقوا فى الأمصار فى عهد الخلفاء الراشدين يلقى على الفقهاء جميعا بسبب النجعة والارتحال . ففقهاء البلدان يجتمعون ويتبادلون ماتوارثوه عن الصحابة ، كل بماورثه ، وما وصل إليه علمه ، فيدرسون تلك الآراء ويختار كل فقيه من هذه الآراء مايكون أقرب إلى نزعته ، أو مايكون أقوى دليلا فى نظره ، أو مايراه أصلح للناس فى بيئته وعصره ، ثم يتناقشون فيما يرجح كل واحد منهم ، وفيما يدع ويذر .

ثم هذا الفقه يجمع فى الكتب ويدون فيها بعد أن دونت السنة . فيرى الفقيه آراء غيره مدونة مبسوطة ، فيقرؤها ويدرسها ، وينقدها ، ويقبل مايراه أقرب إلى الكتاب والسنة .

ثم فى هذا العصر الذى كثرت فيه المناظرات كما رأيت ، أخذ الفقه يتجه اتجاها كليا بعد أن كان نظرا جزئيا ، فبعد أن كان المفتى أو الفقيه يفتى فيما يقع من الحوادث ، وما يسأل عنها ، ثم يفتى فى صور جزئية يفرضها ، أخذ الدرس يتجه إلى الأصول التى تتفرع منها الأحكام الجزئية ، ويبنى عليها ، ثم أخذوا يشقون الطريق الذى يجب اتباعه ، ومكان الأدلة بعضها بالنسبة لبعض ، وبعبارة جامعة اتجه تفكيرهم فى مناظراتهم إلى وضع مقاييس الاستدلال الفقهى وأصول الاستنباط ؛ كانوا يتناقشون حول الأحاديث التى يجب الأخذ بها ، أيؤخذ بالمرسل مع الحديث المتصل أم لا يؤخذ إلا بالمتصل ؟ ثم ما مقام السنة من الكتاب ، وما قوتها ، أهى مبينة له ، أم تزيد بالاحكام على أحكامه ، وهل تبلغ من القوة درجة أن

تنسخ بعض أحكامه . وأخذوا يتكلمون فى النسخ متى يكون ، وكيف يكون ، وهكـذا عرضت على بساط البحث المسائل الـكلية فتجادلوا فيها ، واختلفوا فى مسالـكهم فيها ، كما اختلفوا فى الفروع ، ولـكن الاختلاف هنا لم يكن بكثرة الاختلاف فى الفروع ، ثم عرضت قوة الألفاظ فى الدلالة ، وكيف تفهم النصوص الفقهية ، وتستخرج الأحكام من ثنايا العبارات .

جاء الشافعى فى ذلك العصر ، وفى وسط ذلك اللجب العلمى القوى عاش وخاض غمرات المناظرات وأخذ من تلك الثروة العلمية العظيمة ، وبقوة مواهبه ودراساته ، وحسن اتجاهاته ، وفى ظل عصره ، خرج على الناس بآرائه ومذهبه .

٥ ــ الفرق

٥٩ ـ التقى الشافعى بآحاد من المنتمين للفرق الاسلامية ، وتلقى الحديث عن بعضهم ، ودرس آراءهم كما يدل على ذلك ماقاله عن مقاتل بن سليمان ، كما بينا ، فكان من الحق أن نشير بإلمامة موجزة إلى الفرق التى عاصرته ، ويظن أنه عرف آراءها ، وهى :

١ ــ الشيعة

٦٠ ـ الشيعة أقدم الفرق الاسلامية ، وقد ظهروا بمذهبهم السياسى فى آخر عصر عثمان رضى الله عنه ، ونما وترعرع فى عهد على رضى الله عنه ، إذ كان كلما اختلط رضى الله عنه بالناس ازدادوا اعجابا بمواهبه وقوة دينـــه وعلمه ، فاستغل الدعاة ذلك الاعجاب ، وأخذوا ينشرون نحلتهم بين النـاس ، ولمـا جاء العصر الاموى ووقعت المظالم على العلويين ، واشتد نزول أذى الامويين بهم ، ثارت دفائن المحبة لهم ، والشفقة عليهم ، ورأى الناس فى علىّ وأولاده شهداء هذا الظلم ، فاتسع نطاق المذهب الشيعى ، وكثرت أنصاره .

وقوام هذا المذهب : ـ ١ ـ « أن الامامة ليست من مصـالح العامة التى تفوض إلى نظر الامة ، ويتعين القائم بها بتعيينهم ، بل هى ركن الدين ، وقاعدة الاسلام ، ولا يجوز لنبى إغفالها ، وتفويضها إلى الأمة ، بل يجب عليه تعيين الأمام لهم ، ويكون معصوما عن الـكبائر والصغائر »[1] .

٢ ــ وأن على ابن أبى طالب كان هو الخليفة المختار من النبى (ص) . وأنه أفضل الصحابة رضوان الله تبارك وتعالى عليهم ، ويظهر أن الشيعة ليسوا وحدهم الذين كانوا يرون تفضيل علىّ رضى الله عنه على سائر الصحابة ، بل إن من بعض السابقين من الصحابة من كان يرى ذلك ، ومنهم عمار بن ياسر ، والمقداد بن الأسود ، وأبو ذر الغفارى ، وسلمان الفارسى ، وجابر بن عبد الله ، وأبى بن كعب .

---

(١) مقدمة ابن خلدون .

و حذيفة ، وبريدة ، وأبو ايوب ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، وأبو الهيثم ، وخزيمة بن ثابت ، وأبو الطفيل عامر بن وائلة ، والعباس بن عبد المطلب وبنوه ، وبنو هاشم كافة ، وكان الزبير من القائلين به فى بدء الامر ، ثم رجع ، وكان من بنى أمية قوم يقولون بذلك ، منهم خالد بن سعيد بن العاص ، ومنهم عمر ابن عبد العزيز (١) .

ولم يكن الشيعة على درجة واحدة ، بل كان منهم المغالون فى تقدير على وبنيه ، ومنهم المعتدلون والمقتصدون ، وقد اقتصر المعتدلون فى تفضيله على بقية الصحابة من غير تكفير لأحد ، وقد حكى ابن أبى الحديد نحلة المعتدلين ، وهو منهم ، فقال : « كان أصحاب النجاة والخلاص والفوز فى هذه المسألة ، لأنهم سلكوا طريقة مقتصدة ، قالوا : هو أفضل الخلق فى الآخرة ، وأعلاهم منزلة فى الجنة ، وأفضل الخلق فى الدنيا ، وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب ، وكل من عاداه أو حاربه أو أبغضه ، فانه عدو الله سبحانه وتعالى ، وخالد فى النار مع الكفار والمنافقين ، الا أن يكون ممن قد ثبتت توبته ، ومات على توليه وحبه . فأما الأفاضل من المهاجرين والأنصار الذين ولوا الأمامه قبله ، فلو أنكر إمامتهم وغضب عليهم ، وسخط فعلهم ، فضلا عن أن يشهر عليهم السيف ، أو يدعو إلى نفسه ، لقلنا إنهم من الهالكين ، كما لو غضب عليهم رسول الله (ص) وآله ، لأنه قد ثبت أن رسول الله (ص) قال له : حربك حربى ، وسلمك سلمى ، وأنه قال : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وقال له : لايحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق . ولكنا رأيناه رضى إمامتهم وبايعهم وصلى خلفهم وأنكحهم ، وأكل فيئهم ، فلم يكن لنا أن نتعدى فعله ، ولا نتجاوز ما اشتهر عنه ، ألا ترى انه لما برئ من معاوية برئنا منه ، ولما لعنه لعناه ، ولما حكم بضلال أهل الشام ، ومن كان فيهم من بقايا الصحابة كعمرو بن العاص وعبد الله ابنه ، وغيرهم ، حكمنا

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن الحديد

أيضا بضلالهم . والحاصل أننا لم نجعل بينه وبين النبي ﷺ إلا رتبة النبوة ، وأعطيناه كل ماعدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه ، ولم نطعن فى أكابر الصحابة الذين لم يصح عندنا أنه طعن فيهم ، وعاملناهم بماعاملهم به عليه السلام »[١] .

٦١ — أما الغالون المتطرفون من الشيعة ، فقد رفعوا عليا إلى مرتبة النبوة حتى لقد زعم بعضهم أن النبوة كانت له ، وأن جبريل أخطأ ، وذهب إلى النبي ﷺ[٢] بل ان منهم من رفع عليا إلى مرتبة الاله ، قالوا له هو أنت (الله) . ومنهم من زعم أن الاله حل فى الأئمة على وبنيه،وهو قول يوافق مذهب النصارى فى حلول الاله فى عيسى ، ومنهم من ذهب إلى أن كل روح امام حلت فيه الالوهية ، تنتقل إلى الامام الذى يليه .

وقد أجمع أكثر الشيعة الروافض على ان آخر إمام يفرضونه لايموت ، بل هو حى يرزق باق،حتى يرجع فيملأ الأرض عدلا، كما ملئت جورا وظلما . فطائفة قالت إن على بن أبي طالب حيّ لم يمت وهم السبئية ، وطائفة قالت إن محمد ابن الحنفية حى يرضوى عنده عسل وماء ، وطائفة قالت إن يحيى بن زيد لم يصلب ، ولم يقتل بل هو حى يرزق ، والاثنا عشرية يقولون إن الثانى عشر من أئمتهم وهو محمد بن الحسن العسكرى ، ويلقبونه المهدى ، دخل فى سرداب بدارهم بالحلة وتغيب حين اعتقل مع أمه . وغاب هنا لك ، وهو يخرج آخر الزمان ، فيملأ الأرض عدلا ، وهم ينتظرونه لذلك ، ويقفون كل ليلة بعد صلاة المغرب بباب هذا السرداب ، وقد قدموا مركبا ، فيهتفون باسمه ، ويدعونه للخروج حتى تشتبك النجوم ، ثم ينفضون ، ويرحئون الأمر إلى الليلة الآتية ، وبعض هؤلاء يقول إن الامام الذى مات سيرجع إلى حياته الدنيا ، ويستشهدون لذلك بما وقع فى القرآن الكريم من قصة أهل الكهف والذى مر على قرية ، وقتيل بنى اسرائيل حين ضرب بعظام البقرة ، التى أمر بذبحها[٣] .

---

(١) شرح نهج البلاغة .

(٢) وهم العرابية وسموا بذلك لانهم قالوا انه يشبه النبي (ص) كما يشبه الغراب الغراب

(٣) مقدمة ابن خلدون بتصرف

وبعض الشيعة خلطوا بهذه الآراء آراء اجتماعية خطرة مفسدة للنسل هادمة للأديان ، فاستحلوا الخمر والميتة ونكاح المحارم ، وتأولوا قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ، إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات » .

وزعموا أن مافى القرآن من تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير كناية عن قوم يلزم بغضهم ، مثل أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ومعاوية . وكل مافى القرآن من الفرائض التى أمر الله بها كناية عمن تلزم موالاتهم مثل على والحسن والحسين وأولادهم[١] .

٦٢ — ومن ذلك نرى أن الشيعة مزيج من الآراء ، ومرتع لكثير من الأفكار ، ونحلة قد ضلت بها أوهام كثيرة ، ودخلت عليها خواطر باطلة ، ومبادىء من ملل قديمة ، وقد أرادوا أن يلبسوها بلباس الاسلام ، فضاقت عن أن تسع بعضهم عقيدة الاسلام السامية النقية وهى عقيدة التوحيد .

وقد تساءل بعض العلماء الأوروبيين عن أصل الشيعة ، وفيها مبادىء لاشك أن بعضها دخيل فى الاسلام ، فقد ذهب الأستاذ (ولهوسن) إلى أن العقيدة الشيعية نبعت من اليهودية[٢] أكثر مما نبعت من الفارسية ، مستدلا بأن مؤسسها عبد الله بن سبأ وهو يهودى .

ويميل الأستاذ (دوزى) إلى أن أصلها فارسى ، فالعرب تدين بالحرية ، والفرس يدينون بالملك ، وبالوراثة فى البيت المالك ، ولا يعرفون معنى لانتخاب الخليفة ، وقد مات محمد ولم يترك ولدا ، فأولى الناس بعده ابن عمه على بن أبى طالب فمن أخذ الخلافة منه ، كأبى بكر وعمر وعثمان والأمويين فقد اغتصبها من مستحقها .

وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى إلهى ، فنظروا هذا النظر نفسه إلى على وذريته ، وقالوا إن طاعة الامام أول واجب ، وإن طاعته طاعة الله[٣] .

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى ، والخطط للمقريزى .
(٢) إن هذا رأى الشعبى كما جاء فى العقد الفريد .
(٣) فجر الاسلام للاستاذ أحمد أمين بك .

ويقول (فان فلوتن) : قد ثبت بالفعل أن من مذاهب الشيعة ما كان مباءة للعقائد الأسيوية القديمة كالبوذية والمانوية وغيرهما [١] .

والحق الذى لامرية فيه أن الشيعة كانت مع تقديسها لآل البيت مسترادا لكثير من الديانات القديمة الأسيوية ، ففيها من المذاهب الهندية مبدأ التناسخ الذى يقول إن روح الانسان تنتقل إلى إنسان غيره ، فقد طبق بعضهم ذلك المذهب على أئمتهم ، وقالوا إن روح الامام تنتقل إلى الذى يليه ، وأخذوا من البرهمية القديمة والمسيحية مبدأ حلول الاله فى الانسان ، وأخذوا من اليهودية شيئا كثيرا ، وقال فى ذلك ابن حزم فى بيان أن عقيدة رجوع الأئمة مأخوذة من اليهودية : « سار هؤلاء فى سبيل اليهود القائلين إن إلياس عليه السلام وفنحاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم ، وسلك هذا السبيل بعض الصوفية ، فزعموا أن الخضر والياس عليهما السلام حيان إلى الآن ، وادعى بعضهم أن إلياس يلقى فى الفلوات والخضر فى المروج والرياحين وأنه متى ذكر حضر على ذكره [٢] .

وهكذا نرى الشيعة كان فيها خليط من أهواء وملل ونحل قديمة دخلت على المسلمين لافساد الاسلام ، أو تحت تأثير التربية والألف ، فدخلوا فى الإسلام ولم يستطيعوا نزع القديم .

هذه إلمامة موجزة بينت أحوال الشيعة إجمالا ، ونريد بعد ذلك أن نذكر بعض فرقهم المشهورة وتاريخ نشأتها ، لنكون على بينة من أدوار هذه الفرقة فنقول :

٦٣ — السبئية : هم أتباع عبد الله بن سبأ ، وكان يهوديا من أهل الحيرة ، أظهر الاسلام . وأمه أمة سوداء ، ولذلك يقال له ابن السوداء ، وقد كان من

---

(١) السيادة العربية.

(٢) الفصل ج ٤ ص ١٨٠ .

أشد الدعاة ضد عثمان . وقد تدرج فى نشر أفكاره ومفاسده بين المسلمين، وأكثرها موضوعة على على رضى الله عنه .

أخذ ينشر أولا بين الناس أنه وجد فى التوراة أن لكل نبى وصيا ، وأن عليا وصى محمد ، وأنه خير الأوصياء ، كما أن محمدا خير الأنبياء ، ثم حكى بأن محمدا سيرجع إلى الحياة الدنيا ، وكان يقول : عجبت لمن يقول برجعة عيسى ، ولا يقول برجعة محمد ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد » ثم تدرج من هذا إلى الحكم بألوهية على رضى الله عنه ، ولقد هم هذا بقتله إذ بلغه عنه ذلك ، ولكن نهاه عبد الله بن عباس ، وقال له : إن قتلته اختلف عليك أصحابك ، وأنت عازم على العود لقتال أهل الشام ، فنفاه على إلى ساباط المدائن ، ولما قتل رضى الله عنه استغل ابن سبأ محبة الناس له كرم الله وجهه، وأخذ ينشر حوله الأكاذيب التى تجود بها مخيلته إضلالا للناس وإفسادا ، فصار يذكر للناس « أن المقتول لم يكن عليا وإنما كان شيطانا تصور للناس فى صورته ، وأن عليا صعد إلى السماء ، كما صعد إليها عيسى بن مريم عليه السلام ، وقال : كما كذبت اليهود والنصارى فى دعواهما قتل عيسى ، كذلك كذبت الخوارج فى دعواهم قتل على، وإنما رأى اليهود والنصارى شخصا مصلوبا شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل على رأوا قتيلا يشبه عليا ، فظنوا أنه على ، وقد صعد إلى السماء ، وإن الرعد صوته والبرق تبسمه ، ومن سمع من السبئيين صوت الرعد يقول : السلام عليك ياأمير المؤمنين . وقد روى عمر بن شرحبيل أن ابن سبأ قيل له إن عليا قد قتل ، فقال : إن جئتمونا بدماغه فى صرة لم نصدق بموته ، لايموت حتى ينزل من السماء ، ويملك الأرض بحذافيرها »[1] .

٦٤ — الكيسانية : [2] هم أتباع المختار بن عبيد الثقفى ، وقد كان خارجيا ،

---

(١) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى .

(٢) نسبة إلى كيسان قيل انه مولى على رضى الله عنه . وقيل أنه تلميذ لمحمد بن الحنفية ، وقيل إنه أبو عمرة مولى بجيلة كان يحرس المختار الثقفى . وقد شهدوا له بأن محمد ابن الحنفية سمح بأن يدعو المختار —

ثم صار من شيعة على رضى الله عنه، وقد قدم الكوفة حين قدم إليها مسلم بن عقيل من قبل الحسين رضى الله عنه ، ليعلم حالها ، ويخبر ابن عمه بأمرها ، وقد أحضر عبيد الله بن زياد المختار ، وضربه ثم حبسه إلى أن قتل الحسين ، فشفع له زوج أخته عبد الله بن عمر ، فأطلق سراحه على أن يخرج من الكوفة ، فخرج إلى الحجاز ، وقد أثر عنه أنه قال فى أثناء سيره : «سأطلب بدم الشهيد المظلوم المقتول سيد المسلمين ، وابن بنت سيد المرسلين الحسين بن على ، فوربك لأقتلن بقتله عدة من قتل على دم يحيى بن زكريا » ، ثم لحق بابن الزبير ، وبايعه على أن يوليه أعماله إذا ظهر، وقاتل معه أهل الشام ، ثم رجع إلى الكوفة بعد موت يزيد ، وقال للناس : « إن المهدى ابن الوصى بعثنى إليكم أمينا ووزيرا ، وأمرنى بقتل الملحدين والطلب بدم أهل بيته ، والدفع عن الضعفاء » .

وزعم أنه جاء من قبل محمد ابن الحنفية لأنه ولى دم الحسين رضى الله عنه ، ولأن محمدا رضى الله عنه كان ذا منزلة بين الناس امتلأت القلوب بمحبته ، إذ كان كما قال الشهرستانى كثير العلم غزير المعرفة ، رواد الفكر ، مصيب النظر فى العواقب وقد أخبره أبوه أمير المؤمنين على رضى الله عنه أخبار الملاحم ، ولكن أعلن محمد ابن الحنفية البراءة من المختار على الملأ من الأمة ، وعلى مشهد من العامة ، إذ بلغته أوهامه وأكاذيبه ، وعرف خبىء نياته ؛ ومع تلك البراءة فقد تبع المختار هذا بعض الشيعة ، وأخذ هو يتكهن بينهم ، ويسجع سجعا يشبه سجع الكهان، حتى روى أنه كان يقول : « أما ورب البحار ، والنخيل والأشجار، والمهامه والقفار، والملائكة الأبرار ، لأقتلن كل جبار ، بكل لدن خطار ، ومهند بتار . . . حتى إذا أقمت عمود الدين ، وزايلت شعب صدع المسلمين، وشفيت غليل صدور المؤمنين ، لم يكبر على زوال الدنيا ، ولم أحفل بالموت إذا أتى » .

وقد أخذ المختار فى محاربة أعداء العلويين ، وأكثر من القتل الذريع فيهم ،

باسمه ، والشهرستانى فى الملل والنحل بعد اتباع المختار : فرقة غير الكيسانية ، ولكنه يقول فى المختار صار شيعيا كيسانيا ؛ فكأن المختار اتبع نحلة الشيعة الكيسانية .

ولم يعلم أن أحدا اشترك فى قتل الحسين إلا أسكن نأمته ، فخيبه ذلك فى نفوس الشيعة فالتفوا حوله ، وأحاطوا به ، وقاتلوا معه ، ولكن هزم فى قتال مصعب ابن الزبير وقتله جيش مصعب .

٦٥ — (ا) وعقيدة الكيسانية لاتقوم على ألوهية الأئمة كالسبئية الذين يعتقدون حلول الجزء الالهى فى الإنسان كما بينا ، بل تقوم على أساس أن الإمام شخص مقدس ، ويبذلون له الطاعة ، ويثقون بعلمه ثقة مطلقة ويعتقدون فيه العصمه عن الخطأ ؛ لأنه رمز للعلم الالهى .

(ب) ويدينون كالسبئية برجعة الإمام ، وهو فى نظرهم بعد على والحسن والحسين ، محمد بن الحنفية ، ويقول بعضهم إنه مات وسيرجع ، وبعضهم ، وهم الأكثرون ، يعتقدون أنه لم يمت ، بل هو بجبل رضوى عنده عسل وماء ، وقد كان من هؤلاء كثير عزة إذ يقول :

ألا إن الأئمة من قريش ولاة الحق أربعة سواء
على والثلاثة من بنيه هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبط سبط إيمان وبر وسبط غيبته كربلاء
وسبط لايذوق الموت حتى يقود الخيل يتبعه اللواء
تغيب لايرى عنهم زمان برضوى عنده عسل وماء

(ح) ويعتقدون البداء ، وهو أن الله سبحانه وتعالى يغير مايريد تبعا لتغير علمه ، وأنه يأمر بالشىء ثم يأمر بخلافه . وقد قال الشهرستانى : « وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء ، لأنه كان يدعى علم مايحدث من الأحوال إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام ، فكان إذا وعد أصحابه بكون شىء ، وحدوث حادثة ، فإن وافق كونه قوله جعله دليلا على دعواه ، وإن لم يوافق قال قد بدا لربكم » .

ويعتقدون أيضا تناسخ الأرواح ، وهو خروج الروح من جسد وحلولها فى جسد آخر ، وقد ثبت أن هذه الفكرة مأخوذة من الفلسفة الهندية القديمة .

(ه) وكانوا يقولون : « إن لكل شيء ظاهرا وباطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا ، ولكل مثال فى هذا العالم حقيقة ، والمنتشر فى الآفاق من الحكم والأسرار مجتمع فى شخص الإنسان ، وهو العلم الذى آثر على عليه السلام به ابنه محمد بن الحنفية ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقا »[١] .

وترى من هذا الذى ذكرناه ، وهو بعض مخاريقهم ، أنهم جانبوا مبادىء الإسلام ، وبعدوا عن روحه ، ورفعوا الأئمة إلى مراتب النبيين، وكأنهم اعتقدوا أن رسالة النبى ﷺ ما انتهت بموته ، بل بقيت فى بيته من بعده .

٦٦ — الزيدية : هذه الفرقة هى أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الاسلامية ، وهى لم تغل فى معتقداتها ، ولم يكفر الأكثرون منها أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ الأولين ، ولم ترفع الأئمة إلى مرتبة الاله ، ولا إلى مرتبة النبيين .

وإمامها زيد بن على بن الحسين رضى الله عنه ، خرج على هشام بن عبد الملك بالكوفة فقتل وصلب بكناسة الكوفة ، وقوام مذهبه ، وهو مذهب هذه الفرقة إلى أن عراها التغيير :

(ا) أن الأمام منصوص عليه بالوصف لا بالاسم ، وأوصاف الامام التى قالوا إنه لابد من وجودها حتى يكون إماما يبايعه الناس هى كونه فاطميا ، ورعا ، عالما ، سخيا ، يخرج داعيا الناس لنفسه . وقد خالفه فى شرط الخروج كثير من الشيعة ، وناقشه فى ذلك أخوه محمد الباقر ، وقال له : على قضية مذهبك ، والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

(ب) أنه تجوز إمامة المفضول ، فكأن هذه الصفات عندهم للإمام الأفضل الكامل ، وهو بها أولى من غيره فإن اختار أولو الحل والعقد فى الأمة إماما لم يستوف بعض هذه الصفات ، وبايعوه ، صحت إمامته ولزمت بيعته ، وبنوا على ذلك الأصل صحة إمامة الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، وعدم تكفير

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى .

الصحابة ببيعتهما . فكان زيد يرى : « أن على بن أبى طالب أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبى بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية رعوها ، من تسكين ثائرة الفتنة ، وتطييب قلوب العامة ، فإن عهد الحروب التى جرت فى أيام النبوة كان قريباً ، وسيف أمير المؤمنين على عليه السلام عن دماء المشركين لم يجف ، والضغائن فى صدور القوم من طلب الثأر كما هى ، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوا باللين والتودد والتقدم بالسن ، والسبق فى الإسلام،والقرب من رسول الله ﷺ »[1] .

وقد خذل زيداً أكثر الشيعة لقوله بذلك الأصل : قال البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق : « لما استحر القتال بينه (زيد) وبين يوسف بن عمرو الثقفى ، قالوا إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا رأيك فى أبى بكر وعمر اللذين ظلما جدك على بن أبى طالب ، فقال زيد : إنى لاأقول فيهما إلا خيرا ، وإنما خرجت على بنى أمية اللذين قتلوا جدى الحسين ، وأغاروا على المدينة يوم الحرة، ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار » ، ففارقوه عند ذلك .

(ح) ومن مذهب الزيدية جواز خروج إمامين فى قطرين مختلفين، بحيث يكون كل واحد منهما إماما فى قطره الذى خرج فيه مادام متحليا بالأوصاف التى بيناها، ويفهم من هذا أنهم لايجوزون قيام إمامين فى قطر واحد ، لأن ذلك يستدعى أن يبايع الناس لأمامين ، وذلك منهى عنه بصريح الأثر .

(ء) وقد كان الزيديون يعتقدون أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار مالم يتب توبة نصوحا ، وهم قد اقتبسوا ذلك من المعتزلة الذين يقولون هذه المقالة ، وذلك لأن زيدا رحمه الله كان ينتحل نحلة المعتزلة ، إذ أنه كان ذا صلة بواصل بن عطاء شيخهم ،وأخذ عنه آراءها فى الأصول.وروى أن ذلك كان من أسباب بغض سائر الشيعة له ، إذ أن واصلا كان يرى : « أن على بن أبى طالب فى حروبه التى جرت

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى .

بينه وبين أصحاب الجمل ، وأصحاب الشام ، ما كان على الصواب بيقين ، وان أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه »[١] وذلك أمر لا يرضى الشيعة . ولما قتل زيد بايع الزيديون ابنه يحيى ، ثم قتل هو أيضا ، ثم بويع بعد يحيى محمد الإمام وابراهيم الامام فقتلهما أبو جعفر المنصور ، ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك . ومالوا عن القول بإمامة المفضول ، ثم أخذا يطعنون فى الصحابة كسائر الشيعة ، فذهبت عنهم بذلك أولى خصائصهم .

٦٧ — **الإمامية** : ١ — وهم القائلون بأن إمامة على ثبتت بالنص عليه بالذات من النبي (ص) نصا ظاهرا ويقينا صادقا من غير تعريض بالوصف ، بل إشارة بالعين ، وعلى نص على من بعده ، وهكذا كل إمام . قالوا وما كان فى الدين أمر أهم من تعيين الامام حتى تكون مفارقته على فراغ قلب من أمر الأمة ، فانه إذ بعث لرفع الخلاف ، وتقرير الوفاق ، لا يجوز أن يفارق الأمة ويتركها هملا ، يرى كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منها طريقا لا يوافقه عليه غيره ، بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه[٢] ، ويستدلون على تعيين على رضى الله عنه بالذات ببعض آثار عن النبي (ص) يدعون صدقها وصحة سندها مثل : « من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » ومثل : « أقضاكم على » وغير ذلك من الآثار التى يدعون صحتها ، ويشك علماء الحديث من الجماعة فى صدقها ، ويستدلون أيضا باستنباطات من أمور كلف النبي عليا القيام بها ، وكلف غيره أخرى ، فيستنبطون مثلا من تكليف النبي عليا قراءة سورة براءة دون أبي بكر أنه أولى بالخلافة ، ويستنبطون من إرسال أبي بكر وعمر فى بعث أسامة مؤمرا عليهما بجدارة على بالخلافة دونهم ، لأنه ما أمر عليه قط ، وهكذا استدلالاتهم وهى كثيرة .

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى . وتلك الرواية محل نظر ، لأن المعروف فى تاريخ المعتزلة أنهم الشيعة المعتدلة ، وكثير من الشيعة يذهبون فى العقائد مذهب المعتزلة .

(٢) الملل والنحل للشهرستانى .

٢ — وقد اتفق الإمامية على خلافة الحسن بعد على ، ثم الحسين ، واختلفوا بعد ذلك فى سوق الإمامة ، ولم يتفقوا على رأى واحد ، بل انقسموا فرقا عدها بعضهم نيفا وسبعين ، وأعظمها فرقتان : الاثنا عشرية ، والاسماعيلية .

الاثناعشرية — أما الأولون فيرون أن الخلافة بعد الحسين لعلى زين العابدين ثم لمحمد الباقر بن زين العابدين، ثم لجعفر الصادق بن محمد الباقر، ثم لابنه موسى الكاظم، ثم لعلى الرضا ، ثم لمحمد الجواد ، ثم لعلى الهادى ، ثم للحسن العسكرى ، ثم لمحمد ابنه ، وهو الإمام الثانى عشر . ويقولون إنه دخل سردابا فى دار أبيه بسر من رأى وأمه تنظر إليه ، ولم يعد بعد ، ثم اختلفوا فى سنه فقيل كانت سنه إذ ذاك أربع سنوات ، وقيل ثمانى سنوات ، وكذلك اختلفوا فى حكمه ، فقال بعضهم إنه كان فى هذه السن عالما بما يجب أن يعلمه الامام ، وإن طاعته كانت واجبة ، وقال آخرون كان الحكم لعلماء مذهبه ، حتى بلغ فوجبت طاعته .

٦٨ — الاسماعيلية : وهى طائفة من الشيعة الامامية انتسبت إلى اسماعيل بن جعفر ، ويسمون أيضا الباطنية ، لقولهم بالإمام الباطن .

تقول هذه الطائفة ان الامام بعد جعفر الصادق ابنه اسماعيل بنص من أبيه ، وفائدة النص ، وإن كان قد مات قبل أبيه ، إنما هو بقاء الامامة فى عقبه ، ثم انتقلت الامامة من اسماعيل إلى محمد المكتوم ، وهو أول الأئمة المستورين، وبعد محمد المكتوم ابنه جعفر المصدق ، وبعده ابنه محمد الحبيب ، وهو آخر المستورين ، وبعده ابنه عبد الله المهدى الذى ملك المغرب ، وملك بعده بنوه مصر ، وهم الفاطميون (١) .

وقد اضطهدت تلك الطائفة فى أول أمرها فيمن اضطهد ، حتى فر معتنقو مذهبها إلى فارس ، وهناك خالط المذهب آراء الفرس القديمة وغيرها ، وقام فيها رجال ذوو أهواء ، يقضون لبانتهم باسم الدين ، فتولوا زعامتها .

---

(١) مقدمة ابن خلدون .

وأول ناشرى دعوتها رجل يقال له ديصان، أخذها عن عبد الله القداح، ونشرها فى بلاد فارس . ثم بدا له أن ينشرها فى قلب الدولة ، فجاء إلى البصرة ، ودعا الناس سرا ، وجذب إليه رجلا من وجهاء اليمن كان يزور مقابر أهل البيت ، فاتفقا على بث الدعوة لآل البيت فى اليمن، ونفذا مادبرا ، ثم أرسل القداح رجلين إلى المغرب لسهولة انقيادها للدعاة ، وقال لهما احرثا الأرض حتى يأتى صاحب البذر ، ثم سال سيل الدعوة الشيعية فى بلاد المغرب ، حتى أخذ الفاطميون ملك الأغالبة فى أفريقية ، ثم اقتطعوا مصر من الخليفة العباسى على ما هو معلوم فى التاريخ .

٢ — الخوارج

٦٩ — هم أشد الفرق الاسلامية دفاعاً عن اعتقادهم ، وحماسة لأفكارهم ، وشدة فى تدينهم فى الجملة ، واندفاعا وتهوراً فيما يدعون إليه ، وما يفكرون فيه ، وهم فى اندفاعهم وتهورهم يستمسكون بألفاظ قد أخذوا بظواهرها ، وظنوها دينا مقدساً ، لا يحيد عنه مؤمن ، ولا يخالف سبيله إلا من مالت به نفسه إلى البهتان ، ودفعته إلى العصيان . استرعت ألبابهم كلمة لا حكم إلا لله ، فاتخذوها دينا ينادون به فى وجوه مخالفيهم ، ويقطعون به كل حديث ، فكانوا كلما رأوا عليا يتكلم قذفوه بهذه الكلمة ، وقد روى أنه رضى الله عنه قال فى شأنهم عندما قالوها وكرروا قولها : « كلمة حق يراد بها باطل ، نعم إنه لا حكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله ، وإنه لابد للناس من أمير بر أو فاجر ، يعمل فى إمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويبلغ الله فيها الأجل ، ويجمع به الفىء ، ويقاتل به العدو ، وتؤمن به السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوى ، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر » .

وقد استهوتهم فكرة البراءة من عثمان ، وعلى ، والحكام الظالمين ، حتى احتلت افهامهم ، واستولت على مداركهم ، استيلاء تاما ، وسدت عليهم كل طريق للوصول إلى الحق ، فمن تبرأ من عثمان وعلى وطلحة والزبير والظالمين من بنى أمية سلكوه فى جمعهم ، وتسامحوا معه فى مبادىء أخرى من مبادئهم ، ربما كانت أشد أثراً ، والخلاف فيها يبعده عنهم أكثر من الخلاف فى هذا التبرؤ . خرج ابن الزبير على الأمويين ، فناصروه ووعدوه البقاء على نصرته والقتال فى صفه ، ولما علموا أنه لا يتبرأ من أبيه وطلحة وعلى وعثمان نابذوه وفارقوه .

ولما ناقش عمر بن عبد العزيز شوذبا الخارجى كان محز الخلاف ، ومفصل المناقشة ، هو التبرؤ من أهل بيته الظالمين ، مع إقرار الخوارج أنه خالفهم ، ومنع استمرار ظلمهم ، ورد إلى الناس مظالمهم ، ولكن استحوذت عليهم فكرة التبرؤ

فكانت الحائل بينهم وبين الدخول فى غمار الجماعة الإسلامية .

٧٠ — وإنهم ليشبهون فى استحواذ الألفاظ البراقة على نفوسهم واستيلائها على مداركهم ـ اليعقوبيين الذين ارتكبوا أقسى الفظائع فى الثورة الفرنسية ، فقد استولت على هؤلاء ألفاظ الحرية والمساواة والأخاء ، وباسمها قتلوا الناس وأهرقوا الدماء ، وأولئك استولت عليهم الفاظ الايمان، ولا حكم إلا لله ، والتبرؤ من الظالمين ، وباسمها أباحوا دماء المسلمين ، وخصبوا البلاد الإسلامية بالدماء ، وشنوا الغارة فى كل مكان ، ويظهر أن الحماسة التى امتازوا بها كانت هى الوحدة الجامعة بينهم وبين اليعقوبيين ، وما صدر عن الفريقين من أعمال متشابهة ما كان إلا لهذه الحماسة وقوة العاطفة . قال العلامة جوستاف لوبون فى وصف اليعقوبيين فى كتابة الثورة الفرنسة « وتوجد النفسية اليعقوبية خاصة عند ذوى الأخلاق المتحمسة الضيقة ، وتتضمن هذه النفسية فكراً قاصراً عنيداً يجعل اليعقوبى كثير السذاجة ، ولما كان لهذا لا يدرك من الأمور إلا علائقها الظاهرية ، فانه يظن أن ما يتولد فى روحه من الصور الوهمية حقائق ، ويفوته ارتباط الحوادث بعضها ببعض ، وما ينشأ عن ذلك من النتائج . ولا يحوله بصره عن خياله أبداً ، إذن فاليعقوبى لا يقترف الآثام لتقدم منطقه العقلى . إذ لا يملك منه إلا قليلا ، وإنما يسير مستيقناً ،وعقله الضعيف يخدم اندفاعاته حيث يتردد ذو المدارك الساميه فيقف »

وإن هذا الوصف البديع لليعقوبيين هو وصف كامل صحيح لأكثر نواحى الخوارج النفسية . وسترى فيما يلى من الحوادث والمناقشات ما يؤيد ذلك ، ويثبت صحته .

٧١ — ولم تكن الحماسة والتمسك بظواهر الألفاظ ، فقط هى الصفات الواضحة فى الخوارج ، بل هناك صفات أخرى ،منها حب الفداء والرغبة فى الموت والاستهداف للمخاطر من غير داع قوى يدفع إلى ذلك ، وربما كان منشأ ذلك هوساً عند بعضهم واضطراباً فى أعصابهم ، لامجرد الشجاعة والتمسك بالمذهب فقط وانهم ليشبهون فى ذلك النصارى الذين كانوا تحت حكم العرب فى الأندلس . فقد

أصاب فريقا منهم هوس جعلهم يقدمون على أسباب الموب وراء عصبية جامحة ، وفكرة فاسده . واقرأ ماكتبه الكونت هنرى دى كاسترى فى وصفهم ، فانك سترى وصفا ينطبق فى كثير من النواحى على الخوارج ، فقد قال . « أراد كل واحد (من هؤلاء النصارى) أن يذهب إلى مجلس القضاء ليسب محمداً ، ويموت، فتقاطروا عليه أفواجاً أفواجاً ، حتى تعب الحجاب من ردهم ، وكان القاضى يصم الآذان كيلا يحكم عليهم بالاعدام ، والمسلمون مشفقون على هؤلاء المساكين ويظنونهم من المجانين ، ولقد كان من الخوارج من يقاطع عليا فى خطبته ، بل من يقاطعه فى صلاته ومن يتحدى المسلمين محتسباً الله فى ذلك ، ظاناً أنه قربة يتقرب بها إليه . ولما قتلوا عبدالله بن خباب بن الارت ، وبقروا بطن جاريته قال لهم على : ادفعوا إلينا قتلته . قالوا : كلنا قتله . فقاتلهم على حتى كاد يبيدهم ، ولم يمنع ذلك بقيتهم من أن يسيروا فى طريقهم ، موغلين فى الدعوة إليها والحماسة لها ، فبينهم وبين أولئك النصارى شبه قريب من هذه الناحية .

فالاخلاص للاسلام كان صفات كثيرين منهم ، وان كان معه هوس بفكرة فيه ، والتأثر بناحية واحدة من نواحيه ، يروى أن علياً رضى الله عنه أرسل إليهم ابن عباس يناقشهم ، فلما وصل إليهم رحبوا به وأكرموه فرأى منهم جباها نرحة لطول السجود ، وأيديا كثفنات الأبل ، عليهم قمص مرحضة [١] . » فاخلاصهم لدينهم فى الجملة أمر لا موضع فيه لارتياب ، ولكنه اخلاص قد عراه ضلال فى فهم الدين ، وإدراك لبه ومرماه ، فالمسلم المخالف لهم لا عصمة لدمه ، بينما الذمى دمه معصوم ، قال أبو عباس المبرد فى الكامل « من طريف أخبارهم انهم أصابوا مسلما ونصرانياً . فقتلوا المسلم ، وأوصوا بالنصرانى ، وقالوا احفظوا ذمة نبيكم . . . لقيهم عبدالله بن خباب وفى عنقه مصحف ، ومعه امرأته، وهى حامل ، فقالوا : ان الذى فى عنقك ليأمرنا أن نقتلك . . قالوا فما تقول فى أبى بكر وعمر ؟ فأثنى خيراً . قالوا : فما تقول فى على قبل التحكيم وفى عثمان فى ست سنين، فأثنى خيراً . قالوا : فما

---

(١) الكامل للمبرد ص ١٤٣ جزء ٢

تقول فى التحكيم ؟ قال : أقول ان علياً أعلم بكتاب الله منكم ، وأشد توقياً على دينه وأنفذ بصيرة . قالوا : انك لست تتبع الهدى ، إنما تتبع الرجال على أسمائها ، ثم قربوه إلى شاطىء النهر ، فذبحوه . . . وساموا رجلا نصرانياً بنخله له ، فقال : هى لكم . فقالوا : والله ما كنا لنأخذها إلا بثمن. قال : ما أعجب هذا : أتقتلون مثل عبدالله بن خباب ، ولا تقبلوا منا ثمن نخلة ! »

٧٢ — ولماذا كان التعصب للفكرة ، والهوس لها والتشدد فيها مع الخشونة فى الدفاع ، والتهور فى الدعوة إليها وحمل الناس عليها بقوة السيف ، والعنف والقسوة بدرجة لا رفق فيها ، وبحال لا تتفق مع سماحة هذا الدين ؟ السبب فى ذلك فيما أعتقد أن الخوارج كان أكثرهم من عرب البادية ، وقليل منهم كان من عرب القرى ، وهؤلاء كانوا فى فقر مدقع ، وشدة بلاء قبيل الإسلام ، ولما جاء الإسلام لم تزد حالتهم المادية حسناً ، لأن كثير منهم استمروا فى باديتهم بلأوائها وشدتها وصعوبة الحياة فيها ، وأصاب الإسلام شغاف قلوبهم مع سذاجة فى التفكير وضيق فى التصور ، وبعد عن العلوم ؛ فتكون من مجموع ذلك نفوس مؤمنة متعصبة ، لضيق نطاق العقول ، ومتهورة مندفعة وزاهدة ، لأنها لم تجد ، والنفس التى لا تجد إذا غمرها إيمان ، ومس وجدانها اعتقاد صحيح ، انصرفت عن الطموح إلى شهوات الدنيا ، وملاذ هذه الحياة ، واتجهت إلى الحياة الأخرى ، وإلى نعيمها والرغبة فى التمتع بملاذها ، والابتعاد عما يؤدى إلى جحيمها وشقائها ، ولقد كانت معيشتهم دافعة لهم على الخشونة والقسوة والعنف ؛ إذ النفس صورة لما تألف وترى ، ولو أنهم عاشوا عيشة رافهة فاكهة بنوع من النعيم لألان ذلك من صلابتهم ورطب من شدتهم ، ونهنه من حدتهم ، يروى أن زياد ابن أبية بلغه « عن رجل يكنى أبا الخير من أهل البأس والنجدة أنه يرى رأى الخوارج فدعاه ، فولاه ورزقه أربعة آلاف درهم فى كل شهر ، وجعل عمالته فى كل سنة مائة ألف . فكان أبو الخير يقول . ما رأيت شيئاً خيراً من لزوم الطاعة ، والتقلب بين أظهر الجماعة ، فلم يزل والياً حتى أنكر منه زياد شيئاً ، فتنمر لزياد فحبسه ، فلم يخرج من حبسه حتى مات »

انظر إلى النعمة كيف ألانت من طباعه ، وهذبت من نفسه ، وجعلته سمحا رفيقاً بعد أن كان متعصباً عنيفاً .

٧٣ — ونحن ان وصفنا أكثر الخوارج بالاخلاص فى خروجهم على على والأمويين من بعده ، لا ننكر أن هناك غير العقيدة أمورا أخرى حفزتهم على الخروج من أعظمها وضوحا ـ أنهم كانوا يحسدون قريشاً على استيلائهم على الخلافة ، واستبدادهم بالأمر دون الناس . والدليل على ذلك أن أكثرهم من القبائل الربعية التى كانت بينها وبين القبائل المضرية الاحن الجاهلية والعداوات القديمة التى خفف الإسلام حدتها ، ولم يذهب بكل قوتها ، بل بقيت منها آثار غير قليلة مستمكنة فى القلوب متغلغلة فى النفوس ، وقد تظهر فى الآراء والمذاهب من حيث لا يشعر المعتنق للمذهب ، الآخذ بالرأى،وان الانسان قد يسيطر على نفسه هوى يدفعه إلى فكرة معينة ، ويخيل إليه ان الاخلاص رائده ، والعقل وحده يهديه ، وهذا أمر واضح فى الأمور التى تجرى فى الحياة فى كل ظواهرها،فالانسان ينفر من كل فكرة اقترنت بما يؤلمه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فلابد أن نتصور أن الخوارج وأكثرهم ربعيون رأوا الخلفاء قوما مضريين ، فنفروا من حكمهم ، واتجه تفكيرهم إلى آراء فى الخلافة تحت ظل ذلك النفور من حيث لا يشعرون وظنوا أنه محض الدين ، ولب اليقين ، وانه لا دافع لهم إلا الاخلاص لدينهم ، والتوجه لربهم ، وليس بمانع لدينا أن يكون الاخلاص فى طلب الدين عند بعضهم لا تشوبه شائبة ، ولم يختلط به أى درن من غرض أو عارض من سوء — وهو الذى دفع بعضهم إلى الخروج والله أعلم بما تخفى الصدور .

٧٤ — والخوارج كما رأيت أكثرهم من العرب . والموالى كانوا فيهم عدداً قليلا ، مع أن آراءهم فى الخلافة من شأنها أن تجعل للموالى الحق فى أن يكونوا خلفاء ، عند ما تتوافر فى أحدهم شروطها ، إذ الخوارج لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب ، ولا على قبيل من قبيلهم ، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس ، أو فريق من الناس . والسبب فى نفور الموالى من مذهبهم أنهم هم

كانوا ينفرون من الموالى ، ويتعصبون ضدهم. وقد روى ابن أبى الحديد ، ان رجلا من الموالى خطب امرأة خارجية . فقالوا لها فضحتينا ، وربما لو تركوا تلك العصبية لتبعهم كثيرون من الموالى .

ومع ان الموالى فى الخوارج كانوا عدداً قليلا نرى لهم أثراً فى بعض فرقهم فاليزيدية [١] ادعوا ان الله سبحانه وتعالى يبعث رسولا من العجم ينزل عليه كتاباً ينسخ بشرعه الشريعة المحمدية . والميمونية [٢] أباحوا نكاح بنات الأولاد [٣] وبنات أولاد الأخوة ، وبناث أولاد الأخوات [٣] وهذه كما نرى مبادىء كفر واضح أنها تفكير فارسى ، إذ الفرس المجوس هم الذين يحنون إلى نبى من فارس وهم الذين يبيحون الأنكحة السابقة .

٧٥ — من الكلام السابق عرفنا عقلية الخوارج ونفسيتهم وقبائلهم ، والحق أن آراءهم مظهر واضح لتفكيرهم وسذاجة عقولهم ونظراتهم السطحية ، ونقمتهم على قريش ، وكل القبائل المصرية .

ا — وأول آرائهم ، وأحكمها وأسدها أن الخليفة لايكون إلا بانتخاب حر صحيح يقوم به عامة المسلمين ، لايقوم به فريق دون فريق ، ولاجمع دون جمع ، ويستمر خليفة ما دام قائما بالعدل ، مقيما للشرع ، مبتعدا عن الخطأ والزيغ ، فان حاد وجب عزله أو قتله .

ب — ولا يرون أن بيتا من بيوت العرب اختص بأن يكون الخليفة منه ، فليست بالخلافة فى قريش كما يقول غيرهم ، وليست لعربى دون أعجمى ، والجميع فيها سواء ، بل يفضلون أن يكون الخليفة غير قريشى ، ليسهل عزله أو قتله إن خالف الشرع وحاد عن الحق ، وجانب الصواب ، إذ لاتكون له عصبية تحميه ،

---

(١) اتباع يزيد بن أبى انيسة الخارجى

(٢) اتباع ميمون العجردى ، وذلك لأنهم لما انفصلوا عن النجدات أقاموا بسجستان فسرت اليهم الآراء الفارسية .

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادى .

ولا عشيرة تؤويه ، ولا ظل غير ظل الله يستظل به ، وعلى هذا الأساس اختار أوائلهم عبد الله بن وهب الراسبى ، وأمروه عليهم ، وسموه أمير المؤمنين ، وليس بقرشى . وكان ذلك المبدأ جديرا بأن يغرى جماهير المسلمين باعتناق مذهبهم ، ولكن ازدراءهم بالموالى واستباحتهم لدماء المسلمين وسبيهم للنساء والذرية ، وطعنهم فى إيمان على وكثير من آل البيت ، كل هذا حال بينهم وبين قلوب الناس أن تصغى إليهم .

(ح) — ولا ننسى أن نذكر هنا أن النجدات من الخوارج يرون أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط ، وانما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم ، فان رأو أن ذلك لا يتم إلا بامام يحملهم على الحق فأقاموه جاز ، فاقامة الامام فى نظرهم ليست واجبة بايجاب الشرع ، بل جائزة ان اقتضتها المصلحة ، ودعت إليها الحاجة .

(ط) — ويرى الخوارج تكفير أهل الذنوب ولم يفرقوا بين ذنب يرتكب عن قصد للسوء ، ونية للاثم ، وخطأ فى الرأى والاجتهاد يؤدى إلى مخالفة وجه الصواب ، ولذا كفروا عليا بالتحكيم ، مع أنه لم يقدم عليه مختارا ، وإن سلم أنه اختاره ، فالأمر لا يعدو مجتهدا أخطأ ولم يصب ، ان كان التحكيم ليس من الصواب فلجاجتهم فى تكفيره رضى الله عنه دليل على أنهم يرون الخطأ فى الاجتهاد يخرج عن الدين ، ويفسد اليقين ، وكذلك كان شأن طلحة والزبير وعثمان وغيرهم من علية الصحابة الذين خالفوهم فى جزئية من الجزئيات ، فكفروهم للاجتهاد الخطأ فى زعمهم ، وقد ساق ابن أبى الحديد أدلتهم التى تمسكوا بها فى تكفير مرتكب الذنب ، ورد عليها ، ولا يهمنا وجه الرد ، وانما يهمنا ذكر بعض الأدلة لنعرف منها وجهات نظرهم ، وكيف كانوا يفكرون ، وسترى أن تفكيرهم كان سطحيا ، لا يتعمقون فى بحث ، ولا يتقصون أطراف موضوع .

وهذه الأدلة كثيرة منها قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا . ومن كفر فان الله غنى عن العالمين » فجعل تارك الحج كافرا ، وترك الحج كبيرة ، فكل مرتكب كبيرة كافر فى زعمهم ، ومنها قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما

أنزل الله فأولئك الكافرون » ، وكل مرتكب للذنوب قد حكم بغير ما أنزل الله فى زعمهم فهو كافر ، ومنها قوله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين اسودت وجوههم، أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون» قالوا والفاسق لايجوز أن يكون ممن ابيضت وجوههم ، فوجب أن يكون ممن اسودت ، ووجب أن يسمى كافرا لقوله تعالى بما كنتم تكفرون ، ومنها قوله تعالى : « وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة، ووجوه يومئذ عليهاغبرة ترهقها قترة أولئك هم الكفرة الفجرة ، والفاسق على وجهه غبرة ، فوجب أن يكون من الكفرة . ومنها قوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » أثبت الظالم جاحدا ، وهذه صفة الكفار (١)

وكل هذه الدلائل كما ترى ظواهر نصوص ، قد نظروا اليها نظرا سطحيا ولم يدركوا مراميها ولا أسرارها ، ولم يصيبوا هدفها . وكان على رضى الله عنه يحتج على من عاصروه منهم بالحجج الدامغة ، والأدلة القاطعة . ومما قاله رداً عليهم : « فان أبيتم أن تزعموا الا أنى أخطأت ، وضللت ، فلم تضلون عامة أمة محمد ﷺ وآله بضلالى ، وتأخذونهم بخطئى ، وتكفرونهم بذنوبى ، سيوفكم على عواتقكم تضعونها مواضع البر والسقم ، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب ، وقد علمتم أن رسول الله ﷺ وآله رجم الزانى المحصن ثم صلى عليه ، ثم ورثه أهله ، وقتل القاتل ، وورث ميراثه أهله ، وقطع يد السارق وجلد الزانى غير المحصن ، ثم قسم عليهما من الفىء ، ونكحا المسلمات ، فأخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله بذنوبهم ، وأقام حق الله فيهم ، ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام ، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله » وفى ذلك الكلام القيم رد مفحم لا يمارون فيه ، ولا يستطيعون أن يثيروا حوله غباراً . ولعله رضى الله عنه عدل عن الاحتجاج بالكتاب إلى الاحتجاج بالعمل الذى كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم ، لأن العمل لايقبل

---

(١) ملخص من شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد المجلد الثانى ص ٣٠٧ و ٣٠٨ وارجع الى الموضوع كاملا فيه .

تأويلا ، ولا يفهم إلا على الوجه الصحيح فلا يتسع لنظراتهم السطحية، وتفكيرهم الذى لا يصيب إلا جانبا واحدا ، ولا يتجه إلا إلى اتجاه جزئى ، وفى الاتجاه الجزئى فى فهم العبارات والأساليب ضلال عن مقصدها ، وبعد عن مرماها ، وفى النظرة الكلية الشاملة الصواب ، ادراك الحق من كل نواحيه ، فهو رضى الله عنه جاد لهم بالعمل ، حتى يقطع عليهم كل تأويل ، ولكى يبين لهم وضح الحقيقة من غير أن يجعل لتلبيساتهم الفاسدة أى باب من أبواب الحيرة والاضطراب .

٧٦ — هذه جملة الآراء التى اعتنقها أكثرهم ، ولم يتفقوا فى غيرها على مذهب أو رأى أو نظر ، بل كانوا كثيرى الخلاف، يشجر بينهم الخلاف لأصغر الأمور وأقلها ، وربما كان هذا هو السر فى كثير من انهزاماتهم . وكان المهلب بن أبى صفرة الذى كان فى العصر الأموى ترساً للجماعة الإسلامية ، يتخذ الخلاف بينهم ذريعة لتفريقهم وخضد شوكتهم والقل من حدتهم ، وإذا لم يجدهم مختلفين دفع إليهم من يثير الاختلاف بينهم ، يحكى ابن أبى الحديد « ان حداداً من الأزارقة كان يعمل نصالا مسمومة ، فيرمى بها أصحاب المهلب ، فرفع ذلك إلى المهلب فقال أنا أكفيكموه ان شاء الله ، فوجه رجل من أصحابه بكتاب ، وألف درهم إلى عسكر قطرى بن الفجاءة قائد الخوارج ، فقال له : ألق هذا الكتاب فى العسكر والدراهم ، واحذر على نفسك ، فمضى الرجل وكان فى الكتاب :

أما بعد ، فان نصالك قد وصلت إلى ، وقد وجهت إليك بألف درهم فاقبضها وزدنا من النصال ، فرفع الكتاب إلى قطرى فدعا الحداد ، فقال ما هذا الكتاب قال : لا أدرى ، قال فما هذه الدراهم ؟ قال لا أعلم بها ، فأمر به فقتل ، فجاء عبدربه الصغير مولى بنى قيس بن ثعلبه فقال ؟ قتلت رجلا على غير ثقة وتبين ؟ قال قطرى: إن قتل رجل فى صلاح الناس غير منكر ، وللامام أن يحكم بما يراه صالحاً ،وليس للرعية أن تعترض عليه ، فتنكر له عبدربه فى جماعة معه ، ولم يفارقوه . وبلغ ذلك المهلب فدس إليهم رجلا نصرانياً جعل له جعلا يرغب فى مثله : وقال . إذا رأيت قطريا فاسجد له ، فاذا نهاك فقل إنما سجدت لك، ففعل ذلك النصرانى ، فقال

قطرى ! إنما السجود لله تعالى . فقال ما سجدت إلا لك فقال رجل من الخوارج : إنه قد عبدك من دون الله ، وتلا قوله تعالى « انكم وما تعبدون من دون حصب جهنم ، أنت لها واردون » فقال قطرى إن النصارى قد عبدوا عيسى ابن مريم ، فما ضر عيسى ذلك شيئا . فقام رجل من الخارج إلى النصرانى فقتله، فانكر قطرى ذلك عليه وأنكر قوم من الخوارج إنكاره ، وبلغ المهلب ذلك ، فوجه إليهم رجلا يسألهم ، فأتاهم الرجل ، فقال أرأيتم رجلين يخرجان مهاجرين لكم : فمات أحدهما فى الطريق وبلغ الآخر إليكم ، فامتحنوه فلم يجز المحنة ما تقولون ؟ فقال بعضهم ! أما الميت فمن أهل الجنة ، وأما الذى لم يجز المحنة فكافر حتى يجيز المحنة ، وقال قوم آخرون هما كافران حتى يجيز المحنة ، فكثر الاختلاف، وخرج قطرى إلى حدود اصطخر ، فأقام شهراً والقوم فى خلافهم [١] .

انظر كيف كان ذلك القائد العظيم ، يستغل حماستهم ، وشدة تعصب كل منهم لرأيه ، وسذاجة تفكيرهم . وضعف مداركهم ؛ فيؤرث نيران العداوه بينهم ويؤجج لهيب الاختلاف ؛ ليكون بأسهم بينهم شديداً ، ويكونوا ضعفاء أمام عدوهم ، وفى الحق إن مثارات الخلاف بينهم كانت كثيرة ، وكثيرا ما كانت من غير باذر لبذور الخلاف بينهم ، ولذلك انقسموا إلى فرق كثيرة ، ولنتكلم كلمة عن أظهر فرقهم ورؤوسهم ، وهم :

١٧٧ — الأزارقة : هم أتباع نافع بن الأزرق الحنفى ، أى بنى حنيفة من القبائل الربعية ، وكانوا أقوى الخوارج شكيمة ، وأكثرهم عددا ، وأعزهم نفرا قاتلوا بقيادة نافع قواد الأمويين ، وابن الزبير تسعة عشر عاما ، ولما قتل نافع فى ميادين القتال جاء من بعده نافع بن عبد الله ، ثم قطرى بن الفجاءة وفى عهده ضعف شأنهم ، بسبب بغض الناس لهم ، لشهرتهم بسفك الدماء ، وتألب المسلمين عليهم ، واختلافهم فيما بينهم ، فهزموا فى كل مكان ، ثم توالت انهزاماتهم من بعده إلى أن انتهى أمرهم ، وقد ذهبوا إلى المبادىء العامة التى ذكرناها للخوارج، وزادوا عليها.

---

(١) شرح نهج البلاغة المجلد الأول ص ٤٠١ .

ا — أن مخالفيهم من عامة المسلمين ، ومن لايرون رأيهم من الخوارج مشركون ، وكذلك قعدة الخوارج مشركون .

ب — ان اطفال مخالفيهم مشركون مخلدون فى النار .

حـ — دار المخالفين دار حرب ، ويجوز قتل أطفالهم ونسائهم وسبيهم .

ى — إسقاط حد الرجم عن الزانى ، إذ ليس فى القرآن ذكره ، وإسقاط حد قذف المحصنين من الرجال ، مع وجوب الحد على قاذفى المحصنات من النساء .

هـ — جواز الكبائر والصغائر على الأنبياء [١]

٧٨ — النجدات : هم أتباع نجدة بن عويمر الحنفى ، وقد خالفوا الأزارقة فى تكفير القعدة من الخوارج ، واستحلال قتل الأطفال [٢] وزادوا عليهم استحلال أهل العهد والذمة ، وقد كانوا باليمامة ، وقد كانوا مع أبى طالوت الخارجى ، ثم بايعوا نجدة سنة ست وستين ، فعظم أمره وأمرهم ، حتى استولى على البحرين ، وعمان ، وحضرموت ، واليمن ، والطائف ، ثم اختلفوا على نجدة لأمور نقموها عليه ، منها أنه أرسل ابنه فى جيش ، فسبو نساء ، وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة ، فعذرهم . ومنها أنه تولى أصحاب الحدود من أصحابه ، وقال لعل الله تعالى يعفو عنهم ، وإن عذبهم ففى غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، ومنها أنه ارسل جيشا فى البحر ، وجيشا فى البر ، ففضل الذين بعثهم فى البر فى العطاء .

وقد ترتب على اختلافهم أن انقسموا إلى ثلاث فرق : فرقة ذهبت إلى سجستان مع عطية بن الأسود الحنفى ، وفرقة ثاروا مع أبى فديك على نجدة فقتلوه ، وفرقة عذرت نجدة فى أحداثه ، وهم الذين بقى لهم اسم النجدات ، وقد بقى أبو فديك بعد نجدة ، إلى أن ارسل اليه عبد الملك بن مروان جيشا هزمه ،

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى

(٢) وقد علمت مما مضى ان النجدات لايرون اقامة امام وأجبا وجوبا شرعيا ومما خالف فيه نجدة نافعا جواز التقية فانه يجوزها ونافع يمنعها .

وبعث برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فانتهى أمر هذه الطائفة .

٧٩ — الصفرية : أتباع زياد بن الأصفر . وهم فى آرائهم أقل تطرفا من الأزارقة ، وأشد من غيرهم ، قد خالفوا الأزارقة فى مرتكبى الكبائر ، فلم يتفقوا على إشراكه ، بل منهم من يرى أن الذنوب التى فيها الحد ، لا يتجاوز بمرتكبها الاثم الذى سماه الله به كالسارق ، والزانى ، وما ليس فيه حد ، فمرتكبه كافر ، ومنهم من يقول إن صاحب الذنب الذى فيه حد لا يكفر حتى يحده الوالى .

ومن الصفرية أبو بلال مرداس ، وكان رجلا صالحا زاهدا ، خرج فى أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة ، ولم يتعرض للناس ، وكان يأخذ من مال السلطان ما يكفيه إن ظفر به ، ولا يريد الحرب ، فأرسل اليه عبيد الله بن زياد جيشا قضى عليه ، ومنهم عمران بن حطان ، وكان شاعرا زاهدا ، قد طاف فى البلاد الاسلامية فارا بنحلته ، وقد انتخبه هؤلاء الخوارج إماما لهم بعد أبى بلال .

٨٠ — العجاردة : هم أصحاب عبد الكريم بن عجرد أحد أتباع عطية بن الأسود الحنفى ، وهم قريبون جدا من النجدات فى أصل نحلتهم ، وجملة آرائهم ، إذ أنهم يتولون القعدة من الخوارج ، إذا عرفوا بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فرضا ، ولا يكون مال المخالف فيئا إلا إذا قتل صاحبه .

وقد افترقت العجاردة فرقا كثيرة ، فى أمور : منها ما يتعلق بالقدر وقدرة العبد ومنها ما يتعلق بأطفال المخالفين ، وكان يدفعهم إلى الخلاف مسائل جزئية ، فينتهى الأمر إلى الكلام فى قضايا عامة تصيرهم فرقا وأحزابا ، ومن أمثلة ذلك أن رجلا منهم اسمه شعيب كان مدينا لآخر اسمه ميمون ، فلما تقاضى هذا دينه ، قال شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال ميمون : قد شاء الله تلك الساعة ، فقال شعيب : لو كان قد شاء ذلك لم أستطع إلا أن أعطيكه ، فقال ميمون : قد أمر الله بذلك ، وكل ما أمر به فقد شاءه ، ومالم يشأ لم يأمر به . فافترقت العجاردة فى ذلك إلى ميمونية وشعيبية ، وكتبوا إلى رئيسهم عبد الكريم . فقال : إنما نقول

ماشاء الله كان ، ومالم يشأ لم يكن ، ولا تلحق بالله سواء . فادعى كل أن الجواب يؤيده .

ويروى أن عجرديا اسمه ثعلبة كانت له بنت فخطبها عجردى آخر . وأرسل إلى أمها يسألها : هل بلغت البنت ؟ فإن كانت قد بلغت ؛ ورضيت الإسلام على الشرط الذى تعتبره العجاردة ، لم يبال كم كان مهرها فقالت : إنها مسلمة فى الولاية ، سواء أبلغت ، أم لم تبلغ . فرفع الأمر إلى عبد الكريم ، فاختار البراءة من الأطفال ، وخالفه ثعلبة ، وافترقت من العجاردة على ذلك ـ فرقة هى الثعالبة .

٨١ — الأباضية : وهم أتباع عبد الله بن إباض ، وهم أكثرهم الخوارج اعتدالا ، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية رأيا وتفكيرا ، فهم أبعد عن الشطط والغلو ، وأقرب إلى الاعتدال ، وجملة آرائهم :

١ — أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ، ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفارا ، ويروى عنهم انهم قالوا : انهم كفار نعمة .

٢ — دماء مخالفيهم حرام فى السر لا فى العلانية ، ودارهم دار توحيد إلا معسكر السلطان .

٣ — لا يحل من غنائمهم فى الحرب الا الخيل ، والسلاح ، وكل مافيه قوة فى الحروب ، ويردون الذهب والفضة إلى أصحابها .

٤ — تجوز شهادة المخالفين ، ومناكحتهم ، والتوارث معهم . ومن هذا يتبين اعتدالهم ، وقربهم من إنصاف المخالفين ، ومن أجل ذلك بقوا إلى اليوم فى بعض جهات العالم الإسلامى .

٨٢ — خوراج لايعدون من المسلمين : قام مذهب الخوارج على الغلو والتشدد فى فهم الدين ، فضلوا ، وأجهدوا أنفسهم والمسلمين بضلالهم . ولكن المسلمين الصادق الإيمان لم يحكموا بكفرهم ، وإن حكموا بضلالهم ، ولذا روى أن عليا رضى الله عنه أوصى أصحابه بألا يقاتل أحد الخوارج من بعده ، لأن من

طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فناله ، فعلى رضى الله عنه كان يعتبرهم طالبين للحق ، قد جانبوا طريقه ، ويعتبر الأمويين طالبين للباطل ، وقد نالوه ، ولكن كان فى الخوارج فرق قد ذهبوا مذاهب ليس فى كتاب الله مايؤيدها ، بل فيه ماينا قضها من غير أى تأويل ، وقد ذكر البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق طائفتين من الخوارج عدهما خارجتين عن الإسلام ، وهما :

(١) اليزيديه : أتباع يزيد بن أبى أنيسه الخارجى ، وكان إباضيا ثم ادعى أنه سبحانه وتعالى يبعث رسولا من العجم ، ينزل عليه كتابا ينسخ الشريعة المحمدية وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى .

(٢) الميمونية ، وهم أتباع ميمون العجردى الذى ذكر آنفا فى مسألة الخلاف فى الدِّين ، وقد اباح نكاح بنات الأولاد ، وبنات أولاد الأخوة والأخوات وقال فى علة دلك إن القرآن لم يذكرهن فى المحرمات ، وروى عن هؤلاء الميمونية أنهم أنكروا سورة يوسف ، ولم يعدوها من القرآن لأنها قصة غرام فى زعمهم ، لا تصلح أن تضاف اليه ، فقبحهم الله لسوء ما يعتقدون .

٣ – المعتزلة

نشأتهم :

٨٠ — نشأت هذه الفرقة فى العصر الأموى ، ولكنها شغلت الفكر الإسلامى فى العصر العباسى ردحا طويلا من الزمان .

كان العراق فى عصر الخلفاء الراشدين ، والعصر الأموى ، يسكنه عدة طوائف تنتهى إلى سلائل مختلفة ، فبعضهم ينتهى إلى سكان العراق الأقدمين من الكلدان ،وبعضهم من الفرس ، وبعضهم نصارى ، ويهود ، وعرب . وقد دخل أكثر هؤلاء فى الإسلام ، وبعضهم قد فهمه على ضوء المعلومات القديمة التى فى رأسه ، واصطبغ فى نفوسهم بصبغتها ، وتكونت عقيدتهم على طريقتها ، وبعضهم أخذ الإسلام من ورده الصافى ، ومنهله العذب ، وانساغ فى نفسه من غير تغيير ، ولكن شعوره وأهواءه لم تكن إسلامية خالصة ، بل كان فيه ميل إلى القديم ، وحنين اليه على غير إرادة ، بل على النحو الذى يسميه علماء النفس فى العصر الحديث : « العقل الباطن » . لذلك لما اشتدت الفتن فى عصر أمير المؤمنين على ابن أبى طالب انبعثت فى العراق الأهواء القديمة من مرقدها ، واستيقظت من سباتها ، وهبت من مكامنها مكشوفة من غير ستار ، وظهر فى العراق وحوله الخوارج والشيعة ، وفى وسط هذا المزيج من الآراء ، وذلك المضطرب الفسيح من الأهواء ظهرت المعتزلة .

٨١ — ويختلف العلماء فى وقت ظهورها : فبعضهم يرى أنها ابتدأت فى قوم من أصحاب على اعتزلوا السياسة ، وانصرفوا إلى العقائد عند ما تنزل الحسن عن الخلافة لمعاوية ، وفى ذلك يقول أبو الحسين الطرائفى فى كتابه (أهل الأهواء والبدع) : « وهم سموا انفسهم معتزلة ، وذلك عند ما بايع الحسن بن على عليه السلام معاوية ، وسلم اليه الأمر ، اعتزلوا الحسن ومعاوية ،وجميع الناس ، وكانوا

من أصحاب على ولزموا منازلهم ، ومساجدهم ، وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة » .

(٢) والأكثرون على أن رأس المعتزلة هو واصل بن عطاء ، وقد كان ممن يحضرون مجلس الحسن البصرى العلمى ، فثارت تلك المسألة التى شغلت الأذهان فى ذلك العصر ، وهى مسألة مرتكب الكبيرة ، فقال واصل مخالفاً الحسن البصرى : أقول إن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن باطلاق ، بل هو فى منزلة بين المنزلتين ، ثم اعتزل مجلس الحسن ، واتخذ له مجلساً آخر فى المسجد .

ومن هذا تعرف لماذا سمى هو وأصحابه بالمعتزلة ، ولكن بعض المستشرقين يرى أنهم سموا المعتزله لأنهم كانوا رجالا أتقياء متقشفين ، ضاربى الصفح عن ملاذ الحياة ، وكلمة معتزله تدل على أن المتصفين بها زاهدون فى الدنيا .

وفى الحق ليس كل المنتسبين إلى هذه الفرقة كما نعتهم ، بل منهم المتهمون بالمعاصى ، ومنهم المتقون ، فمنهم الأبرار ومنهم الفجار .

٨٢ — مذهب المعتزله : قال أبو الحسن الخياط فى كتابه الأنتصار « ليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ؛ فإذا كملت فى الأنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلى » هذه هى الاصول الجامعة لمذهب المعتزلة ، فكل من يتحيف طريقها ، ويسلك غير سبيلها ليس منهم . لايتحملون إثمه ، ولاتلقى عليهم تبعة قوله ، ولنتكلم فى كل أصل من هـــذه الأصول ، بكلمة موجزة .

فأما التوحيد فهو لب مذهبهم ، وأس نحلتهم ، ويرون فيه كما قال الأشعرى عنهم فى كتابه مقالات الإسلاميين : « إن الله واحـــد ليس كمثله شىء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولاجثة ، ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ، ولا جوهر ، ولا عرض ، ولا بذى لون ، ولا طعم ، ولا رائحة ، ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ، ولا برودة ، ولا رطوبة ، ولا يبوسة ، ولا طول ، ولا عرض

ولا عمق ، ولا إجتماع ، ولا افتراق ، ولا يتحرك ، ولا يسكن ، ولا يتبعض ، ولا بذى أبعاض وأجزاء ، ولا جوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال ، وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماسة ولا العزلة ، ولا الحلول فى الأماكن ، ولا يوصف بشىء من صفات الخلق الدالة على حدثهم ، ولا يوصف بانه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب فى الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد ولا بمولود ، ولا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجرى عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما خطر بالبال ، وتصور بالوهم فغير مشبه له ، ولم يزل أولا سابقا ، متقدما للمحدثات ، موجدا قبل المخلوقات ، ولم يزل عالما قادرا حيا ، ولا يزال كذلك لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع . شىء ، لا كالأشياء ، عالم قادر حى ، لا كالعلماء القادرين الأحيـــاء ، وإنه القديم وحده ، ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له فى ملكه ، ولا وزير له فى سلطانه ، ولا معين على إنشاء ما أنشأ ، وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شىء بأهون عليه من خلق شىء آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، لايجوز عليه إجترار المنافع ، ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل اليه الأذى والآلام ، وليس بذى غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليـــه الفناء ، ولا يلحقـــه العجز النقص ، تقدس عن ملامسة النســاء ، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء ، اه قوله

وقد بنوا على هذا الأصل استحالة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامـــة لاقتضاء ذلك الجسميه والجهة ، وأن الصفات ليست شيئا غير الذات [1] ، وإلا تعدد القدماء فى نظرهم ، وبنوا على ذلك أيضاً أن القرآن مخلوق لله سبحانه ، لنفيهم عنه سبحانه صفة الكلام .

---

(١) وليس هذا محل اجماع منهم

وأما العدل ، فقد بين معناه المسعودى فى مروج الذهب ، فقال : « هو ان الله لا يحب الفساد ، ولا يخلق أفعال العباد ، بل يفعلون ما أمروا به، ونهوا عنه، بالقدرة التى جعلها الله لهم ، وركبها فيهم ، وانه لم يأمر إلا بما أراد ، ولم ينه إلا عما كره . وانه ولى كل حسنة أمر بها [١] ؛ برىء من كل سيئة نهى عنها ، لم يكلفهم ما لا يطيقون ؛ ولا أراد منهم ما لا يقدرون عليه ، وان أحدا لا يقدر على قبض ولا بسط، إلا بقدرة الله التى أعطاهم إياها ، وهو المالك لها دونهم ، يفنيها إذا شاء ولو شاء لجبر الخلق على طاعته ، ومنعهم اضطراريا عن معصيته ، ولكان على ذلك قادراً ، ولكنه لا يفعل ، إذ كان فى ذلك رفع للمحنة ، وازالة للبلوى . » اه

وقد ردوا بهذا الأصل على الجهمية الذين قالوا : ان العبد فى فعله غير مختار فعدوا ذلك ظلما ، لأنه لا معنى لأمر الشخص بأمر يضطره الآمر إلى مخالفته ، ولا لنهيه عن أمر يضطره الناهى إلى فعله ، وقد بنوا على ذلك الأصل كما رأيت أن العبد خالق لأفعاله ، ولكنهم لا حظوا فى ذلك تنزيه الله عن العجز ، فقالوا ان هذا بقدرة أودعه الله إياها وخلقها ، فهو المعطى المانح ، وله القدرة التامة على سلب ما منح ، وانما أعطى ما أعطى ليتم التكليف .

(٣) — وأما الوعد والوعيد فهو أن يجازى من أحسن بالاحسان ، ومن أساء بالسوء، لا يغفر لمرتكب الكبائر مالم يتب .

(٤) — وأما القول بالمنزلة بين المنزلتين فقد بين وجهة نظرهم فيه الشهرستانى بقوله ؛ « ووجه تقريره انه قال (واصل بن عطاء) ان الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمى المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا ، وليس هو بكافر مطلق أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لانكارها . لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالدا فيها ، إذ ليس فى الآخرة إلا الفريقان : فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير ، ولكنه تخفف عنه

---

(١) احتجوا على ذلك بظاهر قوله تعالى: «ماأصابك من حسنة فمن الله، وماأصابك من سيئة فمن نفسك»

النار وتكون دركته فوق دركة الكفار » [١] اهـ

(٥) — وأما الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فقد قرروا وجوبهما على المؤمنين نشرا لدعوة الإسلام ، وهداية للضالين ، وارشاد للغاوين ، وكل بما يستطيع، فذو البيان ببيانه، وذو السيف بسيفه .

٨٣ — طريقتهم فى الاستدلال على عقائدهم : كانوا يعتمدون فى بيان عقائدهم على القضايا العقلية، دون الآثار النقلية، وكانت ثقتهم بالعقل لايحدها إلا احترامهم لأوامر الشرع ، كل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل ، فما قبله أقروه ، ومالم يقبله رفضوه .

وقد سرى إليهم ذلك النحو من البحث العقلى — ا — من مقامهم فى العراق وفارس ، وقد كانت تتجاوب فيهما أصداء لمدنيات وحضارات قديمة — ب — ومن سلائلهم غير العربية فقد كان أكثرهم من الموالى — ح — ولتصديهم للرد على المخالفين — د — ولسريان كثير من آراء الفلاسفة الأقدمين إليهم، ولاختلاطهم بكثير من اليهود والنصارى وغيرهم ، ممن كانوا حملة هذه الأفكار ونقلتها إلى العربية .

وكان من آثار اعتمادهم على العقل أنهم كانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها عقلا ، وكانوا يقولون : « المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبيح [٢] ، وقال الجبائى : « كل معصية كان يجوز أن يأمر الله سبحانه بها ، فهى قبيحة للنهى ، وكل معصية كان لا يجوز أن يبيحها الله سبحانه فهى قبيحة لنفسها كالجهل به ، والاعتقاد بخلافه ، وكذلك كل ما جاز ألا يأمر الله سبحانه به فهو

---

(١) والمعتزلة مع اعتقادهم أنه فى منزلة بين المنزلتين يرون أنه لا مانع من أن يطلق عليه اسم المسلم تمييزاً له عن الذميين لا مدحا وتكريماً . قال ابن أبى الحديد وهو من شيوخهم : « إنا وان كنا نذهب إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا ولا مسلماً ، فانا نجيز أن يطلق عليه هذا اللفظ إذا قصد تمييزه عن أهل الذمة ، وعابدى الأصنام ، فيطلق عليه مع قرينه حال أو لفظ يخرجه عن أن يكون مقصوداً به التعظيم والثناء والمدح » شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد .

(٢) الملل والنحل للشهرستانى

حسن للأمر به ، وكل مالم يجز إلا أن يأمر به فهو حسن لنفسه : »[١] .

وقد بنوا على هذه الفكرة وجوب الصلاح والأصلح لله ، فقد قال جمهورهم: إن الله لا يصدر عنه إلا ما فيه صلاح ، فالصلاح واجب له ، ولا شيء مما يفعله جلت قدرته إلا وهو صالح ، ويستحيل عليه سبحانه أن يفعل غير الصالح .

٨٤ — دفاعهم عن الإسلام : دخل فى الإسلام طوائف من المجوس ، والصابئة ، واليهود ، والنصارى ، وغير هؤلاء وأولئك ، ورءوسهم ممتلئة بكل ما فى هذه الأديان من تعاليم ، جرت فى نفوسهم مجرى الدم فى الجسم ، وتغلغلت فيها ، واستقرت فى ثناياها ، ففهموا الاسلام على ضوئها ، ومنهم من كان يظهر الايمان خشية السلطان ؛ ويبطن غيره ، وأخذ ينشر بين المسلمين ما يفسد عليهم دينهم ، ويشككهم فى عقائدهم ، ويدسون بينهم أفكارا وآراء ما أنزل الله بها من سلطان ، وقد ظهرت ثمار غرسهم ، واستغلظت سوق نبتهم ، فوجدت فرق هادمة تحمل اسم الاسلام ، وهى معاول هدمه ، فكان المجسمة ؛ والمشبهة ؛ والزنادقة ؛ وغيرهم ؛ وقد تصدى للدفاع دون هؤلاء فرقة درست المعقول ، وفهمت المنقول ، فكانت المعتزلة . تجردوا للدفاع عن الدين وما كانت الأصول الخمسة التى تضافروا على تأييدها ؛ وتآزروا على نصرها ، إلا وليدة المناقشات الحادة التى كانت تقوم بينهم وبين مخالفيهم ؛ والتوحيد الذى اعتقدوه على الشكل الذى أسلفنا كان للرد على المشبهة والمجسمة ؛ والعدل كان للرد على الجهمية ؛ والوعد والوعيد ، كان للرد على المرجئة ؛ والمنزلة بين المنزلتين ردوا به على الخوارج الذين كفروا مرتكب الذنب صغيراً أوكبيراً .

وفى عهد المهدى ظهر المقنع الخراسانى ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ، واستغوى طائفة من الناس وسار إلى ماوراء النهر ، فلاقى المهدى عناء فى التغلب عليه ، ولذلك أغرى بالزنادقة ، فكان يتتبعهم ليقضى عليهم ، بسيف السلطان ولكن السيف لا يقضى على رأى ، ولا يميت مذهبا . ولذا شجع المعتزلة وغيرهم

---

(١) مقالات الاسلاميين للاشعرى

فى الرد عليهم ، وأخذهم بالحجة ، وكشف شبهاتهم ، وفضح ضلالاتهم ، فمضوا فى ذلك غير وانين .

٨٥ — مناصرة الخلفاء للمعتزلة : ظهر المعتزلة فى العصر الأموى ، فلم يجدوا من الأمويين معارضة لهم ، لأنهم لم يثيروا شغباً ، ولم يعلنوا حرباً ، بل كانوا طائفة لا عمل لها إلا الفكر وقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ووزن الأمور بمقاييسها الصحيحة ، لا يتعرضون للسياسة إلا بقدر محدود ، وحجتهم فيما يرون بيان لا سنان ، وسلاحهم دليل قوى ، لا سيف مشهور .

ويحكى السعودى فى مروج الذهب « أن يزيد بن الوليد كان يرى رأى المعتزلة ويعتقد بصحة أصولهم الخمسة »

ولما جاءت الدولة العباسية ، وكان سيل الالحاد والزندقة قد طم ، وجد خلفاؤها فى المعتزلة سيفا مسلولا على الزنادقة فلم يفلوه ، وحربا شعواء منهم على الالحاد فلم يخمدوها ، حتى جاء المأمون فشايعهم ، وقربهم ، ورأى ما بينهم وبين الفقهاء من خلاف ، فكان يعقد المناظرات بين الفريقين ، لينتهوا إلى رأى واحد ، ولكنه سقط سقطة ما كان لمثله أن يقع فيها ، وهو أنه أراد أن يحمل الفقهاء والمحدثين على رأى المعتزلة فى القرآن بقوة السلطان ، وما كانت قوة الحكم لنصرة الآراء ، وحمل الناس على غير ما يعتقدون ، وإذا كان من المحرم الاكراه فى الدين فكيف يحل حمل الناس على عقيدة ليس فى مخالفتها كفر ، بل تنزيه ، فقد حاول أن يحمل الفقهاء على القول بخلق القرآن ، فأجابه بعضهم إلى رغيبته تقية ورهبا ، لا إيمانا واعتقادا ، وتحمل آخرون العنت والارهاق والسجن الطويل ، ولم يقولوا غير ما يعتقدون . واستمرت تلك الفتنة طول خلافة المعتصم الواثق ، لوصية المأمون بذلك ، وزاد الواثق الاكراه على نفى الرؤية ، وهو الرأى الذى يراه المعتزلة ، ولما جاء المتوكل رفع هذه المحنة ، وترك الأمور تأخذ سيرها ، والآراء تجرى فى مجاريها ، وللناس فيها ما يختارون .

٨٦ — منزلة المعتزلة عند معاصريهم : شن الفقهاء والمحدثون الغارة على

المعتزلة ، فكان هؤلاء بين عدوين كلاهما أيد قوى ، الزنادقة ومن على شاكلتهم من ناحية ، والفقهاء والمحدثون من ناحية أخرى . وانك لترى فى مجادلات الفقهاء ومحاورتهم تشنيعا على المعتزلة ، كلما لاحت لهم بارقة ، وإذا سمعت الشافعى وابن حنبل وغيرهما يذمون علم الكلام ، ومن يأخذ العلم على طريقة المتكلمين ، فانما المعتزلة أرادوا بذمهم ، وطريقتهم أرادوا بتزييفهم ، ولكن ما السر فى كراهية الفقهاء لهم ، وكلا الفريقين يسعى لنصرة الدين ، لا يألو جهدا فى تأييده،ولا يدخر وسعا فى إقامته، يظهر لى أن عدة أمور تضافرت، فأوجدت ذلك العداء،وتعاونت فسببت تلك البغضاء ، وهذا بعض منها :

(١) خالف المعتزلة طريقة السلف الصالح فى فهم عقائد الدين الحنيف ، كان القرآن هو الورد المورود الذى يلجأ إليه كل من يتعرف صفات الله ، وما يجب الإيمان به من العقائد ، لا يصدرون عن غيره ، ولا يطمئنون لسواه . كانوا يفهمون العقائد من آيات القرآن ، وهى بينات ، وما اشتبه عليهم حاولوا فهمه بما توحيه أساليب اللغة ، وهم بها خبراء. وان تعذر عليهم فهم شىء توقفوا وفوضوا، غير مبتغين فتنة ، ولا راغبين فى زيغ ، ولا سالكين غير سبيل الحق القويم

وقد كان ذلك ملائما للعرب كافيا لهم ، لأنهم قوم أميون ليسوا أهل علوم ولا منطق ولا فلسفة ، ولقد خالف المعتزلة ذلك النهج ، وحكموا العقل فى كل شىء،وجعلوه أساس بحثهم ، وساقهم شره عقولهم إلى محاولة اكتناه كل أمر ، فكان كل ذلك صدمة للفقهاء لم يألفوها ، فجردوا عليهم ألسنتهم ، وأشاعوا عنهم قالة السوء ، وما كان أكثر المعتزلة فى الحقيقة إلا كما قال أحد العلماء الأوروبيين : « انا لم نسمع من المعتزلة صوت المخالفة للدين ، ولكن سمعنا صوت الضمير المتدين الذى يناضل كل ما لا يليق بالله تعالى وعلاقته بعبده »

(٢) قام المعتزلة بمجادلة الزنادقة والثنوية وغيرهم ، وكل مجادلة نوع من النزال والمحاربه، والمحارب مأخوذ بطرق محاربه فى القتال ، مقيد بأسلحته،متعرف لخططه ، دارس لمراميه ، متقص لغاياته ، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم

متأثرا بخصمه ، آخذا عنه بعض مناهجه ، فالمعتزلة قد تأثروا إلى حد ما بآراء مخالفيهم وأفكارهم ، وما أحسن قول نيبرج فى ذلك « من نازل عدوا عظيما فى معركة فهو مربوط به ، مقيد بشروط القتال ، وتقلب أحواله ، ويلزمه أن يلاحق عدوه فى حركاته ، وسكناته ، وقيامه ، وقعوده ، وربما تؤثر فيه روح العدو وحيله ، كذلك فى معركة الأفكار ، وفى الجملة فللعدو تأثير فى تكوين الأفكار ليس بأقل من تأثير الحليف فيه ، حتى إن بعض الحنابلة قد شكا أن أصحابه انقطعوا إلى الرد على الملحدين انقطاعا أداهم إلى الالحاد ، فلا غرو بعد ذلك إذا رأيت شذوذا فى آراء بعض المعتزلة لتأثرهم بهذه المجادلة .

(٣) كانت طريقة المعتزلة فى معرفة العقائد عقلية خالصة ، لا يعتمدون على نص ، اللهم إلا إذا كان موضوع الكلام حكما شرعيا ، أو له صلة بحكم شرعى فجل اعتمادهم على العقل كما أسلفنا ، وللعقل نزوات ، لذلك وقعوا فى كثير من الهنات دفعتها إليهم نزعتهم العقلية الخالصة . كقول أبى الهذيل من أئمتهم إن أهل الجنة غير مختارين ، لأنهم لو كانوا مختارين لكانوا مكلفين ، والآخرة دار جزاء لا دار تكليف ، وفى ذلك شطط عقلى ، لأن الاختيار لا يستلزم التكليف ، وذكر الخياط أنه رجع عن هذا القول (١) .

مثل هذا النوع من الشذوذ الفكرى كان يقع من بعضهم ، فيسير بين الناس عنهم ، ومعه قالة السوء عامة ، من غير أن تخص المسىء ، « واتقوا فتنة لا تصبن الذين ظلموا منكم خاصة » .

(٤) خاصم المعتزلة كثيرين من رجال كانت لهم منزلة كبيرة فى الأمة ، ولم ينزهوا كلامهم فى خصومتهم،وانظر إلى قول الجاحظ عن رجال الحديث والفقه: « وأصحاب الحديث والعوام هم الذين يقلدون ولا يحصلون ، ولا يتخيرون ، والتقليد مرغوب عنه فى حجة العقل ، منهى عنه فى القرآن . . . » إلى أن قال : « وأما قولهم : النساك والعباد منا ، فعباد الخوارج وحدهم أكثر عدداً من عبادهم،

(١) الانتصار فى الرد على ابن الراوندى

على قلة عدد الخوارج فى جنب عددهم ، على أنهم أصحاب نية ، وأطيب طعمة ، وأبعد من التكسب ، وأصدق ورعا ، وأقل زيا ، وأدوم طريقة، وأبذل للمهجة، وأقل جمعا ومنعا ، وأظهر زهدا وجهدا » [١] فكان الطعن فى مذاهب هؤلاء بمر القول سبباً فى نفور الأمة من المعتزلة .

(٥) — كان من خلفاء بنى العباس من شايع المعتزلة ، وناصرهم ، واعتنق مذاهبهم ، وتعصب لها ، فأراد أن يحمل الناس على اعتناقها ، فآذى الفقهاء والمحدثين ، وابتلاهم ، وأنزل بهم المحنة ، فصبروا وصابروا ، واستدرت محنتهم عطف الناس عليهم وسخطهم على من كان سبب البلية ، ومن استحل هذه القضية، فرجعت تلك الآلام وبالا على المعتزلة فى سمعتهم ، لأنهم أصل البلاء وخلطاء الخلفاء والأمراء ، صدورا عن رأيهم ونفذوا بتدبيرهم ، وكان منهم من دافع عن هذا الارهاق ، وذلك الاضطهاد . انظر إلى قول الجاحظ فى تبرير عمل الخلفاء فى امتحانهم الفقهاء والمحدثين : « وبعد فنحن لم نكفر إلا من أوسعناه حجة، ولم نمتحن إلا أهل التهمة ، وليس كشف المتهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الأستار ، ولو كان كل كشف هتكا ، وكل امتحان تجسسا لكان القاضى أهتك الناس لستر ، وأشد الناس تتبعاً لعورة . » [٢]

ان انهزام الآراء التى تناصرها القوة المادية أمر محتوم ، لأن القوة المادية رعناء هوجاء،من شأنها الشطط ، والخروج على الجادة ، وكل رأى يعتمد على هذه القوة فى تأييده تنعكس عليه الأمور ، لأن الناس يتظننون فى قوة دلائله ، إذ لو كان قوياً بالبرهان ، ما احتاج فى النصرة إلى السلطان .

(٦) — كان كثيرون من ذوى الالحاد يجدون فى المعتزلة عشا يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم ، ويلقون فيه دسهم على الاسلام والمسلمين ، حتى إذا تبدت أغراضهم أقصاهم المعتزلة عنهم . فابن الراوندى كان يعد منهم ، وأبو عيسى الوراق،

---

(١) الفصول المختارة من كتب الجاحظ للامام عبيد الله بن حسان

(٢) الفصول المختارة أيضا

واحمد بن حائط ، وفضل الحدثى ، كانوا ينتمون إليهم ، وكل هؤلاء أحدثوا الأحداث فى الاسلام ، وأتو بالمنكرات ، وكان منهم من استؤجر من اليهود لافساد عقيدة المسلمين ، وانتماؤهم للمعتزلة أول أمرهم ، وإن فصلوا عنهم عند ظهور شنائعهم يجعل رشاشا مما لطخوا به ينال سمعة المعتزلة ، وإن أقسموا جهد أيمانهم انهم منهم براء ، فان الاتهام أسبق إلى الأذهان من البراءة .

٨٧ — اتهام الفقهاء والمحدثين لهم : اشتدت حملة أولئك على المعتزلة ، فاتهموهم فى كل شىء حتى ان الامام محمد بن الحسن الشيبانى أفتى بأن من صلى خلف المعتزلى يعيد صلاته ، والامام أبو يوسف عدهم من الزنادقة ، والامام مالك لم يقبل الشهادة من أحدهم . وسرت مقالة السوء إلى من ينتمى إليهم ، حتى اتهموهم بالفسق وانتهاك المحرمات . وفى الحق إن كل خصومة تؤدى إلى الملاحات لا بد أن تؤدى إلى المهاترة ، ورمى الخصم خصمه بالحق وبالباطل ، فكثير من التهم التى وجهت إلى المعتزلة لم تصدر عن إنصاف ، بل كان التحيز رائد المتهمين ، والتعصب باعثهم ، وكل تعصب يسد مسامع الادراك فى ناحية من النواحى . فالمعتزلة فيهم خير كثير ، (ولو انتمى إليهم بعض المتهمين فى دينهم المأخوذين بأثمهم) إذ أن لهم سابقة الفضل بالدفاع عن الاسلام ، فقد تفرق أتباع واصل فى الأقطار الاسلامية رادين على أهل الأهواء . وكان عمرو بن عبيد حربا على الزنادقة مشبوبة ، لايخمد أوارها . كان صديقا لبشار بن برد ، فلما علم منه الزندقة سعى فى نفيه من بغداد فنفى منها ، ولم يعد إلا بعد موت عمرو .

وكان منهم العباد الزهاد . فهذا عمرو بن عبيد [١] . يقول فيه الجاحظ (متعصبا) « ان عبادته تنى بعبادة عامة الفقهاء والمحدثين »

---

(١) كان المنصور يبالغ فى تعظيم عمرو بن عبيد وقيل إنه رثاه بقوله :

صلى الاله عليك من متوسل ... قبرا مررت به على مران
قبرا تضمن مؤمنا متخشعا ... عبد الاله ودان بالقرآن
وإذا الرجال تنازعوا فى شبهة ... فصل الحديث بحجة وبيان
ولو أن هذا الدهر أبقى صالحا ... أبقى لنا عمرا أبا عثمان

وقال الواثق لاحمد بن أبي دؤاد وزيره لم لم تول أصحاب (المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهم ، فقال يا أمير المؤمنين ان أصحابك يمتنعون عن ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بعشرة آلاف درهم ، فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسي ، واستأذنت فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير اذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال الآن حل لى قتلك ، فانصرفت عنه ، فكيف أولى القضاء مثله .

ومن الغريب أن جعفرا هذا حمل إليه بعض أصحابه درهمين فقبلهما ، فقيل له : كيف ترد عشرة آلاف درهم ، وتقبل درهمين ؟ فقال أرباب العشرة أحق بها منى ، وأنا أحق بهذين الدرهمين ، لحاجتى إليهما ، وقد ساقهما الله إلى من غير مسألة ، وأغنانى بهما عن الشبهة والحرام .

فهذه نفس قوية تسد كل باب للشبهات ، اشتبه فى مال السلطان ، لظنه أنه جمع من غير الطرق المحللة ، فرفض العطاء ، وقبل الدرهمين حلالا طيبا .

ومن هذا السياق ترى أن المعتزلة كان منهم الزهاد ، ومنهم المقتصدون ، وقليل منهم ساء ما يفعلون ؟ .

مناظرات المعتزلة وعلم الكلام

٨٨ — تكون علم الكلام من مجموع مناظرات المعتزلة مع خصومهم ، سواء أكانوا من الرافضة والمجوس والثنوية ، وسائر أهل الأهواء ، أم من رجال الفقه والحديث وغيرهم . فهم مركز الدائرة ، وقطب الرحى ، شغلوا الأمة الاسلامية بمجادلتهم ومناظراتهم نحو ثلاثة قرون ، ازدحمت بها مجالس الأمراء ، والوزراء ، والعلماء ، وتضاربت فيها الآراء ، وتناحرت المذاهب وتجاوبت فيها أصداء الفكر الاسلامى ، وقد زين بزينة فارسية أو يونانية أو هندية . وقد امتازوا فى جدلهم بميزات واختصوا بخصائص جعلت لهم لونا خاصا ونحلة خاصة ، لا تختلف فى جملتها عما دعا إليه الدين ، وإن تباينت طرق استنباطها ، وتخالفت مقدماتهم الاستنباطية عن مقدمات غيرهم من جماهير الأمة الاسلامية . وأوضح ميزاتهم فى الجدل .

(١) مجانبتهم التقليد ، ومجافاتهم الاتباع لغيرهم ، من غير بحث وتنقيب ووزن للادلة ومقايسة للأمور ، الاحترام عندهم للآراء لا للأسماء ، وللحقيقة لا للقائل ، ولذلك لم يقلد بعضهم بعضاً ، وقاعدتهم التى يسيرون عليهم كل مكلف مطالب بما يؤديه إليه اجتهاده فى أصول الدين ، ولعل ذلك هو السبب فى افتراقهم إلى فرق كثيرة .

منهم الواصلية (١) والهذيلية (٢) والنظامية (٣) والحائطية (٤) والبشرية (٥) والمعمرية (٦) والمزدارية (٧) والثمامية (٨) والهشامية (٩) والجاحظية (١٠) والخياطية (١١) والجبائية (١٢)

(٢) اعتمادهم على العقل فى إثبات العقائد ، وقد اتخذوا من القرآن مددا حتى لا يذهب بهم الشطط إلى الخروج عن جادته ، ولم تكن معرفتهم بالحديث كبيرة ، لأنهم ما كانوا يأخذون به فى العقائد ، ولا يحتجون به .

(٣) اخذهم من مناهل العلوم التى ترجمت فى عصرهم ، فقد ضربوا بسهم فى تلك العلوم ، ونالوا منها ما يساعدهم فى اللحن بالحجة ومقارعة الخصوم ، ومصارعة الاقوام فى ميدان الكلام ، وقد انضم اليهم كل مسلم مثقف بالثقافة الاجنبية التى غذت العقل العربى فى ذلك العصر ، فقد رأى ما يلائمه فى آراء المعتزلة التى كانت جامعة بين الروح الدينية التى تظلها ، وفكرة التنزيه التى تسيطر عليها ، والافكار الفلسفية التى ترضى النهمة العقلية ، لذلك كان بين رجالها كثيرون من الكتاب الممتازين ، ومن العلماء المبرزين ، والفلاسفة الفاهمين ـ جمع عظيم .

(٤) اللسن والفصاحه والبيان ، فقد كان بين رجالها خطباء مصاقع ، ومجادلون قد مرسوا بالجدل ، فعرفوا أفانينه ، وخبروا طرقه ، وعرفوا كيف

---

(١) أصحاب واصل بن عطاء (٢) أصحاب ابى الهذيل العلاف (٣) أصحاب النظام (٤) أصحاب أحمد بن حائط (٥) أصحاب بشر بن المعتمر (٦) أصحاب معمر بن عباد السلمى (٧) اصحاب عيسى بن صبيح المكنى بأبى موسى الملقب بالمزدار (٨) اصحاب ثمامة بن اشرس النميرى (٩) اصحاب هشام بن عمر الفوطى (١٠) اصحاب الجاحظ (١١) أصحاب ابى الحسين الخياط (١٢) اصحاب الجبائى

يصرعون الخصوم، ويلوون عليهم المقاصد ، وهذا واصل بن عطاء كبيرهم ،خطيب عليم بخواطر النفوس ، حاضر البديهة ، قوى الارتجال ، وهذا النظام من شيوخهم كان ذكيا بليغا ، حاد اللسان ، أديباً شاعرا ، وهذا أبو عثمان عمرو الجاحظ الذى يقول فيه أحد الصابئة ثابت بين قرة « أبو عثمان الجاحظ خطيب المسلمين ، وشيخ المتكلمين ، ومدره المتقدمين والمتأخرين ، ان تكلم حكى سحبان البلاغة ، وان ناظر ضارع النظام فى الجدل، شيخ الأدب ، ولسان العرب ، كتبه رياض زاهرة ، ورسائله أفنان مثمرة ، ما نازعه منازع إلا رشاه آنفا ، ولا تعرض له متعرض ، إلا قدم له التواضع استبقاء . . »

٨٨ — خصوم المعتزله : جادل المعتزلة (١) الروافض والثنويه والجهميه وسائر أهل البدع .

(٢) والفقهاء والمحدثين ، وسنتكلم الآن على جدلهم مع الكفار والزنادقه والجهميه ومن اليهم ، ثم الفقهاء والمحدثين .

٨٩ — مجادلتهم للكفار وأهل الأهواء : فى آخر العصر الأموى وصدر الدولة العباسية كثر الزنادقه وغيرهم من أهل الأهواء ؛ وكانوا تارة يكشفون القناع ، وأحيانا ينفثون تعاليمهم مستترين بلباس الإسلام ، متسربلين بسرباله ، ليدسوا السم من غير أن يشعر بهم أحد ، فلا يحترس منهم المتدينون،فكانوا أشد عداوة على الإسلام من غيرهم ، وأعظم نكاية له ، وأهدى إلى مقاتله لاغترار بعض الناس بهم ، فتصدى لهم المعتزلة ، وصارعوهم فى كل ميدان ظنوا أنهم يحاربون الإسلام فيه ، فلقد فرق واصل أصحابه فى الأمصار لمحاربة الزنادقة فيها ، ودافع بنفسه ، ومن مؤلفاته كتاب الف مسألة للرد على المانوية ، وكذلك فعل خلفاؤه من بعده ، وكان جدلهم بقوة ونهوض دليل ، وفصاحة ، وبيان ، وقدرة على الاقناع اكتسبوها من علومهم وممارستهم الجدال ، حتى إن كثيرين من خصومهم ، كانوا يغمدون السلاح ، ويلقون السلم عند لقائهم ، وكثير منهم كان يسلم بعد نقاشهم، وهذا أبو الهذيل العلاف أسلم على يديه أكثر من ثلاثة آلاف

رجل من المجوس والثنوية ، لحذقه وبراعته فى المناظرة ، وقوة ما يدعو اليه ، وضعف ما يلوون السنتهم به .

ولكى نعطيك صورة مما كان يجادل به المعتزلة ومقدار قوة استدلالهم ننقل لك بعضاً مما روى من هذه المناقشات ، جاء فى الانتصار : « أن المانوية تزعم أن الصدق والكذب متضادان ، وأن الصدق خير ، وهو من النور ، والكذب شر ، وهو من الظلمة . قال لهم (ابراهيم النظام) حدثونا عن إنسان قال قولا كذب فيه ، من الكاذب ؟ قالوا الظلمة . قال فان ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب ، وقال قد كذبت وأسأت . من القائل قد « كذبت » فاختلطوا عند ذلك ولم يدروا ما يقولون . فقال (ابراهيم النظام) : إن زعمتم أن النور هو القائل قد كذبت واسأت ، فقد كذب ، لانه لم يكن الكذب منه ، ولا قاله والكذب شر ، فقد كان من النور شر ، وهذا هدم قولكم ، وإن قلتم إن الظلمة قالت : « قد كذبت وأسأت ، فقد صدقت ، والصدق خير . فقد كان من الظلمة صدق وكذب ، وهما عندكم مختلفان خيراً وشراً على حكمكم »

انظر إلى ذلك التتبع ، وأخذ الطرق على المناقش ، حتى يفحمه ، وكذلك كانت مناقشة المعتزلة للروافض وغيرهم ممن على شاكلتهم ، ومع هذا يجب أن نقرر أنه مع هذه المناقشة الحادة التى كانت تقوم بينهم وبين المعتزلة . كان هؤلاء يحسنون فى معاملتهم ، وتلك أخلاق العلماء تتسع صدورهم لمودة مخالفيهم فى الدين ، حتى يهديهم الله سواء السبيل .

٩٠ — مجادلتهم مع الفقهاء والمحدثين : من المقرر فى كتب علم النفس أن المختلفين ان تقاربا فى العقيدة كان الجدال أشد ، والملاحاة أحد [١] ، وذلك ما كان ، فان موضع الخلاف بين المعتزلة والفقهاء هين متدارك ، لا يكفر به مخالف ، ولا يخرج به عن نهج الدين مجادل ، ولكن الجدال بينهما كان عنيفا ،

(١) ذكر هذه القضية وأثبتها جوستاف لوبون . فى كتابه (الآراء والمعتقدات)

والمهاترة قد راجت سوقها . ولعل السبب فوق ما سبق أن الاختلاف كان اختلاف عقلية ومنطق ، وطرائق تفكير فى هذا الدين القويم، فالفقهاء والمحدثون يتعرفون دينهم من القرآن والسنة ، وعملهم العقلى فهم نصوص الكتاب الكريم، وتعرف الصحيح من المأثور عن الرسول الأمين، ويعدون طلب الدين من غير هذا الطريق شططاً وتحيفا وعوجا . والمعتزلة يرون أن إثبات العقائد بالأقيسة العقلية جائز إن لم يكن واجبا ، مادامت لم تخالف نصا فى الدين ، بل تؤيده ، وهم لذلك يستخدمون المنطق والبحوث الفلسفية ، وإثبات عقائد الاسلام بها ، وأولئك الفقهاء يجافونها ويرون الوقوف عند النص، حتى لا تزل الأقدام فى مزالق الضلال ، ومخاطر الأوهام ، والعقل يخدع ويغتر فيضل .

وليس معنى هذا الكلام أنه لم يكن هناك خلاف ، بل كان بينهما خلاف فى جزئيات كثيرة ، ولكنه لا يصيب لب العقيدة : ولذلك هم لا يكفرون الفقهاء والمحدثين ، وهؤلاء لا يكفرونهم ، بل يعدونهم مبتدعة .

وجدالهم كان صورة لاختلاف هاتين العقليتين ، واقرأ مجادلتهم فى مسألة خلق القرآن ، تجد المعتزلى منطلقا وراء الأقيسة العقلية من غير أى قيد يقيد به نفسه إلا التنزيه ، والفقيه أو المحدث متوقف متحفظ ، غير متهجم على ما لم ينص عليه فى كتاب ولا سنه ، وقد علمت أن الجمهور كان وراء الفقهاء والمحدثين على ما أسلفنا.

٩١ — المأثور من مجادلات المعتزلة : كان العصر العباسى عصر المناظرات حقا ، وكانت هى ميدان البيان ومظهر الفصاحة واللسن . وقد كان المعتزلة فرسان الحلبة فى المناظرات فى العقائد .

وقد كثرت مجالس مناظراتهم ، فقد تناظروا بين أيدى الأمراء ، وفى المساجد وفى كل مكان يصلح للجدل والمناظرة ، ولكن المأثور من المناظرات قليل بالنسبة لما كان ؛ ولعل اضطهاد المعتزلة فى عصر المتوكل ، وما والاه ، وكراهية الجماهير الاسلامية لهم ، كان سببا فى ضياع كثير من آثارهم ، واندثار أكثر مناظراتهم ، وما بقى على قلته يعطينا صورة من قوة جدلهم ، ويبين لنا أنهم قوم خصمون .